الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابو بكر بلقايد
بلقايد-تلمسان

Université abou bekr
Belkaid-tlemcen

كلية :العلوم الاقتصادية والتسيير
والعلوم التجارية
قسم:العلوم الاقتصادية

الموضوع

# تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة مقارنة ضمن دول المغرب العربي (تونس والمغرب)

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في إدارة أعمال الموارد البشرية

إعداد الطالبين:
بوهنة أيوب
عياد عبد الاله

إشراف:
أ.د.أوبختي نصيرة

أعضاء اللجنة المناقشة

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د/قادري رياض | أستاذ محاضر | الملحقة الجامعية مغنية | رئيسا |
| أ.د/شيبي عبد الرحيم | أستاذ محاضر | الملحقة الجامعية مغنية | مناقشا |
| أ.د/ أوبختي نصيرة | أستاذة محاضرة | الملحقة الجامعية مغنية | مشرفا |

السنة الجامعية 1435هـ/1436-2015م/2016م

## الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّلت أناملة ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير

والدي العزيز

إلى من بها أكبر وعليه أعتمد إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

إلى من عرفت معها معنى الحياة

أمي الحبيبة

أيوب

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى من تنحني هامتي له خجلا أبي

إلى من حملتني وهنا على وهن أمي

إلى من أشد بهم أزري إخوتي وأخواتي

وإلى كل من نساهم قلمي ولم ينساه قلبي

عبد الإله

## الشكر و العرفان

قال الله تعالي في كتابه العزيز

بسم الله الرحمان الرحيم {لئن شكرتم لأزيدنكم } صدق الله العظيم

سورة إبراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

وبعد الصلاة و السلام علي اشرف المرسلين سيدنا وحبيبنا محمد صلي الله عليه و سلم أفضل صلاة و ازكي تسليم

لله ملك و الحمد كله وله الشكر كله ، يرجع إليك الأمر كله ،علانية و سره ، فأهلا أنت إن تحمد وأهلا أنت أن تعبد و أهلا أن تطاع

احمد المولى عزوجل على توفيقه لي انجاز هدا العمل حمدا يليق بجلاله و عظمته فالحمد و الشكر لله الواحد الأحد أولا و أخيرا

نتقدم بجزيل الشكر إلي الاستادة أوبختي علي قبولها و إلي حسن إشرافها و توجيهها طيلة فترة البحث كما لا ننسي اللجنة الحاضرة معنا

شهدت الساحة الاقتصادية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينيات مما أدى إلى اندفاع الجزائر إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية ومحاولة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية ،ومن ثم الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث عملت على بذل كل الجهود لتحسين مناخها الاستثماري ،وذلك لجذب أكبر فدر ممكن من هذا النوع من الاستثمارات ،كونها أصبحت تدرك بأنه الأفضل من بين كل الأشكال الأخرى لنفقات رأس المال الأجنبي ،وذلك بالنظر إلى الآثار التي يخلفها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها ،كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا ،إذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول ،وإن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة ،والمساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات.

ومن هذا المنطلق أشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ،ومنحها الحوافز الضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي ،حثت قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم ،والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار المباشر إليها والظفر بمزاياه ،وذلك من خلال إتباع سياسات أُقتصادية مناسبة ،واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع و تطوير

المناخ الاستثماري ،ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر ، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد جاذبيتها للاستثمار .

- **الإشكالية:**

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ،من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ،يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المصيفة من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي ،وعليه يمكننا صياغة البحث كما يلي :

هل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر مشجع مقارنة مع دول المغرب العربي ؟.

من خلال مما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية :

- **الأسئلة الفرعية:**

- ما هو المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟.
- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ؟.
- كيف يتم تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر؟.
- هل الجزائر سياستها مشجعة علي استقطاب الاستثمارات مقارنة مع دولتي المعرب و تونس؟.
-

- **فرضيات الدراسة:**

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية دولية حققت نتائج إيجابية للدولة المضيفة مقارنة للتدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي.
- يساهم الاستثمار المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى إلى المستوى المطلوب في الجزائر و يعاني من العديد من المشاكل.

- **دوافع الدراسة:**

- التعرف على السياسات المنتهجة في الاستثمار الأجنبي المباشر

- التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
- تقديم تحليل مفصل عن السياسات الفاعلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- معرفة مدي قدرته الجزائر في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر مقرنة ب تونس و المغرب
-

- **أهمية الدراسة**

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية تنشيط الاقتصاد للبلد المصيف ،حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية ،وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المصيفة ،وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية واكتسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات.

- **منهجية الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث و الإلمام بمختلف جوانبه ، تم الاعتماد على الجاني النظري إلي يسمح لنا بمعرفة ما هو معني الاستثمار الأجنبي المباشر و دلك السياسة المتبعة في الجزائر من اجل جدبه بالإضافة إلي مقارنة مع تونس والمغرب للتعرف علي قدرة الجزائر لضفر بالاستثمارات مقارنة بجاراتها

- **الدراسات السابقة :**

تكمن أهم الدراسات السابقة التي تناولت مثل هذا الموضوع :

1) كريمة قويدري الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2011/2010.

والتي تهدف إلى:

- تنمية العنصرية البشرية وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته.

- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي ،من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار.

- توعية الحوافز الضريبية نحوا لقطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية

- ضرورة توفير توفير البيئة التشريعية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.

- توقير الاستقرار السياسي والأمني.

2) سحنون فاروق،قياس أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس ،سطيف، سنة 2010/2009. ومن بين التوصيات والمقترحات المتوصل إليها هي:

- صدور أوامر بإنشاء هيئات متخصصة في تسيير شؤون الاستثمار.

- القيام بالإصلاحات الاقتصادية وأثرها على تطوير المؤشرات الاقتصادية.

- إن مستوى أداء و إمكانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومستوى جاذبيتها له مازال يحتاج إلى التحسين أكثر.

ومن بيت الاقتراحات :

- التحسين من بين التشريعات الخاصة بالاستثمارات

- إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد.

الإداري والإجراءات البيروقراطية وإضافة الشفافية والثقة فيها.

-إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الإنترنيت من أجل توحيد مصادرها و إسنادها غلى هيئة واحدة رسمية ،مع ضرورة تحديثها

3) صفيح صادق، الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، سنة 2015/2014.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

- وجود علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر

- وجود علاقة سلبية بين مؤشر البيروقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

- وجود علاقة سلبية بين مؤشر الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

- تفعيل القانون فيما يتعلق بالحقوق الملكيات، والتقليل من المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار.

- تحقيق الاستقرار السياسي ودعمه من خلال تفعيل وتجسيد الممارسات الديمقراطية.

- تدعيم منظمات المجتمع المدني ومشاركة جميع أفراد المجتمع وصنع القرارات والقوانين.

- تدعيم حرية وسائل الإعلام لضمان تفعيل الشفافية.

4) ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة فرحات عباس باتنة سنة 2008/2007. ومن النتائج :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلا من طرف الدول المضيفة.

- تتوفر التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة.

- تظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة غير كافية ودون المستوى المطلوب.

ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية ومختلف الحوافز الممنوحة للاستثمار.

*تمهيد:*

*يعتبر الاستثمار الأجنبي ظاهر اقتصاد قديمة ، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين و ازدادت أهمية بعد الحرب العالمية الثانية و أضحى بشغل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية ، نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ، مما جعلها تكون محل الاهتمام العديد من الاقتصاديين و المفكرين و المدارس الاقتصادية و كذلك الدول المتقدمة منها و النامية .*

*ويعود الصرفي بروزه إلى كونه و وسيلة تمويل بديليه تلجا إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها غير انه بإمكان كل دولة إن نستفيد من نفقات الاستثمار الأجنبي.*

*لهدا كانت الجزائر إحدى هاته الدول التي سارعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لماله تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل .*

و في هدا الفصل سنتحدث

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي وأشكاله .

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار لأجنبي المباشر ومحدداته و أثاره.

المبحث الثالث: خصائص و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع :مشاكل وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبيَ

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب الشركات و الدول و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظر للإمكانيات التي وفرها للدول النامية حيث إن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتي الميادين.

### المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي

يعتبر الاستثمار واحد من أكثر إشكال النشاط الاقتصادي حضورا و مؤثرا للاهتمام ليس فقط من قبل الدارسين و المهتمين ، بل من قبل متخذي القرار السياسي و الاقتصادي في كل وقت من الأوقات لأنه يساهم بدوره و ركن بارز من أركان الحياة الاقتصادية ، و يعتبر سبيلا بالغ الأهمية في تحقيق ادني درجات التطور و التنمية الاقتصادية و يعرف انه ارتباط مالي يهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى الطويل في المستقبل[1].

تعريف الاستثمار الأجنبي : يمكن إن نعرف الاستثمار الأجنبي على انه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال ، و المساهم في إنشاء مشروعات استثمار في اقتصاد مأمن قبل مؤسسات قائمة في اقتصاد أخر ، ادن يمكن إن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة انه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات و المهارات الفنية و التقنية ، و يسمح بتحويل التكنولوجية ، ويوفر فرص العمل ، ومن جهة ثانية فهو ادات للسيطرة ، لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير إدارة ومجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات المتعددة الجنسيات و عليه فالاستثمار العالمي غير محدود رؤوس أموال أجنبية يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة و يختلف حسبها ونوع الاستثمار[2].

و يعرف كداك على انه المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات و المحافظة علي الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها.

### المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

---

*1محمد عبد العزيز عبد الله عبد : الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الأساسية في ضوء الاقتصاد الإسلامي الطبعة الأولى دار النفاس للنشر و التوزيع الأردن 2005ص 14*

*[2] -زغيب شهرزاد الاستثمار الأجنبي المباشر واقع و أفاق محلية العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد التأمن ص 2*

لقد احتوى الأدب الاقتصادي العديد من التعارف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سنتطرق إلي بعض منها فيما يلي:

*تعريف صندوق النقد الدولي:*

*يعتبر صندوق النقل الدولي إن الاستثمار الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات الموجهة لاقتناء او زيادة منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاطها في الإقليم الاقتصادي لبلد آخر البلد المضيف غير البلد المستثمر و التي يتمتع فيها المستثمر المباشر بدرجة من النقود و الرقابة و الفعالة[1] في تسيير المؤسسة يكفي لاعتبار إن الاستثمار أجنبي مباشر حيازة على **10**% على الأقل من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف أما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فقد اعتبر ان الاستثمار الأجنبي المباشر يتطور على تملك المستثمر حصة لا تقل عن **10**% من إجمالي رأس المال أو قوه التصويت وتتفق علي النقاط التالية.*

*-و إن نسبة **10**% محددة الامتلاك القدرة علي ايداء الرأي و التصويت إثناء إدارة الاستثمار*

-امتلاك المستثمر الأجنبي ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى.

-التأكيد علي طول مدي الاستثمار الأجنبي المباشر.

-سلطة القرار الفعلية تحددها قوة لتسويق التي تؤهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه.

ويتميز هدا الشكل من إشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس مال فقط في شكل حصص ملكية و إنما في شكل آلات و تكنولوجيا و معرفة مهارات فظلا عن إي شركة مشاركة في إدارة المشروع في آلة الاستثمار المشترك أو السيطرة الكاملة علي الإدارة و التنظيم في ملكية المطلقة لمشروع الاستثمار و بالتالي يقل عنصر المخاطرة.

[1] *-زغيب شهرزاد الاستثمار الأجنبي المباشر واقع و أفاق محلية العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد التأمن ص*

## ***المطلب الثالث:*** أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ياخد الاستثمار الأجنبي عديدا من الإشكال و التي تختلف باختلاف الغرض التي تسعي إليه هذه الاستثمارات.

### 1/: الاستثمار الأجنبي الباحث عن الغرض

الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا للدوافع و لقد ثم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع المحفزات التي تؤدي إلي حدوث الاستثمار وقد أمكن تصنيفه إلي:

-1-الاستثمار الباحث عن التراث الطبيعية

تسعي العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية التي العديد من الدول النامية وخاصة في مجال البترول و الغاز.

-2-الاستثمارات الباحثة عن الأسواق

إن وجود هدا النوع من الاستثمارات في البلد المضيف سببه القيود المفروضة علي الواردات كما إن هناك أسباب أخري للقيام يهدا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هده الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر علي الإنتاج لأنه يل محل الصادرات وانما له اثر ايجابية علي الاستهلاك و أثاره ايجابية غير مباشرة علي التجارة حيث انه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن

طريق زيادة رصيد رأس المال فيه كما إن توسيع في مجال الإنتاج و الاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة.

-3- لاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء

يتم هدا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هده الشركات إلي الاستثمار في العديد من الدول النامية

ويتميز هدا النوع من الاستثمارات بآثار التوسعية عل التجارة في الدول المضيفة كما يؤدي إلي التنويع صادراتها فضلا عن اثأر لتوسع في الاستهلاك.

-4-للاستثمار الباحث عن الأصول الاستراثيجية.

يتعلق هدا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها لإستراتيجية كما تقوم هده الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة الرغبة في تنظيم ربحيتها[1].

**2/ أهم إشكال لاستثمارات الأخرى**

1. لشركة المتعددة الجنسيات:تعرف أيضا بالشركات العابرة للقارات حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو كلاهما وهي تعني وجود شركة ذات إمكانيات مالية وإدارية كبيرة تحاول مد نشاطها إلى خارج إقليم الدولة التي توجد فيه إقليم الدولة الأم،فتقوم بإنشاء شركات تابعة أو وليدة في دولة أخرى ويكون لهذه الأخيرة استقلالها القانوني في الشركة الأم المنشئة لها حيث تخضع الشركة الوليدة للنظام القانوني السائد في الدولة المضيفة وتكتسب جنسيتها لكن يبقى ولاؤها الاقتصادي للشركة الأم،التي تباشر عليها الرقابة والسيطرة والتوجيه وهذه وتلك يكونان معا كيانا اقتصاديا واحدا وان لم تتحقق له وحدة الكيان القانوني[2] .

2الشركات المشتركة:حيث يعني مشاركة احد أو بعض المستثمرين في الدولة المعنية مع شركاء من دولة أخرى، ويفضل المستثمر الأجنبي توفر شركاء قادرين ماليا في الدولة المضيفة حتى لا يتحمل مخاطر استثمار هائلة قد يتحملها هو نفسه دون غيره.

3الاستثمار في إنشاء فرع للشركة الدولية:نظرا لوجود الفائض في المخزون وبحثا عن فتح أسواق جديدة بغرض تحقيق إرباح إضافية تسعى الشركات الدولية إلى إنشاء فروع جديدة لها في دول مختلفة.

[1] حسن عبد لمطلب الاسرج سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول العربية العربية رسالة البنك الدولي الصناعي العدد83 ديسمبر2003

[2] -صفوت احمد عبد الحفيظ دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون دار المطبوعات الجامعية ***2006***ص***38***

4وكلاء التوزيع:حيث تقوم الشركات الدولية بوضع وكلاء لها في العديد من الدول بهدف توزيع منتجاتها على أساس بضاعة آمنة مقابل عمولة وينتشر هذا النوع من الاستثمارات في قطاعات السيارات والآلات الثقيلة.

5- ا لاستثمار في الفروع:(أو ما يسمى بحق الامتياز):الاستثمار في الفروع يعني

إن تقوم الشركات العملاقة والناجحة ببيع خبراتها المتكاملة في احد الأنشطة للدولة المضيفة مقابل عمولة أو رسم إضافة إلى نسبة سنوية من الأرباح الصافية وذلك شريطة الالتزام بالاسم التجاري والعلامة التجارية ومواصفات المنتج

ومثال عن ذلك سلسلة المطاعم العالمية،وهذا النوع من الاستثمار لا يعد استثمارا مباشرا بقدر ما هو بيع لتكنولوجيا محددة أو معرفة محتكرة.

6.الاستثمار في عملية تسليم المفتاح:ويقصد بهذا الاستثمار الأجنبي انتهاء دور المستثمر الأجنبي الدولي وقت الانتهاء من بناء المشروع وتسليم مفتاح تشغيله للبلد المضيف ومن الأمثلة على ذلك مشاريع إنشاء المصانع والعتاد... الخ.

7.*عقود الإدارة*:تعد عقود الإدارة احد أشكال الاستثمارات الأجنبية حيث تقوم الدولة المضيفة بانتهاج هذا الأسلوب الجديد في الإدارة ونجدها خاصة في مجال الفنادق السياحية وشركات الطيران.ومما يتميز به هذا النوع من الاستثمار تحويله لمبالغ هامة إلى الخارج عن طريق الأجور والحوافز.

8.الاستثمار في الإنتاج الدولي[1]:ويقصد به عمليات الإنتاج والتجميع التي تتم في دولة ما لصالح دولة أخرى ويلجأ لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي بدافع الاستفادة من المزايا النسبية في الدولة المضيفة مثل انخفاض الأسعار المواد الخام والأجور،أو القرب من أسواق التصدير أو وفرة العمالة الماهرة ومثال ذلك إنتاج بعض المنتجات ذات العلامة التجارية المشهورة في دولة مضيفة ثم إعادة تسويقها عالميا.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته و اثاره:

-أن نجاح إي شركة يتوقف على مجموعة من المتغيرات والموارد المالية والإدارية والتكنولوجيا إضافة إلى ذلك توافق هذه المتغيرات مع البيئة التي تنشأ فيها الشركات ومع

[1] -فريد النجار الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي،مؤسسة شباب الجامعة للنشر 2000ص25

افتراض وجود هذا التوافق على المستوى المحلي ونجاحه لا يستلزم تحقيقه على المستوى الخارجي إي في الأسواق الدولية،حيث نجد في الواقع العملي ان النجاح الذي يحققه شركات متعددة الجنسيات في الدول الأمر.قد لا تحققه بنفس الفعالية على مستوى سوق الدول المضيفة. وهذا راجع إلى التباين في المتغيرات البيئية في الدول الأم والدول المضيفة لهذه الشركات ولهذا سوف نحاول في هذا المبحث تناول النظريات للاستثمار الأجنبي المباشر التي تدفع الشركات الأجنبية بالاستثمار في الدول الأخرى[1] .

***المطلب الأول:ا لنظرية الكلاسيكية***

يفترض الكلاسيكي إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع،غير أن تعود معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث ان الفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة،وتستند على عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

*صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.*
*تحويل اكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها الى الدولة الأم بدلا من إعادة استثماراتها في الدول المضيفة*

*قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مع مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة. إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلف أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة للدولة المضيفة.*

**المطلب الثاني: نظريات عدم كمال السوق**

لقد اعتمدت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي خارج حدودها المحلية وتخضع لسوق احتكار القلة,والتي من شأنها إن تأثر على سلوك الشركات وتدفعها إلى تدويل نشاطها ويقرر رواد هذا الاتجاه كريدموند فيرنو ند RAYMOND VERNON وستيفن هيمر HAYMEN

[1]-عبد السلام ابو قحف:إقتصاديات الاستثمار الدولي المكتب العربي للحديث،الإسكندرية-الطبعة الثانية **1991**ص**72**

إن قدرة الشركات التي KIND LEBERGE R وشارل كبند لبرغر STEVEN تستثمر في الخارج إنما يتوقف على مدى تمتعها بميزة احتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف،وهذا ما أكدته نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل عوامل الإنتاج،ونظرية عدم كمال السوق رأس المال ،إلى جانب ذلك هناك عدة صور أخرى وتقوم هذه النظريات على فرضية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وهذا ما أكده شارل كبندر ليرغر عام 1969[1]

أولا:نظرية الميزة الاحتكارية

-تعتمد هذه النظرية على فريضة التدويل في تفسيره الأسباب التي تؤدي إلى الشركات المتعددة الجنسيات الى اللجوء الى الاستثمار الأجنبي المباشر،وتركز هذه النظرية على فكرة الشركات المتعددة الجنسيات تملك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة،كما إن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق حيث تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات تجعل الشركات

تحصل على عائدات اعلى من الشركات المحلية ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية او الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

-ثانيا:نظرية تدويل الإنتاج

تؤكد هذه النظرية انه من الأفضل بالنسبة للشركات إنشاء فروع كاملة بالخارج عندما يتصف السوق الدولي بعدم التكامل الغير الملحوظ فالشركات المتعددة الجنسيات لا يمكن حماية ملكيتها الفكرية من اي تجاوز طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها.

*إلا بإنشاء فروع لها في الدولة المضيفة بالتالي أحكام سيطرتها على ممتلكاتها بان عملية الإنتاج هي عملية جعل RUGMAN المادية فقد أو وضح رغمان بان عملية الإنتاج هي عملية جعل السوق الدولي ممثل ( 1981-1982)السوق سيكرة الشركة و إن الشركات العابرة الحجم الكبير و حماية أسرارها من خلال*

[1] -ابو قحف عبد السلام:اقتصاديات الاستثمار الأجنبي ،المكتب العربي الحديث،طبعة 1992ص220

*الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من إن تعطي تراخيص لاستخدام رجاءات الاختراع الخاصة بها لأنه سيساء استخدامها*[1]

***ثالثا : نظرية عدم عمال سوق رأس المال***

فان الشركات العابرة للقارات في الدول ذات العملية القوية وفقا اكبر تكون ذات ميزيه و تشجع الاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة و أوضح إن عدم تعامل الأسواق المالية هو السبب في حدوت الاستثمار المباشر فان الشركات الدول الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم ارباحها من الشركات التي تعمل في الدول المضيقة لأنها تستطيع الاقتراض بسعر اقل من الأسواق رأس المال الدولية هذا المنهج القائم على سعر الفائدة كان له تأثير على تفسير الاستثمارات *الأمريكية خلال الخمسينيات و الستينيات*

*من القرن العشرين و استفادت الشركات الأمريكية من الحصول على ميزات الفائدة دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدول المضيقة و كدا الشركات الألمانية*

*لكن ألبير لم يستطع تفسير حدوت الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي في المنطقة النقدية الواحدة في الاتحاد الأوروبي حيت نجد إن الشركات الفرنسية تقوم بالاستثمار في ألمانيا و فشلت هذه النظرية في تفسير الاستثمار من الدول النامية لأنه لا وجود للأسواق رأس المال كما إن الصرف الخارجي مقيد ومحدود من قبل الدول كما إن الاستثمار يكون من مصادر متعددة من دول مختلفة*[2].

**رابعا: نظرية توزيع المخاطر**

تعتمد فكرة كوهين (1975) في نظرية توزيع المخاطر على تفسير أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تفسر عملية توزيع المخاطر عن طريق جديدة و الدخول إلى الأسواق جديدة و تقليد منتجات شركات منافسة

[1] رضا عبد السلام:محددات الاستثمار المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر:**2007**ص**42**

[2] رضا عبد السلام نفس المرجع ص**44-47**

وتعتبر هده النظرية قادة على شرح أسباب قيام الشركات الكبيرة بالاستثمار في الخارج و ذلك نظرا لان الشركات الكبيرة تواجه نظرا اكبر كما انها تشرح حالة حدوث الاستثمار المباشر

ووفقا لهذه النظرية فان الشركات ستستمر بالخارج بهدف زيادة إرباح و ذلك من خلال تخفيض حجم المحاضر التي تواجهها وتتم عملية التخفيض من خلال توزيع النشطة و تشتيتها حتى تختلف فوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى و يمطن إن تقوم الشركة بالاستثمار في دول متعددة تختلف اقتصاديتها و تكون غير مرتبطة يبعضها أو مع اقتصاد الدولة الأخر.

**خامسا: نظرية دورة حياة السلعة المنتجة الدولي**

تهتم هذه النظرية بتفسير مبررات التجارة الدولية و لا شك في إن تناول نظرية دورة الحياة المنتج الدولي يمكن أيضا إن تقديم لنا تفسير الأسباب انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة و الدول المتقدمة بصفة عامة كما أنها تلقى الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمار الأجنبية من ناحية ومن ناحية أخرى فان توضيح كيفية و أسباب انتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود دولة الأمر[1].

**سادسا : نظرية الموقع**

*تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيقة حيت تركز على المحددات و العوامل الخاصة بالبيئة و بالموقع التي يؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيقة نظر الارتباط هده العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله و تسويقه و إداراته.*

*وهذا ما أكد جون دنينغ في تفسير لنظرية الموقع فأوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاج التسويقية و العوامل المرتبطة بالسوق و قد أشار الكثير من الدراسات*

[1]-*عبد السلام أبو قنتيف نظريات التدويل وجدوه الاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية* ***1989*** *ص* ***48***

*إن العوامل المرتبطة بالسوق و العوامل الموقعة تؤثر على قرارات الشركات العابرة للقارات الاستثمارية المباشرة في إحدى الدول المضيفة كذلك الاختيار بين هذا النوع من الاستثمار و بين التصدير لهده الدول المضيفة*[1].

## ***امطلب التالث: المحددات و اثأر الاستثمار الأجنبى المباشر***

### 1/: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية

### -1-السياسية البيئة

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية حيث إن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثر كثيرا علي جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض المشروع ليس علي أساس حجم السوق أو العائد وحسب و إنما علي أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة إما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير[2].

البيئة الاقتصادية إن توفر الموارد الطبيعية القابلة الاستغلال و إمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث إن تدقق رأس المال الأجنبي لاستغلال هده الموارد يبرر إمكانية الحصول علي معدلات عائد كبير إلا إن استغلال الموارد يرتبط بضرورة توفير كفاءته عينة و أيدى عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة كما إن توفير هده العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد من إن يصاحب هده الموارد توفر حوافز مثل مستوى التنمية اقتصاديةو الناتج القومي الإجمالي و معدل الدخل الفردي معدلات التضخم و حجم السوق و السياسات الاقتصادية من حيت التحرر الاقتصادي و الخصخصة و درجة المنافسة في السوق [3]

[1] فليج حسن خلف التمويل الدولي عمان مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع 2006ص 183

[2] علي عباس إدارة الأعمال الدولية الأردن دار الحامد 2007 ص175

[3] حاتم القرنشاوي التجارب العربية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر مؤتمر الاستثمار و التمويل مصر 2006 ص5

إضافة إلي توفير الهيكلة للاقتصاد كميزة حادب للاستثمار مثل الطرق خدمات الكهرباء الاتصالات فالدول النامية تتوفر فيها هده البني تعتبر جاذبة لاستثمار[1].

**-3- البيئة القانونية والتشريعية**

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين و تشريعات تكفل للمستثمر حوافز إعفاءات جمركية و ضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحضت حيث تتنافس دول العالم علي إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تفدهما الدول الأخرى بشرط إلا تؤدي هده الحوافز لضياع الموارد القومية و لاخد من سيادة الدولة المضيفة و مكانتها[2]

**-4- البيئة الإدارية**

يعتبر التضام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهيمنة لخلق بيئة إدارية جاذبة و أهم مضاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم علي العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطب للحصول علي ترخيص لنشء مشروع الاستثمار كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء علي البيروقراطية الجهاز الحكومي و محاربة الفساد المالي و الإداري في أجهزة الحكومة[3]

**2/: أثار الاستثمار الأجنبي**

1-الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

1/1 زيادة معدل تكوين الرأسمالي

يعد هدا الأثر من أهم الآثار الايجابية التي يحصل عليها البلد المضيف من جراء استقباله للاستثمارات الأجنبية داخل ترابه حيث تعاني معظم الدول النامية من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية وذلك بسبب انخفاض الدخل القومي وكذا

[1] علي عباس مرجع السابق ص 176

[2] حاتم القرنشاوي التجارب العربية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر مؤتمر الاستثمار و التمويل مصر 2006 ص 5

[3] نفس المرجع السابق ص5

ضعف معدل الادخار مما يجعلها تبحث عن طرق مختلفة لجلب هده الأموال و التي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستثمر أموال ضخمة تعجز عنها الشركات الوطنية وتظهر زيادة في معدل التكوين الرأسمالي في البلدان المضيفة من خلال الزيادة المستمرة في تدفق الاستشارات إلي هده البلدان

### 2/1 خلق فرص عمل

تعد مشكل البطالة من المشاكل العويصة التي تصادف مختلف الدول المتقدمة منها و المتخلفة وحيت إن الاستثمارات الأجنبية عند مجيئها إلي الدول المضيفة تخلق فرص عمل فذلك نجد ان الدول تتهاثف على استقطاب هده الاستثمارات الأجنبية وفد تضاعفت.

ومشكلة البطالة خاصة منذ أوائل الثمانينات و ذلك بعد التباطؤ في النمو الاقتصادي نتيجة لدخول الاقتصاد العالمي مرحلة كساد طويلة إضافة إلي مشكلة المديونية الخارجية التي عانت و لا زالت تعاني منها الدول النامية و مشكلة البطالة تعتبر أكثر حدة منها في

الدول النامية حيث إن البطالة قي الدول المتقدمة سرعان ما يتم استدراكها بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي و ارتفاع معدلات الاستثمارات بها عكس الدول النامية التي تعرف بجهازه الإنتاجي البطيء و قلة تدفقات الاستثمارات بها [1]

### 3/1 تحسين وضعية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد كل بلد كما يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد رسم السياسة الاقتصادية في توجيه و إدارة الاقتصاد الوطني.

و يعرف بأنه سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية سواء استتبعت دفع نقود أم لا لاقتصاد وطن معين في فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة[2].

### 4/1 جلب التكنولوجيا

1 -نزية عبد المقصود مبروك الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية دار الفكر الجامعي شركة الجلال للطباعة العمرية الطبعة الأولي 2006س419

[1] -محمد دويدار محاضرات في الاقتصاد الدولي مؤسسة الثقافة الجامعية ص 37

إن هدا الزمن الذي يتميز بتسارع خطواته بشكل رهيب يفرض علي الدول النامية اكتساب هده الوسيلة التي تجعله يلحق بالركب وهده الوسيلة ي التكنولوجيا التي زادت من سعة الهوة بين العالم المتقدم و النامي و تلعب دورا بارزا في إستراتجية التنمية التي تضعها الدول المختلفة حيث صارت ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية نتيجة للأهمية لتي اكتسبها و رغبة العديد من البلدان النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

5/1 تحقيق التنمية الاقتصادية

فهي مجموعة الوسائل و الطرق ألات تستخدم بقصد توجيه الجهود الأهالي مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوي الحياة من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات القومية و المحلية و إخراج هده المجتمعات من عزلتها و تعرف علي إنها الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي تحقيق نوع اقتصادي سريع بمعدل اكبر من معدل تزايد السكان

ولان التنمية الاقتصادية تعد العمود الفقري للتنمية بصفة عامة وجب علي الدولة الاهتمام بهاو محاولة تحقيقها وتمويلها يعتمد علي الموارد المحلية المعبأة في المقام الأول و الموارد الأجنبية ف المقام الثاني و ترجع الحاجة إلي الاستعانة

الاستثمارات الأجنبية في تمويلها تعتمد علي تعزيز المدخرات المحلية و توفير النقد الأجنبي[1].

2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

2/ 1 مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تشمل هده المدفوعات ما يلي:

.الأرباح المحولة للخارج

مدفوعات خدمة نقل التكنولوجي المستخدمة في المشروعات الاستثمارية و تتمثل في رسوم و براءات الاختراع العلامات التجارية التراخيص ونفقات الإدارة و الخبرات الفنية الأجنبية

الفائدة علي رأس المال المستثمر

2/2 زيادة الاستهلاك كما لا يخفى علي احد فان قيام أي استثمار أجنبي ببلد مضيف من شانه إن يؤدي إلي تحقيق و وفرات اقتصادية للمستهلك في ذلك البلد الموفورات تتمثل في العديد من السلع الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة لم تكن معروفة من قبل في تلك الدولة المضيفة و هدا ما ينجر عنه توسع في الاستهلاك من قبل المواطنين خاصة تحت تأثير الحملات الترويجية لتسويق تلك المنتجات الجديدة و هدا الاستهلاك الجديد قد لا يخدم الدولة المضيفة خاصة في السنوات الأولى في سبيل تحقيق التنمية و كما هو معلوم فان زيادة المعدل الحدي للاستهلاك يؤدي إلي انخفاض المعدل الحدي للادخار هدا من جهة و من جهة أخري فد تخلق تلك الشركات الأجنبية أنماط استهلاكية لا تتلاءم و خصائص البلد المضيف و هدا ما سيكلف هدا الأخير الكثير[1]

2/ 3 ارتفاع معدلات التضخم: ا ن من الصفات المشتركة للدول النامية ارتفاع معدلات التضخم ها هدا الأخير الذي يعرف بأنه التزايد المستمر لارتفاع أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية و لعل من الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية

علي الدول المضيفة إحداث موجات تضخمية علي هده البلدان و نلمس ذلك على النحو التالي:

تقوم الدول النامية والتي تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها بالمساهمة في إنفاق جزء من تمويل هذه المشروعات و ذلك عن طريق التمويل المحلي كالعمل على توفير البنية الأساسية الأساسية مثل شق و تعبيد الطرقات توفير و تحديث وسائل النقل و المواصلات

الخ.
كذلك فإن مشكل تسديد أعباء الدين الخارجي و الذي يؤدي إلى امتصاص النقد الأجنبي المتحصل عليه من صادرات السلع والخدمات لهذه لهذه قد يؤدي بهذه الدول إن توجه توجه من منتجاتها إلى التصدير مما قد ينقص من الموجه الموجه لهذه السلعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عرضها محليا مقابل الطلب المتزايد عنها و عنها ترتفع أسعارها أكثر فأكثر مما يؤدي إلى حدوث التضخم

1 نزية عبد المقصود مبروك الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية دار الفكر الجامعي شركة الجلال للطباعة العمرية الطبعة الأولي 2006س438

4/2 تلوث البيئة:

حيث أن الاستثمارات الأجنبية خاصة الشركات متعددة الجنسيات تؤثر سلبا على البيئة في البلد المضيف لأن هذه الشركات غالبا ما تستثمر في مجالات تزيد من التلوث البيئي مثل الصناعات الاستخراجية التعدينية و صناعات البتر وكيماويات و الأسمدة و الأسمنت بدلا من توطن مثل السلع في دولها و دلك لأنها تخضع لمعايير بيئية مشددة بسبب الاهتمام الشعبي والرسمي بذلك بينما لا توجد مثل هذه المعايير والقيود في الدول النامية[1]

## ***المبحث الثالث: خصائص و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر***

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد خصائص تميز عن باقي الاستثمارات الأجنبية بحيث تقوم بتسريع النمو و التحولات الاقتصادية فالبلدان التي هي في طريق النمو تبحث عن جدب الاستثمارات الأجنبية و توفير الظروف المواتية لها

**المطلب الأول:** خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يميز عن الإشكال الأخرى من الاستثمار الدولية هي قدرة المستثمر الأجنبي على ممارسة الرقابة على استخدام رؤوس الأموال الموظفة

1-انخفاض درجة التقلب:

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار أد ما قورن مع قروض المصاريف التجارية الأجنبية و هدا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حدته قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع الاستثمار تكاليف ضخمة تقف حاجزا

1 إيمان عطية ناصف ومحمد عبد العزيز عجمية علي عبد الوهاب نجا التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق النظريات الاستراتجيات و التمويل الدار الجامعية 2007س 375

أمام صاحب المشروع إضافة إلى مختلف عقود المنفق عليها قيل بداية النشاط التي يعتبر هي الأخرى بمثابة قي يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء[1].

2-توجيهات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ان الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الأخير عبر مختلف أنحاء العالم وفي هذا الصدد تبين الدراسات التي أجريت على العديد من السنوات ان الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي[2].

***المطلب الثاني:*** أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

في ضوء مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر تبرز لنا أهمية هدا الاستثمار و دورة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية

-إمداد الدولة النامية بحزمه من الأصول المختلفة في طبيعتها و النادرة في هده الدول و ذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسيات و تشمل هده الأصول رأس المال التكنولوجية المهارات الإدارية كما أنها قناة يتمر عن طريق تسويق المنتجات الدولية

-المساهمات في خلق فرص العمل وفي رفع الإنتاج هدا العنصر و بالتالي الحد من مشكلة البطالة

-رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و من خلال جدب المدخرات المحلية إلى الأنشطة المعلمة وم تم ارتفاع فوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره الى زيادة المدخرات و بالتالي الاستثمار

تسهم التحويلات الرأس مالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها الصادرات في الدول المضيقة و في تقليل عجز ميزات المدفوعات[1].

---

[1] -عبد السالم ابو فتحي : اقتصاديات الاستثمار الدولي الدار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2003ص 409

.

[2] -سلمان حسين الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2004ص5.

## ***المبحث الرابع: مشاكل الاستثمار والحوافز الممنوحة لتدعيم تدفقه***

-ساعدت الظروف التي عرفتها الدول النامية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ونتيجة لعدة أسباب منها،انخفاض أسعار الفائدة وتباطؤ النمو في البلدان المتقدمة،مما أدى إلى خروج هذه الأموال بحثا عن معدلات عائد أكبر مخاطر أقل.إلا ان ذلك لا يمنع من وجود عدة مشاكل تعترض تدفق الاستثمارات الأجنبية والدولية وخاصة الدول النامية،وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى،وبالمقابل يمكن إن تنحصر هذه العناصر في مجالات معينة نذكر منها ما يلي:[2]

***المطلب الأول*** :مشاكل الاستثمار ومعوقاته في الدول النامية

يمكن تقسيم المشاكل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية إلى عدة جوانب نلخصها كالآتي:

**المشاكل الاقتصادية**: إن هذه المشاكل الاقتصادية التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية على وجه الخصوص هي كما يلي:

-عدم الاستقرار الاقتصادي حيث لم توضح الحكومات موقفها من الاستثمار الأجنبي

-اختلال الهياكل القاعدية كمشاكل المواصلات والنقل والطاقة والمياه.

-ضعف ونقص الأسواق الرأسمالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

-محدودية السوق المحلي وهذا نتيجة الانخفاض الدخل الفردي وبالتالي الاستهلاك.

---

1 -د أميرة حسب الله محمد محددات الاستثمارات الأجنبي المباشر وغير مباشر البيئة الاقتصادية العربية دار الجامعة 2005- ص 20-21.

[2] العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد مجلة العمل العربية2001ص68

-احتكار القطاع العام على معظم القطاعات مما يصعب دخول المستثمر الأجنبي في إحدى القطاعات.

تدخل الحكومة لتحديد أسعار السلع وهذا ما يعارض أهداف المستثمر

تذبذب أسعار صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى تذبذب أرباح المستثمرين

1-المشاكل القانونية: أما فيما يخص المشاكل القانونية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتخبط فيها الدول النامية مما يؤثر سلبا على تدفق الاستثمارات اتجاه هذه الدول نجمعها في بعض النقاط المهمة على النحو التالي:

-عدم وجود نص صريح ينظم المشاريع الاستثمارية والاستثمارات وهذا ما يصعب استيعاب المستثمر للقانون الذي يعمل به هذه الدول وذلك إن قطاع الاستثمار قطاع جديد العهد بها.

-تذبذب التشريعات المنظمة للاستثمارات مما يولد الشعور بالخطر قلة الثقة والاطمئنان

-عدم وجود او نقص تشريعات لحماية الرأسمال المستثمر وعدم الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمر

-القيود المفروضة على تملك الأراضي والعقارات وعلى حركة رأسمال وتحويل الأرباح والتزامه بالمشاركة المحلية وكذا نسبة المشاركة الأجنبية وكل هذا فتعتبر كقيود تحد من سلطتهم على هذه المشاريع

-تعدد الأجهزة والإدارات التي يتعامل معها المستثمر وهذا ما قد ينتج بعض التعارض فيما بينها،نتيجة لعدم التنسيق بين مهامها واختصاصاتها

فرض بعض القيود القانونية تؤدي إلى أضعاف ثقة المستثمر بالتشريعات الخاصة بالاستثمار[1]

2-المشاكل الإدارية والقانونية:

1-نفس المرجع السابق ص 68

كما أن هناك مشاكل واضطرابات أخرى تتعلق بالجانب الإداري والتنظيمي فيما يلي:

-نقص التنسيق بين الصيغ التنظيمية والتشريعات الاقتصادية الإقليمية التي تحكم العمليات الاستثمارية خاصة في مجال الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية

-تعدد الأجهزة المسيرة للاستثمارات مما يزيد من تعقيد الإجراءات للحصول على التراخيص

-عد كفاءة بعض الأيادي العاملة في إدارات أجهزة الاستثمار

-نقص الكفاءة والكثرة في النظام الإداري والفني المسير للمشاريع

- وجود تعقيدات بيروقراطية وروتينية وغياب

3-المشاكل السياسية والاجتماعية:

الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية في بعض الدول النامية مما يضعف من حجم الثقة المتبادلة بين الأطراف وعدم الاطمئنان

انخفاض المستوى المعيشي للفرد إضافة إلى بعض السلوكيات والعادات والتقاليد وتدهور المستوى الثقافي كل هذا لا يشجع على الاستثمارات بهذه الدول

فرض بعض أنواع الاستثمارات وهذا بهدف امتصاص البطالة مما قد يحد من حرية المستثمر

نقص الملتقيات والندوات الدولية مما يضعف من حجم التنسيق الدبلوماسي الذي لا يسمح بعرض الضمانات والواقع الداخلي للبلدان المضيفة

لقد تمكنت مجموعة من الدول أمريكا اللاتينية و آسيا من تخطي العوائق المذكورة أعلاه وجذب الاستثمارات الأجنبية لكونها عاشت عدة تحولات نحو انظمه موجهة للخارج بدرجة كبيرة وذلك مثل منتصف الثمانينات ،من أهم مميزات الاستقرار السياسي والاقتصادي وإضافة إلى توفر قوانين والنظم الحاكمة لعملية الاستثمارات وتوفرها على البنية التحتية أهمها:

سنغافورة،ماليزيا،والصين،تايوان وفي أمريكا اللاتينية منها المكسيك والأرجنتين والبرازيل[1]

**المطلب الثاني**: طبيعة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

-إن أهم ما يميز عملية الاستثمار هي تلك الحوافز الممنوحة جراء العوامل والمشاكل التي عرقلت الأداء وتميزه يبطئ وبذل الجهود لزيادة معدلات النمو نحو استقطاب الاستثمار لضمان تدفقه للدول النامية وهذا ما سنتطرق إليه على النحو التالي:

1- الحوافز الممنوحة للاستثمار:

مفهوم حافز الاستثمار :هو تقديم الامتيازات الاقتصادية،بحيث يمكن تقديره بقيمة نقدية من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي الوافد إليه

2-أنواع الحوافز الاستثمارية

يمكن تصنيف الحوافز التي تمنحها الدول المضيفة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي :

2-1-الحوافز المالية و التمويلية:

و هي التي تتعلق بالتخفيضات و الإعفاءات الضريبية و الحركية و يكون لمدة محدودة قصيرة و متوسطة أو طويلة و تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له لاستثمارات و في جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء الكامل من 3 إلي 20 سنة ويتمر الإعفاء طوال مدة وجود الاستثمار

أما لحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية و القروض المقدمة الاستثمارات الأجنبية بشروط مسيرة ويكون ذلك بتوفير الأموال المباشرة للمشروع ودا علي شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد منخفضة و الملاحظة إن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هدا الحافز لافتقارها للموارد في حين نجده متوفرا في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق اكتر اجتذابا للاستثمار الاجنبي[2]

1 أحمد شرف الدين:المعوقات القانونية للاستثمارات تشخيص الحالة المصرية في ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية القاهرة،مصر 1995ص 297

2 طالبي محمد جامعة بليدة اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مجلة شال إفريقيا العدد 6ص313

2-2الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة:

بغرض تشجيع الاستثمار الوطني واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ساد اتجاه تنافسي بين الدول النامية و منها الدول العربية علي اتخاذ جملة الإجراءات و التدابير الكفيلة بمنح المزيد من المزايا و الحوافز للمستثمرين و يتجلي ذلك من خلال

-إزالة القيود الضريبية و لجمركية عل رأس مالا المستثمر

- القضاء علي الازدواج الضريبي

- تشجيع المشروعات الأجنبية علي عادة استثمار إرباحها في الدولة المضيفة و دلك ما قد يعاد استثماره من الضرائب

و علاوة علي دلك يلاحظ في بعض الدول النامية زيادة نمو استخدام الحوافز رغم تراجعها في بعض الدول الأخرى و يحدث النمو الحالي في استخدام الحوافز الضريبية بصورة رئيسية في دول جنوب أسيا و يبدو دلك مدفوعا بصورة جزئية باستخدام المنافسة الضريبية بين الدول لأخرى [1]

و في إفريقيا يحدث العكس حيث يبدو ان الحوافز ان وجدت تركز علي الإجراءات المتعلقة بالشركات و الإعفاءات الضريبية و استخدامها و قد طرأت عليها تغيرات طفيفة في السنوات الأخيرة أما في أمريكا اللاتينية فيلاحظ تراجع استخدام الحوافز و هو ما يعكس سياسات التحرير العام بالإضافة إلي تأثيرات الإصلاحات الضريبية في لدول الصناعية التي ألغت نضام حوافز الاستثمار خلال الثمانينيات و جدير بالذكر انه لوحظ في معظم دول منظمة الاؤس إلغاء الائتمان علي ضريبة الاستثمار و الحد من الإسراع في إعفاءات الإهلاك

2- 3 الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر

هناك الضمانات ضد المخاطر هي:

الضمانات المادية: تتمثل هذه الضمانات

-حرية تحويل رأس المال وعوائده

[1] نعيم فلوح حنا تقييم سياسات الحوافز الضريبية و دورها في جدب الاستثمارات الاجنبية المؤتمر العملي الثالث القاهرة 2003ص 262

-ضمانات التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمارات بسبب الخسارة الناجمة عن تغيير سعر الصرف.

الضمانات القانونية: تتمثل هذه الضمانات في التعويض عن التأميم وذلك بمرافقة اجراءات التأميم لاي سبب موضعي مقنع ويدفع تعويض عاجل وفعلي خلال مدة معقولة.[1]

خلاصة الفصل الأول

مما سبق يمكن القول بأنه لا يمكن أن يراود أي شخص شك في الاستثمار بصفة عامة أهمية كبرى و للاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة في اقتصاد أي دولة ، حيث أصبح ينظر إليه على أنه الشكل التمويلي البديل للمديونية وتعمل الدول على ترقيته و له و 70 % في الدول الصناعية الكبرى فإن ذلك لما تحفيزه بتهيئة المناخ الملائم إذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي تتوطن

تتمتع به من جاذبية في كل مكونات لاستثمار و لهذا كان لزاما على جميع الدول خاصة النامية منها التي تريد اللحاق بركب التطور و تحقيق التنمية أن تعمل جاهدة على جذب هذا النوع من الاستثمار من خلال تهيئة المناخ المناسب و المحفز بكل ما أوتيت من جهد و وسائل وان تحاول قدر الإمكان التقليل من حجم المعوقات التي تحول دون مجيئه غير أن هذا الجانب الايجابي من الاستثمار لا يعني بالضرورة فتح الباب بمصرعيه للاستثمار الأجنبي المباشر لأنه بدوره يحمل أثارا سلبية يجب الحل دون وقوعها [2]

[1] - علوش قربوع كمال قانون الاستثمارات في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ص 110

تمهيد

إن حركة الاستثمارات الأجنبية يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بطرفي الاستثمار ، و التي تلائم سير هذه الاستثمارات ،و تتمثل في سياسات الاستثمار التي تحدد المناخ الاستثماري و الذي يؤثر بدوره في قرار وثقة المستثمر الأجنبي في تفضيل الاستثمار و تشجيعه و تحفيزه على استثمار أمواله في دولة معينة عن غيرها من الدول ، مراعي في ذلك ظروف الاستثمار ، وطبيعة المخاطر التي من الواجب توقعه و بالتالي التحضير لمواجهتها.

إضافة إلى ذلك عامل الدولة المضيفة الذي يحدد موقفها في هذه الاستثمارات ، و الذي يظهر في تحضيرها لمناخها من إجراءات قبول الاستثمار الأجنبي و الترخيص له إلى غاية بداية نشاطه و تحقيقه لعوائده حيث هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى نجاح الدولة المضيفة في إنشاء هذه السياسات لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية .

و هذا ما سنتطرق إليه بتفصيل أكثر في المباحث التالية :

***المبحث الأول : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر***

***المبحث الثاني : سياسة جدب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته***

## *المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي و مقوماته*

تطور مفهوم المناخ استثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، واجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للفرص الاستثمارية، وذلك أن المستثمرين المحليين والأجانب لا يقررون توظيف استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ، وكنتيجة للاختلاف والتفاوت بين الدول في توزيع الموارد والإمكانات الاقتصادية وتفاوت الثقافات المختلفة بينها، ظهر مفهوم المناخ الاستثماري الملائم للاستثمار والذي يمكن عند تحققه الوصول إلى الإشباع الكامل من جميع النواحي وبالتالي تحقيق المطلوب من الاستثمارات المقامة فيه، كما أن هذا المناخ يختلف من دولة إلى أخرى

### المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري.

هو سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تعني مجموع السياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والإقتصاد الجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني بت السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية شوالامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق لتشجيع الاستثمار[1].

ويمكن تعريف المناخ الاستثماري بأنه: "البيئة التي يمكن للقطاع الخاص- الوطني شوالأجنبي- أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمار"

**المطلب الثاني**: وسائل تهيئة المناخ الاستثماري

---

[1]- ملتقى وطني حول دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، من إعداد: لعرج مجاهد نسيمه، دشي فاطمة الزهراء.

2- علي لطفي ،إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية،المؤتمر السنوي الثاني عشر،دار الضيافة، جامعة عيش شمس، ديسمبر 2007، ص:07.ذ

لقد بذلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة مما تسمح بتوفير العناصر اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمان، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن تهيئة المناخ الاستثماري يمكن أن تنحصر في الوسيلتين التاليتين(1):

**الفرع الأول**: وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى القومي و الإقليمي

على المستوى القومي يتضمن مجموعة الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب صانعي السياسة الاقتصادية لتبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين، وتوحيد جهات الاختصاص التي يتعاملون معها في هيئة واحدة كسبا للوقت وترغيبها في الاستثمار.

أما على المستوى الإقليمي تتضمن تدعيم مؤسسات لضمان الاستثماري الخاصة المباشرة، وإنشاء مناطق استثمارية حرة بين البلاد، وبذلك لتقوية الروابط التجارية وتدعيمها.

الفرع الثاني: وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى الدولي

من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الصناعية المتقدمة المالكة لبرامج قومية لضمان استثماراتها الخاصة المباشرة في الخارج، وذلك من أجل توفير الحماية والضمانات القانونية والمالية لهذه الاستثمارات.

تجتمع هذه الوسائل الثلاث معا محققة مناخا استثماريا للدول (مهيئا لجذب الاستثمارات ومشجعا للعديد من المشروعات الاستثمارية)، بالإضافة إلى الربحية التي تسعى لها المشروعات.

وفيما يلي أهم أساسيات تهيئة المناخ العام الاستثماري لأي دولة حتى يتوفر المناخ الدافع والجاذب للاستثمار وهي كما يلي:

إيجاد حوافز للاستثمار الأجنبي والمحلي واتخاذ منهج جديد مختلف يشكل عنصرا لجذب المستثمرين، على أن يدعم بواسطة السياسات الاقتصادية لتنمية القدرات

[1]- سوالم صلح الدين، إطار مقترحات لتطوير مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حالة الجزائر، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي حول الوضع الإقتصادي العربي وخيارات المستقبل،جامعة الزرقاء،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإدارية، 25/24 نيسان، 2013، ص 65.

التنافسية، ولخلق مناخ تنافسي مع العالم الخارجي يسمح لمزيد من التوجه التصديري، كما يجب الاعتماد على هيكل إنتاجي ذي كفاءة لسياسات سعرية حقيقية.

توفير إطارا قانوني وتجاري يتسم بشفافية والعمل على تبسيط إجراءات الدخول إلى والخروج من النشاط الاقتصادي، وكذلك إجراءات التقاضي لرفع القدرة على تسوية المنازعات التجارية، وذلك من خلال نظام قضائي متخصص للمعاملات المالية والتجارية هادف إلى ما يلي[1]:

إلغاء القوانين غير الواضحة لتحقيق هدف الشفافية من القوانين والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي.

وضع القوانين التي تعمل على حماية الملكية الخاصة وتسهل إمكانية تسجيلها دون أعباء ضخمة، والعمل على حماية الاختراع لتحقيق التوازنات الضريبية.

وضع قوانين لتحقيق العدالة الضريبية من حيث تخفيف العبء الأكبر الواقع على الشرائح العليا من الدخل، وتوسيع القاعدة الضريبية لتحقيق التوازنات الضريبية.

وضع قوانين تعمل على ترشيد الإعفاءات الضريبية على أن يتم ربط الإعفاءات الضريبية بالمناطق الجغرافية النائية، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية وبخاصة سياسة التوجه التصديري.

إعادة النظر في قوانين الإسكان للقضاء على الإختلالات في جانبي العرض والطلب، وكذلك قوانين الضمان الإجتماعي والصحة العامة لتحقيق أكبر قدر من العوائد الإجتماعية.

تبسيط العلاقات السائدة بين الحكومة والقطاع الخاص (وبخاصة إذا كان هدف الحكومة تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال بشكل أو بآخر)، الإعتماد على سياسات اقتصادية أكثر مرونة لتحقيق بيئة مناسبة لتصحيح الإختلالات غير التوازنية في الإقتصاد وذلك بواسطة ما يلي:

---

[1]- مساني صورية، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 – 2011، ص 227.

إتخاذ سياسات اقتصادية أكثر إيجابية تعمل على تحقيق آليات السوق مراعية الفروق بين معدلات التضخم بين الدول، وترشيد عمليات الإستيراد وزيادة القدرة التصديرية.

زيادة عامل الثقة بين قطاع الأعمال والحكومة (إذا كان الهدف الإسراع بتحقيق الخصخصة) لما لها من آثار إيجابية على الإقتصاد ككل.

تطوير النواحي الإجرائية في سوق المال وتوفير عنصري الشفافية والإفصاح في البيانات مع إتباع القواعد المالية الدولية، والعمل على ربط بورصات الدولة بالبورصات الدولية حتى تكون أكثر إستجابة لمتغيرات السوق[1].

[1]- علي لطفي، مرجع سابق، ص 36.

**المطلب الثالث: مقومات المناخ الإستثماري.**

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات، نوجز أهمها في ما يلي:

**الفرع الأول: المناخ السياسي والأمني.**

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الإستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الإدخار وبالتالي خفض معدلات الإستثمار وبذلك يفقد المستثمر الثقة في إستقرار جهاز الحكم، الأمر الذي يدفعه إلى توظيف أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر إ ستقرار وأمنا ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.

موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.

درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

دور المؤسسات العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الإقتصادية.

**الفرع الثاني: المناخ الثقافي والإجتماعي.**

يشمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط مشروع وإمكانية تكامل ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.

درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة.

دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المتعددة.

درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الإقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.

**الفرع الثالث: المناخ الإقتصادي.**

ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في مناخ الإقتصادي ضمن الآتي:

مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.

مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.

درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

مرونة كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الإئتمانية ومدى ملائمة وكفاءة سوق رأس المال داخل الدولة.

مدى إستقرار السياسات العسكرية ومعدلات التضخم.

درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح[1].

حرية المبادرة وهذا من خلال القيام بتجسيد إطار قانوني لإجراءات إنفتاح اقتصادياتها على الإقتصاد العالمي، إذ كلما كانت درجة الإنفتاح عالية كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة موائمة الظروف العامة لإجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل هذه الإجراءات في تنشيط النظام البنكي والمالي من خلال الإصلاح وإعادة تنظيمه وتعزيز الرقابة والتنظيم في هذا المجال وإعطاء الحرية لإقامة بنوك خاصة وإنشاء أسواق مالية مما يفعل قناة أساسية لجذب رؤوس الأموال، وكذا تطبيق برنامج نشاط للخصخصة، كون هذه الأخيرة سمة الإنفتاح الإقتصادي عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في إقتصاد البلد المعني، إضافة إلى تحرير الأسعار ورفع دعم الدولة وإفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص وإزالة

[1]- عبد الحميد بوخاري، "**واقع مناخ الاستثماري في الدول العربية**"، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص 43.

العراقيل التي من الممكن أن تعيقه، ومن العوامل الإقتصادية التي يجب على المستثمر الأجنبي مراعاتها ما يلي[1]:

**أولا: العوامل المتعلق بتوفير الموارد والمرتبطة بالموقع.**

والمتمثلة في:

وفرة الموارد الأولية الضرورية في مختلف الميادين.

ضمان مصادر التموين كما هو الحال في القطاع الإستخراجي كالبترول والمعادن.

توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للإستثمار.

**ثانيا: العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج.**

وتشمل ما يلي:

توفير اليد العاملة الرخيصة.

تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للإستثمار في البلدان النامية.

إنخفاض من تكليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار.

**ثالثا:العوامل المتعلقة بحجم الأسواق والخدمات والمتوفرة.**

وتتمثل في:

تواجد أسواق كثيرة ومتنوعة في البلدان النامية، وتميزها بغياب المنافسة المحلية فيها، مما يجعلها ويؤهلها لأن تكون عامل مهم لجلب المستثمر الأجنبي للإنتفاع بها نظراً لإستراتيجيتها وأهميتها.

الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة بالبلدان المتقدمة.

التعامل التفضيلي لتنمية المناطق الصناعية الموجودة والجديدة.

[1]- كرامة مروة، **إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000 – 2010**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011 – 2012، ص 59.

عموما، يجب على الدول المضيفة توفير المحددات أو المكونات الإقتصادية للمناخ الاستثماري والتي يمكن تقسيمها إلى محورين رئيسيين:

**1- مكونات إقتصادية داخلية:**

تشمل على سبيل المثال لا الحصر، معدلات النمو الإقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبراً عنها بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف،

بالإضافة إلى كفاءة أداء السياسة المالية وأثرها على الموازنة العمومية للدولة ومستويات الدين العام المحلي، ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية.

**2- مكونات لإقتصادية خارجية:**

تشمل الميزان التجاري بصادراته ووارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الإحتياطات الدولية، ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وأعباءها من أقساط وفوائد مستحقة[1].

**الفرع الرابع: التدابير الخاصة بالعوامل المالية والضريبية.**

لجذب المستثمرين الأجانب يجب أيضا توفير وإستخدام بعض الحوافز الضريبية والمالية، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل التخفيضات الضريبية لفترة معينة في مدة المشروع الإستثماري.

-الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي، مثل توفير قروض بمعدلات تفضيلية وضمانات تعويض القروض وضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال إضافة إلى عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب.

[1]- عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص 44.

الإجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة، مثل الإعفاء من الحقوق الجمركية الإعفاء من رسوم الإستيراد المواد الأولية وسلع التجهيز والإعفاء من رسوم التصدير.

فعوامل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر هي المقومات التي يجب أن يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الدول الجالبة للاستثمار والتي يمكن تلخيصها في المناخ السياسي والأمني الذي يعد من بين العوامل ذات البعد السياسي والتي تخص الأوضاع السياسية في الدولة والذي يعتبر الشرط الأول والعامل الأهم الذي يراعيه المستثمرون حتى ولو كانت المر دودية من الاستثمار مرتفعة ثم يليه

الإستقرار الإقتصادي، فإذا كان هناك استقرار اقتصادي ولا يوجد استقرار سياسي فإن المستثمرون يحجمون عن الاستثمار في ذلك البلد، إضافة إلى وجود عوامل أخرى اجتماعية وقانونية في الدول المضيفة، ولا يمكن توقع قدوم المستثمرين في حال عدم توفر هذه العوامل[1].

إضافة إلى المكونات المؤسساتية والتي تتعلق بيئة أداء الأعمال، وبطبيعة الحال أية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الإئتمانية وآليات توظيف العاملين والإستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى إلتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى إستقلالية النظام القضائي ونزاهة وسرعة بثه في النزاعات القضائية، وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه، وإغلاق مشروعه في حالة فشله[2]

[1]- نشرة فصيلة حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، **التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقةالعربية على مناخها الاستثماري**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، 2011، ص 10.

[2]- كرامة مروة، مرجع سابق، ص 61.

**الفرع الخامس: بعض التدابير الأخرى.**

إن تفعيل التدابير السابقة لا يكفي لتوفير مناخ إستثماري ملائم، وإنما يجب أيضا توفير شروط أساسية أخرى تسمى بالشروط الإستباقية وتتمثل في:

**اولا:إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية دون إعاقات.**

وتعتبر هذه الإمكانية شرطا ضروريا لتعزيز مزايا موقع الدولة المضيفة بالنسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير من خلال الاستفادة من الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص مثلا، وكذا إنشاء مناطق تجهيز الصادرات بغرض تعزيز ذلك بسياسات أخرى مثل إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لذلك وتنمية الموارد البشرية إلى جانب إقرار نصوص قانونية تعقبها عملية تنفيذ فعالة بإعفاء الشركات الموجودة في تلك المناطق من ضرائب المبيعات مثلا ورسوم التوريد.

**ثانيا: ضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة الإقليمية.**

هذا بالإضافة إلى المصادقة على بنود تحرير التجارة, وإزاحة الحواجز التي من شأنها أن تعيقها.

**ثالثا:ضرورة إتباع أسلوب استهداف الإستثمار الأجنبي المباشر.**

مما يسمح بالحصول على معارف وإمكانات عالية في القطاع المستهدف حسب حاجة الدولة المضيفة.

**رابعا: ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية.**

ترتكز أساسا على وجود مراكز للبحث والتطوير ومعاهد ومختبرات، وكذ ضرورة إقامة روابط متينة بين الشركات المحلية والأجنبية للإرتقاء بالمستوى التكنولوجي ورفع مستويات إنتاج الموردين المحليين والحصول على خدمات تطوير الأعمال التجارية.

**خامسا: ضرورة تفعيل الحوار بين القطاعين العام والخاص.**

وذلك من أجل التنسيق بينهما ومن ثم إنجاح الإستيراتيجية المبنية على إشتراك الاستثمار الأجنبي المباشر في العملية التنموية[1].

**المطلب الرابع: مؤشرات قياس المناخ الإستثماري.**

لقد ازدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة، إلا أنه عادة ما يستعين صانعي القرارات ورجال الأعمال والمستثمرين بمدلولها التأشيرية قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما، فهي تعبر عللا دلالات ملائمة المناخ الاستثماري لدولة ما لطبيعة النشاط الذي تهدف الشركات الاستثمار فيه، وفيما يلي سوف نقوم بعرض موجز لأهم هذه المؤشرات التي اعتمدتاها في معرفة وضع الجزائر فيها لمعرفة قدرتها على

جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الفصل الثالث من البحث دون الخوض في تفاصيلها كثيرا كالتالي[2].

**الفرع الأول: مؤشرات المخطر.**

بالنسبة لمقارنة مؤشرات المخطر (أو الخطر) (Indices de risque) فإن بعضها يستخدم تقنية Delphi لحساب مؤشرات المخطر، وتقتضي ما يلي:

وضع قائمة من المتغيرات الأساسية التي تميز الوضعية الإقتصادية والسياسية للبلد.

ترتيب هذه المتغيرات من قبل المختصين مع إعطاء كل متغير نقاط معينة.

وضع معامل الترجيح لهذه النقاط بشكل يسمح بالحصول على مؤشر يمثل الخطر.

هناك العديد من مؤشرات المخطر، منها مؤشر مخطر بيئة الأعمال BERT، مؤشر المخطر السياسي PRI، مؤشر التجارة الدولية BII، المؤشر المركب للمخاطر القطرية iCRC، مؤشر "كوفاس" للمخاطر القطرية COFACE.

---

[1]- علي لطفي، مرجع سابق، ص 33.

[2]- محمد داودي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية"** مجلة التنمية والسياسية الإقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2013، ص 06.

**الفرع الثاني:مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات لجذب الاستثمار الأجنبي.**

يرصد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTD) مؤشرات هامين لمقاربة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول.

**أولا: مؤشرات أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].**

يقيس هذا المؤشر الوضع القائم في البلد من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم، ويحسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية، إن حصول الدولة في هذا المؤشر على معدل (1) فما فوق، يفسر بانسجام قوتها الإقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وما دون ذلك يعني أن وضعها

ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

**الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطر مقسوما على الاستثمار الوارد عالميا**

**الناتج المحلي الإجمالي للقطر مقسوما على الناتج المحلي العالمي**

**ثانيا: مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 12 مكونا: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إنتشار خطوط الهاتف الثابت، متوسط الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم، نسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

يتراوح رصيد الدولة وفقا لهذا المؤشر بين (0) و (1) ويحسب كما يلي:

قيمة المتغير (المؤشر) في القطر – أدنى قيمة له

[1]- علي لطفي، مرجع سابق، ص 165- 166.

أعلى قيمة للمتغير – أدنى قيمة له

وبناءا على تقاطع هذين المؤشرين، يمكن المقارنة بين أداء الدولة وإمكانياتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مصفوفة الأداء والإمكانيات[1].

**الفرع الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال** index Business D'oing

أستحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي منذ عام 2004 وهو مؤشر مركب يتكون من العشر المؤشرات الفرعية التي تتكون منها قاعدة بيانات أداء الأعمال والتي هي تأسيس المشروع، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الإئتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع، وقد تم إضافة مؤشر فرعي آخر وهو مؤشر توصيل الكهرباء وقد تم استحداثه سنة 2012[2].

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال، مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الإقتصادية، مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية[3].

ويرصد هذا المؤشر متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في المؤشرات الفرعية المكونة له بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة، دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في القطر، والعكس صحيح[4].

ويفترض هذا المؤشر افتراضات معينة حول منشأة الأعمال (الشركة المستثمرة). وتتمثل هذه الإفتراضات فيما يلي:

---

2- يوسف مسعداوي، ، ص 177– 178.

[2]- نفس المرجع، ص 177– 178.

[3]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2011**، العدد 177، أفريل 2002، ص – 3.

[4]- 2 كرامة مروة، مرجع سابق، ص 54.

أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة، وإذا كان هناك أكثر من شكل من الشركات ذات المسؤولية محدودة في البلد المعني، يتم إختيار أكثر الأشكال شيوعا بين الشركات المحلية.

أن تزاول نشاطها في أكثر مدن البلد المعنى سكانا.

أن تكون مملوكة بالكامل (100%) لمواطنين محليين، ويمتلكها خمسة أفراد ليس من بينهم شخصية اعتبارية.

أن يبلغ رأس مالها الإبتدائي عند التأسيس عشرة أمثال متوسط دخل الفرد السنوي في نهاية عام 2008، على أن يكون مدفوعا نقداً.

أن تزاول أنشطة صناعية أو تجارية عامة، أولا تقوم بأنشطة تتصل بالتجارة الخارجية، ولا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص، مثل المشروبات الكحولية أو التبغ، وألا تستخدم عمليات إنتاجية شديدة التلوث.

أن تكون مستأجرة لمبان تجارية ومكاتب إدارية، وألا تكون مالكة لأية أصول عقارية.

ليست مؤهلة للإستفادة من حوافز استثمارية أو أية مزايا خاصة.

أن يعمل لديها ما لا يقل عن 10 موظفين وما يصل إلى 50 موظفا بعد شهر واحد من بدء عملها، على أن يكون جميعهم من مواطني هذا البلد.

لديها رقم أعمال يبلغ على الأقل مائة مثل متوسط دخل الفرد السنوي.

ألا يقل عدد الصفحات عقد التأسيس الشركة 10 صفحات[1].

**الفرع الرابع: مؤشر التنافسية العالمي:**

يصدر هذه المؤشر سنويا منذ 1979، عن المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس DAVOS بالتعاون مع أكاديميين عالميين، وشبكات عالمية تتألف من 109 مؤسسات شريكة، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الإقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين هما:

1- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 175-176.

**اولا: مؤشر النمو للتنافسية.**

ويقيس قدرة الإقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات دائمة في النمو الإقتصادي، وأدائها الكلي على المد بين المتوسط والبعيد، وقد غطى هذا المؤشر سنة 2006 حوالي 125 دولة منها 10 دول عربية.

**ثانيا:مؤشر الأعمال للتنافسية.**

يقيس قدرة الوحدات الإقتصادية على صعيد المنشأة المؤشر 121 دولة، منها 10 دول عربية[1].

**المطلب الخامس: أهمية المناخ الاستثماري.**

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى الداخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة[2].

- تكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوفر فيه العناصر التالية:

العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات.

توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الإختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

[1]- كرامة مروة، مرجع سابق، ص54.

[2]- نفس المرجع، ص 33- 34.

التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل إصقال القوى البشرية لكونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي (حيث يدر عائدا مضمونا من الاستثمار في رأس المال) لانخفاض معدل المخاطرة فيه.

إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.

العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين.

أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة عند تغير الحكومات، والعمل على تحقيق الإستقرار حيث يؤدي ذلك إلى منع التقلب في التوقعات التي على أساسها يتم تحديد ربحية المشروعات وتقاس بها القدرة على المنافسة في المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى توفير الدولة للبنية الأساسية التحتية اللازمة للاستثمارات مثل الطرق والموانئ...الخ.

إلا أن هذه الأهداف لا تدخل حيز التنفيذ في الدول النامية إلا باتباع برامج وطنية لحماية الاستثمارات الأجنبية داخل أراضيها على أن تحقق صفقتين أساسيتين هما ما يلي:

**1**_ تقديم الضمانات المالية والقانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية المتدفقة داخل أراضيها (الدول النامية) وذلك شرط أساسي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**2**_ تهيئة المناخ الاستثماري مما يسمح بتوفير العناصر اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمان، وذلك لجذب استثمارات الأجنبية.

## ***المبحث الثاني: سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر***

### المطلب الأول: ماهية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

**إن** انتقالات الاستثمار الأجنبية يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بطرفي الاستثمار والتي تلائم سير هذه الاستثمارات وتتمثل في سياسات الاستثمار التي تحدد المناخ الاستثماري و الذي يؤثر بدوره في قرار المستثمر الأجنبي في تفضيل الاستثمار في دولة معينة عن غيرها من الدول (1).

**الفرع الأول: مفهوم سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .**

يقصد بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام ذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي زيادة الصادرات الإنتاج للإحلال الواردات توفير فرص العمل تحسين المستوى التكنولوجي و الفن الإنتاجي و ذلك للاستفادة من مزايا الموقع و خفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.

فالدولة التي تقوم بتطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم بمنح الحوافز الضريبية نحو الأنشطة المستهدفة فحسب بدلا من توجيهها للاستثمارات بشكل عام وهذا ما يوفر أعظم الفوائد لأن الحوافز و الإعفاءات الضريبية التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد و خاصة الميزانية العامة للدولة و منه فإن توجيه الحوافز الضريبية ينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية.[1]

**المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر**

مبصفة مبدئية يمكن القول بان الكثير من العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، وبمعني أخر إن القرار المتخذ من طرف الشركة متعددة الجنسيات المتعلق بالاستثمار في بلد دون الأخر هو دالة بكثير م العوامل[2]

1- التوازنات لاقتصادية الكلية :

2-طالبي محمد اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد السادس الجزائر 2009ص 327- 328

عملت السياسات و الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول النامية ،إلي توفير الاستقرار الاقتصادي الضروري لضمان النمو الطويل الأجل .فقد شملت هذه السياسات و الإجراءات كلا من الخوصصة ، و إصلاح النظام القانوني ، و تحرير التجارة و إعادة هيكلة المديونية العمومية .بالاظافة إلي البرامج المدروسة التي تنفذها هده الدول لتخفيض التضخم و تشجيع المستثمرين علي الاقبال و التهافت علي الأسواق الناشئة بهذه الدول

2-الحكم الراشد

مشكلة الحكم الراشد تعد من الأسس الداعية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ذلك إن الاقتصاديات التي كانت إلي عهد قريب ممركز و تعرف سيطرة القطاع العام، تتسم هذه الاقتصاديات بنوع من الفساد الإداري داخل هياكل القطاع العام و أصبح صفة واضحة له مما عرقلوا خر الإصلاحيات المنتجة من طرف الدولة ومن الصعب تغييرها في وقت قصير .وهده الحافر البيروقراطية و الرشوة المتفاقمة والمستفحلة و كل مضاهر الفساد الإداري إذا ما ضربت في أعماق الاقتصاد ،فإنها تعمل علي طرد رؤوس أموال عوض جذبها.

3-البنية التحتية المساعدة:

إن الإنفاق علي البنية التحتية بهدف تشجيع الاستثمار الخاص عموما و الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا، حيث إن ضعف البنية التحتية تعد من العوامل المسؤولية عن انخفاض ربحية المشروعات و التي عرقلة المشروعات عن التوسع و القيام باستثمارات جديدة لذلك فان تطوير الطرق و الموانئ و الاتصالات بالإضافة إلي توفير الأراضي الصالحة للإغراض الصناعية كل ذلك له تأثير و انعكاس علي الاستثمار الخاص و كفاءته.

إن تحسين البيئة التحتية من خدمات الطرق ، المواصلات ، الاتصالات ، الطاقة ....الخ ، و اعتبارها ضمن ضمن التزامات الدولة فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو الإنتاجية و رفع فعالية الاستثمار

**خلاصة الفصل الثاني**

انطلاقا مما سبق يمكن القول ان سعي الدول إلى زيادة حجم تدفقاتها من الاستثمارات الأجنبية يبرر الأهمية الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويلية خارجية بديلة ، و محرك أساسي لعجلة النمو الاقتصادي ،وذلك من خلال القيام باتخاذ إجراءات تحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التي تعي

بكل بساطة إستراتيجية من كاملة تتضمن مجموعة من القوانين والهيئات و الخصائص والهيكلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي في مجملها يكون لها تأثير واضح على الشركات الأجنبية .

## ***تمهيد***

تدخل عوامل مختلفة في اتخاذ كثير من الدول تدابير عديدة لأجل تكييف اقتصادياتها مع التحولات العالمية من خلال تنفيذ برامج مختلفة من الإصلاحات ، وإقرار الباب المفتوح أمام الاستثمار عبر تهيئة الظروف الملائمة ومن خلال صياغة تشريعات وتسهيلات وإجراءات أكثر تحريرا بخصوص معاملة ودخول المستثمرين الأجانب .لكن بالرغم من تلك المجودات التي بذلت لم تتوصل المنطقة العربية إلى الزيادة في حصته منه ، ولم تستطيع تحسين أداءه وإمكاناته فيها بشكل مستمر.

لكن التباين الذي سجل في الكثير من الأحيان بين الدول العربية وخاصة الجزائر فيما يتعلق بالكثير من خصوصيات وحقائق الاستثمار الأجنبي المباشر يترجم إن المنطقة العربية كانت سياستها العامة ملائمة للظروف الاستثمارية فيها .وبالتالي من الطبيعي أن يتزايد حجم التدفقات المستقطبة وحجم تراكمها ودرجة مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي...الخ .وهذا ما سنتعرف عليه من خلال دراستنا لفعالية سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحاولة تقييم هذه السياسات المتبعة في تحفيز المستثمر على الاستثمار في هذه الدول و البيئة التشريعية له والذي سنحاول التطرق إليه المباحث التالية:

***المبحث الأول: تطور البيئة التشريعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر***

***المبحث الثاني :سياسة الجزائر لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر.***

***المبحث الثالث: معوقات و حوافز والضانات للمستثمر الاجنبي في الجزائر***

## ***المبحث الاول : تطور البيئة التشريعية للاستثمار في الجزائر***

- إن الجزائر تبدل جهود مستمرة لتهيئة و خلق مناخ استثماري ملائم فقد صدرت عدة قوانين و تشريعات مرتبطة بذلك لاسيما في فترة التسعينات و الألفية الثالثة، و صاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي و لهذا سوف نتطرق إليه في هذا المبحث[1].

### مطلب الأول : مرحلة الاقتصاد المخطط[1]

1)- قانون لفترة التسعينات : تبنت الجزائر في هذه الفترة القانون الأول سنة 1963 و الثاني في سنة .1966

1-1)- قانون 1963 :

أصدرت الجزائر أول قانون يتعلق بالاستثمار في 26 جويلية 1963، وقد كان هذا القانون موجه إلى رؤوس الأموال الأجنبية، حيث منحهم ضمانات بعضها عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب و بعضها خاصة تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية[2].

تتمحور الضمانات العامة في أربع نقاط :

حرية الاستثمار للأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين [3]

---

[1] عبد السلام أبو قحف : نظريات التمويل وجدوا الاستثمارات الأجنبية المباشرة مؤسسة الشباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2001 ص 71.

[2] أنظر قانون رقم 63-277 الصادرة في 26 جويلية 1963 يضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53- الموافق ل 2 أوت 1963.

[3] المادة 31,من القانون رقم 63-277.

حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري مؤسسات الأجنبية المساواة أمام القانون و لاسيما المساواة الجبائية.

أخيرا, هناك ضمان ضد نزع الملكية, حيث لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة و المستثمرة, و يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

الضمانات الخاصة بالمؤسسات المتعددة [1]:

تتمتع هذه المؤسسات بضمانات خاصة, حيث تعتمد المؤسسات القديمة التي تقوم باستثمارات جديدة و المؤسسات الجديدة بقرار الوزير المعني, بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات التي يترأسها مدير عام للتخطيط و الدرامات الاقتصادية.

يشمل الاعتماد الممنوح لهذه المؤسسات على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال (50% من الأرباح الصافية السنوية و التحويل الحر للأموال المتنازل عليها)[2], الحماية الجمركية[3]التدعيم الاقتصادي للإنتاج, بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني, و ترقية العمال و الإطارات الجزائرية[2]

ج- الضمانات الخاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية :

يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي يشتمل برنامج لاستثمارها على قيمة خمسة ملايين دينار في مدة ثلاث سنوات على أن ينجز هذا الاستثمار في قطاع يحظى بالأولوية أو في منطقة تعطي لها اهتمام خاص, أو أن يثنى الاستثمار أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين.[3]

---

[1] المادة 9, الفقرة 1 من القانون ربقم 63-277.

[2] المادة 12 من القانون رقم 63-277

[3] تومي عبد الرحمان, واقع وأفاق الاستثمار الآمن المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر : أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة الجزائر, 2005 ص 140

بالإضافة إلى الامتيازات الواردة في الاعتماد, يمكن للاتفاقية أن تنص على تجميد النظام الجبائي لمدة 15 سنة, و تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة و طويلة المدى و التخفيف الجزئي أو الكلي من الضريبة على الموارد الأولية المستوردة [1].

إلا أن لم يتم تفعيل و تطبيق هذا القانون على أرض الواقع بسبب عدم إلحاقه بنصوص تطبيقية, حيث لم تبادل الإدارة بدراسة أي من الملفات التي أودعت لديها, بالإضافة إلى أنه كان غير مطابق للواقع حيث بدأت السلطات الجزائرية عملية التأميمات, و اتضحت نيتها بالتوجه نحو النظام الاشتراكي, مما خلق شكوكا و ولد خوفا لدى القطاع الخاص الأجنبي على مصالحه.[2]

### 1-2- قانون 1966

بعد فشل قانون 1963, تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية و مكانه و أشكاله, و الضمانات الخاصة به, و ذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة آنذاك.

يختلف هذا القانون جذريا عن القانون السابق, و ذلك من خلال المبادئ التي تم وضعها بموجبه و التي تتمثل فيما يلي [3] :

المبدأ الأول :

الاستثمارات الخاصة لا تنجز في الجزائر بحرية, و ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها[3].و يمكن أن تتدخل الدولة بمفردها أو بمشاركة الرأسمال الخاص بها في شركات مختلطة على أن يتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسوم يتضمن إمكانية استرجاع الدولة للحصص أو الأسهم التي لا تملكها.

---

[1] المادة 19 من القانون رقم 63-277.

[2] المادة 2 من الأمر رقم 66-284.

[3] عجة الجيلالي, الكامل في القانون الجزائري للاستثمار, الأنشطة العادية و قطاع المحروقات, دار الخلدونية الجزائر, 2006 ص 14.

من جهة أخرى, يمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى, على أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية

المبدأ الثاني : يتعلق بمنح الاعتمادات و الضمانات

تخص إجراءات الاعتماد ثلاث حالات :

الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي (500.00دج) تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة.

الاعتمادات الممنوحة من قبل أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات و هي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.

الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية و الوزير التقني المعني و رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات.

أما الضمانات و الامتيازات المالية فتتمثل فيما يلي[1] :

المساواة أمام القانون و لا سيما المساواة القانونية.

الضمان ضد التأميم, حيث يقرر بموجب نص تشريعي, يؤدي الى التعويض خلال ستة أشهر, على أن يساوي التعويض القيمة الإضافية للأموال المحمولة للدولة.

ضمانات الاقتراض المتوسطة و الطويل المدى بالإضافة إلى منح تخفيضات على الفوائد.

تعتبر هذه الأحكام قاسية بالنسبة للمستثمرين الأجانب, حيث لم ينص المشروع على ضمان تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب و لم يحدد مهلة للتأميم.

---

[1] عليوش قربوع كمال , قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1999 ص8.

ما طبق من هذا القانون في ميدان الاستثمارات الخاصة الأجنبية يتعلق بالشركات المختلطة, و ذلك من سنة 1966 إلى غاية 1983.

3- قانون 1982[1]:

في سنة 1982 تبنت الجزائر قانونا تبنت قانونا يتعلق بتأثير الشركات مختلطة الاقتصاد و سيرتها, و تكون من خلال ذلك الدول قد أكدت تبنيها التدخل المباشر للاستثمار الأجنبي بمفرده, و فضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة, وذلك حسب ما نص عليه قانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982 و الذي كانت من جملة أهدافه:

الرفع من طاقة الإنتاج الوطني و إنشاء مناصب شغل جديدة و ذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة.

العمل على التكامل بين القطاعين العام و الخاص و إعطاء هذا الأخير مساحة أكثر للدفع عجلة النمو الاقتصادي.

تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي, و الوصل بالتنمية إلى المناطق المحرومة.

خلاصة القول أن هذا القانون لم يحقق ما كان مسطرا له, و لم يجد الدعم الكافي ميدانيا, نظرا لعدة أسباب أهمها[2] :

الاستثمارات الخاصة المحلية منها أو أجنبية لم يحن وقتها بعد لتدخل مرتبة الصدارة, فهي ليست من أولويات البرنامج.

ثقافة هيمنة القطاع العمومي على النشاط الاقتصادي , و انتشار البيروقراطية دون التوسع في هذا التوجه.

4- قانون المالية 1986 [1]:

---

[1] قانون رقم 82-18 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط, الجريدة الرسمية العدد 35 الصادرة بتاريخ 31 أوت 1982

[2] عجة الجيلالي, العامل في القانون الجزائري للاستثمار, الأنشطة العادية و قطاع المحروقات دار الخلدونية الجزائر, 2006.

لقد شهد الاقتصاد الوطني سنة 1986 أزمة حقيقية نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية, مما أثر على الاقتصاد الوطني الذي كان و لا يزال مبنيا على الريع البترولي, و تقلص حجم الاستثمارات المحلية و أصيبت ميزانية الدولة بعجز مالي كبير. الأمر الذي أجبر صناع القرار في بلدنا على اتخاذ مجموعة من القرارات و إصدار العديد من القوانين و التشريعات, و من هنا الأمر رقم 86-13 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986, و الذي جاء ليتمم قانون 83-13 و يدخل تغييرات في تنظيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة, خصوصا على مستوى قطاع المحروقات الذي يعد أهم مجال لتدخل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر, حيث تضم قواعد التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها, و كذا حقوق المؤسسات التي تمارس هذا النشاط, و السماح للشركات الأجنبية بالتدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية (سونطراك).شريطة أن لا تتعدى مساهمة الرأسمال الأجنبي 49%.[1]

لقد نص هذا القانون على جملة من الحقوق و الامتيازات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي و أهمها : [2]

المشاركة في هياكل التسيير.

رفع أو خفض رأسمال الشركة المختلطة.

إمكانية التحويل الجزئي للأرباح.

ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية.

التحويل الجزئي للأجور العمال الأجانب.

منح القانون عدة تسهيلات و امتيازات و تحفيزات ضريبية.

---

[1] منصوري الزين, آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2005-2006 جامعة الجزائر , ص 139

[2] قانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل و المتمم للقانون رقم 82-13 الجريدة الرسمية العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986

رغم ذلك لم يتمكن هذا القانون من بلوغ و تحقيق جميع الأهداف المسطرة, حيث بقي مثل القوانين السابقة مقيدا ببيروقراطية الإدارة و الخيار الاقتصادي و السياسي الذي تبنته الجزائر آنذاك و الذي أكد على مبدأ سيادة و سيطرة الدولة على المجالات الاقتصادية.

**المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية**

قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض[1]

شهد البرنامج الإصلاحات الذي أقره البرلمان لحكومة بلعيد عبد السلام, عدة مبادرات أصلاحية, فقد أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مرموقة تجسدت من خلال قانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990, تحت عنوان تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال. [1]

حدد هذا القانون و بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج, حيث أصبحت طبيعة هذه العلاقة تتميز بخاصيتين [2]:

فيما يتعلق بالجانب المالي, تم الترخيص, بفتح مكاتب فروع لتمثيل البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية بالإضافة إلى فتح مجالات للمساهمات الأجنبية المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري, شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية.

أما في المجال الاستثماري فقد تم ترخيص للمقيمين و غير المقيمين بالحرية العامة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر, و تحويل رؤوس الأموال بين الجزائر و الخارج لتمويل مشاريع اقتصادية و هذا ما أكدت عليه المواد من 181 إلى 188 من ذات القانون, و ذلك من أجل[3] :

---

[1] قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أوت 1990 المتعلق بالنقد و القرض الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة بتاريخ 18 ابريل 1990

2 - عليوش قربوع كمال , قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1999.ص9

[3] قويدري محمد تحليل وقع الاستثمارات المباشرة و أفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر.2004, ص 156

.إشراك رأس مال أجنبي في التمويل و التنمية.

إنشاء و ترقية مناصب الشغل.

ترقية المعارف المتعلقة بالاستخدامات التكنولوجية و التقنية.

فتح منافق على الأسواق الخارجية و تحقيق التوازن سوق الصرف

كما نص هذا القانون على أن رأس المال الأجنبي يمكن أن يأخذ شكلين, إما مباشر أو مختلط, حيث تم التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسبة معينة, و أكد على قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي قد تحدث بين الجزائر و الطرف الأجنبي, و التخلي نهائيا عن التفريق بين المقيمين و غير المقيمين حيث أقر مبدأ المساواة بينهما في الحقوق و الواجبات.[1]

ما يلاحظ على هذا القانون, أنه أخذ بجنسية رأس المال لا بجنسية الأشخاص, و درس عددا من المبادئ تتمثل في : [1]

المبدأ الأول : يتمثل في حرية الاستثمار, باستثناء أنه حرك قطاعات مخصصة للدولة و الهيئات التابعة لها, على أن يحدد بنص تشريعي بما أنه حدد شروط تدخل رأس المال الخاص (المادة183).

المبدأ الثاني : يتمثل في حرية تحويل رؤوس الأموال بعد أخذ تأشيرة البنك المركزي الجزائري, بعد 60 يوما من تقديم الطلب إليه.

المبدأ الثالث : يتمثل في الضمانات الوارد في الاتفاقيات الدولية التي رفعت عليها الجزائر, حيث تجدر الإشارة إلى أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون لم توقع الجزائر إلى أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

[1] عليوش كمال قربوع, قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1999.ص 10.

المبدأ الرابع: يتمثل في تبسيط عملية قبول الاستثمار يتضح ذلك إلى الرأي المطابق الذي بيديه مجلس النقد و القرض خلال شهرين من تقديم الملف إليه.

و في الأخير يمكن الإشارة إلى أن قانون 90-10 لم ينص على أية امتيازات للمستثمرين الأجانب رغم تضمنه على العديد من الضمانات المتعلقة بالتحويل, حيث أن الامتيازات المطبقة في القوانين 82-13 و 86-13 المتعلقة بالشركات المختلفة بقيت سارية المفعول.

قانون 1993 :

كانت الجزائر في هذه المرحلة تمر بأزمة حقيقية متعددة الأبعاد, فبالإضافة إلى الوضع السياسي و الأمني الغير المستقر على المستوى الداخلي, كانت المواجهة قائمة مع المؤسسات و المنظمات الدولية بسبب أزمة المديونية و تداعياتها على الوضع الاقتصادي الداخلي من خلال انهيار القدرة الشرائية, و انتشار البطالة و تدهور الاجتماعي بصفة عامة.

في ظل هذه الظروف الاستثنائية, تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمارات, و الذي يعد إطارا منظما للاستثمارات [1] الأجنبية المباشرة, كما يوفر لها شروط جذب أكثر ملائمة بالمقارنة مع القوانين السابقة, لكونه يتناول و لأول مرة نظام المناطق الخاصة و الحرة, و نظام العقود, و يتطرق إلى الاستثمارات في الجنوب الكبير و غيره من المناطق.

و بصفة عامة يمكن تلخيص ما جاء في هذا المرسوم في الإجراءات التالي[2]:

إلغاء القيود التي ميزت القوانين 1982, 1986 فيما يتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط.

استبعاد كل المعوقات التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة(المادة 49 منه).[1]

حدد المرسوم الشروط الكفيلة بالاستثمار في الجزائر, و الواجب على المستثمرين مراعاتها و المتمثلة في ضرورة التصريح بالاستثمارات لدى وكالة ترقية و دعم الاستثمار (apsi) و بضرورة الحصول على الموافقة بطلب منح الامتيازات خلال 60 يوما إلى جانب هذا باقي الامتيازات في الضرائب و الجمارك و الضمان و التحويل.

يجب الإشارة هنا إلى إن إصدار هذا المرسوم كان ملتزما مع إبرام الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية, منها معاهدة متعلقة بالاستثمارات في مجال اتحاد المغرب العربي بالإضافة إلى إبرام معاهدات ثنائية مع عدد من الدول , و انضمامها إلى اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى و كذا موافقتها على الاتفاقيات المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات[2]

**المطلب الثالث :القوانين الصادرة بعد سنة 2000:**

خلال هذه المرحلة أدركت الجزائر مدى الأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر, فدعمت منظومتها القانونية بسلسلة من التشريعات و النصوص الفعالة التي تقوم بدعم هذا التوجه, و تجلى ذلك بكل وضوح من خلال الأحكام و النصوص التي تضمنها الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 .[3]

---

[1] المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في 5 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار, الجريدة الرسمية, العدد 64, الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

[2] عجة الجيلالي, العامل في القانون الجزائري للاستثمار, الأنشطة العادية و قطاع المحروقات دار الخلدونية الجزائر ص 18.

[3] تومي صالح مرجع سابق ص 145.

لقد نص هذا القانون صراحة في مادته الرابعة على أن الاستثمار تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريعات الخاصة بالنشاطات المتعلقة بحماية البيئة, و كفل هذا القانون الحماية و الضمانات اللازمة لهذه الاستثمارات[3].

كما نص هذا الأمر في مادته الأولى على أن ما يشتمله من نصوص يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز, حيث تستفيد من المزايا الممنوحة كل النشاطات المتعلقة باقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قنوات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة, يضاف إلى ذلك المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل عيني أو نقدي[1]

1- الامتيازات الممنوحة[2] :

تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار, و عدلت هذه المادة بموجب الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006, حيث تم الإعفاء التام من الحقوق الجمركية للسلع غير المستثناة.

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة و المقتناة محليا, و التي تذخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

الإعفاء من دفع نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

و لقد تم إضافة امتيازين آخرين بعد الشروع في النشاط بموجب الأمر 06-08 و هما[1]:

---

[1] [2] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في اول جمادي الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001

[2] منصوري الزين, منصوري الزين, آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2005-2006 جامعة الجزائر , ص ص171

الإعفاء من الضرائب على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.

الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات.

بالإضافة إلى الامتيازات السابقة, فان الاستثمارات التي يتطلب انجازها مساهمة خاصة من الدولة, و تلك ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني, لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها المحافظة على البيئة و حماية الموارد الطبيعية, و تذخر الطاقة و تؤدي إلى تنمية مستدامة و باستثناء تلك المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة, تستفيد من مزايا إضافية تتمثل في[2] :

تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنين في الألف فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بالمصاريف المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة و من الدفع الجزافي, و من الرسم على النشاط المهني, ثم عدل الإعفاء بموجب الأمر06-08 و أصبح يشمل فقط الضرورية على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني.

الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

---

.2أمر رقم 06-08 مؤرخ في جمادي الثانية عام1427 الموافق 15 يوليو 2006, يعدل و يتمم الأمر 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار. الجريدة الرسمية . العدد 47 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2006

عليوش قربوع كمال, قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1999ص32

2- الضمانات المقدمة

بالإضافة إلى الامتيازات التي تم التطرق إليها سابقا, لقد كفل القانون مجموعة من الضمانات للمستثمرين الأجانب من أجل حمايتهم و دعم استقرارهم, و منها نذكر ما يلي[1]:

يعامل الأشخاص الطبيعيون و المعنيون الأجانب بمثل ما يعامل بع الأشخاص الطبيعيون و المعنيون الجزائريون في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار.

لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإجراءات المنجزة وفقا للنظام الذي حدد الأمر 01-03 إلا بطلب صريح من المستثمر نفسه.

يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول بع و يترتب على المصادرة تعويض عادل و منصف.

يخضع كل خلافين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية سواء كان سببه المستثمر أو إجراءات اتخذتها الدولة الجزائرية ضده إلى الجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر تتعلق بالمصالحة أو التحكيم أو في حالة وجود اتفاق خاص على بند التسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناءا على تحكيم خاص.

يكفل حق الطعن بالنسبة للمستثمرين الذين يرون وجود تعسف ضدهم بشأن الاستفادة من المزايا,و تقدم الطعون إلى لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك, فقد كفل النظام 05-03 الصادر بتاريخ 06 جوان 2005 عن محافظة بنك الجزائر, و الذي يتعلق بالاستثمارات الأجنبية, مجموعة من الضمانات منها[1]:

---

[1] محمد قويدري, واقع الاستثمار الاجنبي في الدول العربية ،ورقة عمل مقدمة الملتقي العلمي الدولي التاني ،اشكالية النمو في بلدان المشرق الاوسط و شمال افريقيا ،فندق الاوراس 14-15 نوفمبر 2007 ص177.

تستفيد الاستثمارات التي أنجزت عن طريق مساهمات خارجية من ضمان تحويل إيرادات رأس المال المستثمر و صافي النواتج الحقيقية الناتجة عن التنازل أو التصفية.

يتم تحويل الأرباح و الأسهم التي حققتها الاستثمارات المختلطة (الوطنية و الأجنبية) عن طريق البنوك و المؤسسات المالية و الوسيطية المعتمدة, بمبلغ مطابق لحصة المساهمة الأجنبية في رأس المال.

يتم تحويل صافي النواتج الحقيقية الناتجة عن التنازل أو التصفية للاستثمارات المختلطة (الوطنية و الأجنبية) عن طريق البنوك و المؤسسات المالية و الوسيطية المعتمدة, بمبلغ مطابق لحصة المساهمة الأجنبية في رأس المال.

3- قاعدة 51-49 :

تضمن قانون المالية التكميلي لسنة2009, تعديلا جوهريا على الإطار القانوني لانجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر, حيث نصت المادة 58 من الأمر 01-59 المؤرخ في 22 يوليو 2009 على أنه : لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي, و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء[2].

## ***المبحث الثاني: سياسة الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر..***

عزمت الجزائر على تعديل سياسته الاستثمارية باستمرار من خلال تعديلات على مستوى

تشريعاتها للاستثمار مركزه في ذلك على قطاع المحروقات مع الاهتمام المتزايد بترقية الأنشطة غير النفطية، ولقد عمدت في ذلك على تطوير البنية الاستثمارية وتحسين المناخ الاستثماري.

---

[1] نظام رقم 05-03 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 6 يونيو سنة 2005, المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة, الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة بتاريخ 31 يوليو 2005.

[2] أمر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ,الجريدة الرسمية, العدد 44 الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009.

**المطلب الأول: مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر.**

عمدت الجزائر على مستوى اقتصادها إصلاحات فعالة تهدف من خلالها استقطاب وتوسيع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر بما يتلائم والإمكانات والظروف الاقتصادية لها كما سوف يتم توضيحه من خلال العناصر التالية.

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر.

من المهم قبل دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر في الفترة الحالية. لابد من التعرف على حيثيات هذا الاقتصاد في بداياته ومن ثم نتعرف على أهم التغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري والمتمثلة أساسا في الإصلاحات الاقتصادية في الصورة الحقيقية للاقتصاد الجزائري.

أولا: مرحلة الاستقلال ( عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق )

تغطى هذه الفترة السنوات من 1962 إلى غاية 1966. وقد مهدت هذه المرحلة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة. من خلال الاعتماد على الاقتصاد الإداري المخطط منذ نهاية الستينات 1967 إلى غاية 1987 الذي يعتمد على التخطيط والملكية العامة لوسائل الإنتاج وسيطرة القطاع العام وضعف أو انعدام القطاع الخاص. كما قامت الدولة بإعطاء الأولوية للقطاع الصناعي الذي خصص له قسم كبير من الدخل الوطني للاستثمار فيه مقارنة بالقطاعات الأخرى. بحيث كان الهدف من ذلك هو التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية.

وفي إطار بناء الاقتصاد الجزائري من جديد عملت الحكومة الجزائرية على تنفيذ خطط تنموية في فترة السبعينات هذه ( 1967 – 1977 ). وقد شملت هذه التجربة ثلاث خطط تنموية متبوعة بسنتين انتقاليتين، وهدفت الخطة هنا إلى إدخال تغيرات جذرية على الهيكل الاقتصادي ضمن تمويلات معتبرة، والجدول الموالي يلخص لنا أهم ما جاءت به هذه المخططات التنموية[1]

الجدول رقم (01) المخططات التنموية للفترة ( 1967 – 1977 ).

[1]- AHMED HENNI, Economie d'Algérie indépendante, Algérie, ENAG, 1991, p26.

| المخطط | الفترة | الأهداف الرئيسية والوسائل | حجم الاستثمار المخطط |
|---|---|---|---|
| المخطط الثلاثي التمهيدي | (1967-1969) | استثمارات موجهة للجهات المحرومة و يندرج في إطار الكفاح صد التفاوت الجهوي | 9.7 |
| المخطط الرباعي الأول | ( 1970 – 1973) | انطلاق برنامج التصنيع وسن التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط | 36.7 |
| المخطط الرباعي الثاني | ( 1974 – 1977 ) | - تأمين الموارد الطبيعية.<br>- تكثيف النسيج الصناعي.<br>- دمج قطاعات الاقتصاد.<br>- دمج قطاعات الاقتصاد | 120.8 |

**المصدر:** [1] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية نقود مالية، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص33.

ولقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به، خاصة في جانب النمو الاقتصادي الذي تراوح خلال هذه الفترة ما بين 6% و7% في المتوسط السنوي، وتبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة1980[2] .وقد تحقق كذلك هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط التي ساهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الجزائر. إلا أن هذه

---

[1] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية نقود مالية، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص33.

[2]- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص21.

السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى خلق سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل رقود الإنتاج في المجال

الفلاحي. ومع تزايد النمو الديموغرافي أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979. بعد أن كانت لا تتعدى المليار دولار سنة 1970. ومنذ سنة 1980 شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة بتحقيق نتائج لا بأس بها وكان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نسبة لا بأس بها من النمو وصلت إلى حدود 5%[1] .

ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات التي كانت تمثل 98% من الصادرات الجزائرية حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطيع التقويم والتعديل، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد الجزائري وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في النمو الاقتصادي وقد أدت هذه الاختلالات المتلاحقة إلى دفع جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة وهي مرحلة الإصلاح الاقتصادي[2]

ثانيا: مرحلة بداية الإصلاحات.

ان الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري دفعت بالدولة إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إقامة نظام اقتصادي مسير

---

[2] – كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 1998 – 1999، ص62.

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، مرجع سابق، ص27.

بقواعد السوق بداية من سنة 1988. وذلك لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فانه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية كانت الدفعة الأولى في سنة 1988، والثانية في 1991 والثالثة في 1994. وبرنامج التعديل الهيكلي، نلخص كل منها في ما يلي[1].

1- الدفعة الأولى من الإصلاحات لسنة 1988.

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها:

-استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية

الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط

مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي ومنح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة .

-وضع تأخير جديد لأسعار من أجل إعادة آلية للأسعار كأداة ضبط.

إعادة تنظيم التجارة الداخلية والتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

التحويل التدريجي للعملة الوطنية: بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على رقابة متوازية لتطور الكتلة النقدية، وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياجات الصرف، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية.

---

[1]- حاكمي بوحفص، **السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر 1998 – 1999، ص45.

إعادة هيكلة الدين الخارجي لتحقيق ضغط خدمة الدين.

لكن هذه الدفعة من الإصلاحات خففت حدتها الأزمة السياسية والأمنية لسنة 1991. مما أنتج دفعة ثانية من الإصلاحات الاقتصادية.

2-الدفعة الثانية من الإصلاحات لسنة 1994

لمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية تم تحضير برنامج اقتصادي ومالي لأربع سنوات انطلاقا من 1994.وبسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار 1993 إلى 14.19 دولار في 1994. وتراكم أعباء خدمات الدين الخارجي ومع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى خارجية ومن بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد:

العجز الإجمالي للمالية العمومية حيث بلغ نمو الكتلة النقدية 10.3%.

ركود النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% سنة 1993.

انخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط[1].

أما الضغوطات المالية الخارجية فتمثلت في:

- خدمات الديون تمثل سنة 1993 حوالي 86% وهو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولة ديونها .وتسديد خدمات الدين الخارجي المقدر بـ 28 مليار دولار خلال الفترة( 1991 – 1993 ) .

-التقليص الكبير في الواردات خلال الفترة ( 1992 – 1993 ) حيث لم تمثل سوى50%. وهو ما انعكس على تموين الجهاز الإنتاجي. وانخفاض الإنتاج الإجمالي بالقيم الحقيقية بـ 2.5% سنة 1993.

[1]- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثار الاجنبي في دول المغرب العربي،(دراسة مقارنة)،مذكرة ماجستر العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،الجزائر 2007-200 ص147.

- انخفاض في الاستهلاك الفردي بـ 6.4 بسبب أزمة السكن والبطالة ولرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج الاستقرار الاقتصادي للفترة ( 1994 – 1995 ).

والتزمت الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج وخاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والميزانية وتحرير التجارة الخارجية. كبداية لها في تحقيق بعض التفسير الحقيقي حيث تم إيقاف تراجع معدل النمو الناتج المحلي إلى حدود ( % ) 0.2 في فترة البرنامج بعد أن كان ( 2 % ) خلال سنة 1993 وتقلص معدل التضخم قليلا إلى 29% بالرغم من تخفيض قيمة العملة بـ 40.17% سنة 1994. كما انخفض عجز الميزانية إلى 4. 4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1994[1].

3-برنامج التعديل الهيكلي ( 1995 – 1998 )

يهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، تم الاعتماد على البرنامج الاستقراري الثاني. ووفقا لصندوق النقد الدولي فان الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي[2]

-تحقيق نمو متوسط مستوى بقيمة 5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات .

تخفيض التضخم إلى 10.3%وعجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% سنة ( 1994

– 1995 ) لتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

---

[1]- نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – فرع العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر، 2005 – 2006، ص117.

[2]- حميدة بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992 – 2004**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006،

الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية سنة 1996.

- وضع إطار تشريعي للخوصصة.وخدمة الدين تبقى بين 45% الى50% حتى 1995. -بالنسبة لاحتياجات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل ثلاثة أشهر من الواردات

وهذا ابتدءا من سنة 1997 [1].

تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل وبالتالي التحكم في نمو النفقات العامة.

تشجيع القطاع الإنتاجي ودعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل.

وقد كانت النتائج في مجملها من الناحية الاقتصادية ايجابية، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الخام 4.2% بعد أن كان سالبا لمدة طويلة، وسبب هذا النمو هو القطاع الزراعي أما القطاع الصناعي فقد تراجعت قيمته المضافة، أما الجانب المالي والنقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة حيث انخفض عجز الميزانية إلى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1997 بعد أن كان 9% سنة 1993، وتم تقليص معدل التضخم إلى أقل من 4% سنة 199 بعد أن كان 39% سنة 1994 إضافة إلى ذلك شهدت هذه الفترة عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية مما شكل راحة مالية للجزائر خصوصا فيما يتعلق بدينها الخارجي.

ثالثا: إصلاحات الألفية الثالثة للاقتصاد الجزائري ( 2001 – 2014 ).

عمدت الجزائر فيها على مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي، وفيما يلي سنعطي لمحة عن أهم ما جاء به كل مخطط.

1- برنامج الانتعاش الاقتصادي ( 2001 – 2004 ).

[1]- عبد الله اوناس، مناخ الاستثمار ،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الوطنية و تحديات المناخ الجديد الجزائر –جامعة البليدة يومي22-23 افريل 2003 ص38.

ضمن هذا البرنامج استطاع الاقتصاد الجزائري أن يحقق نوعا من التقدم، فقد ارتفع الناتج المحلي الخام من 4078.7 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 5126.7 مليون دينار جزائري سنة 2004، وانخفضت البطالة من 29.5% في بداية المخطط إلى 17.7% سنة 2004 والأهم من ذلك نجحت الجزائر في تقليص مديونيتها الخارجية بأربع مليار دولار خلال 5 سنوات[1]

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ( 2005 – 2009 ).

يهدف هذا البرنامج إلى عصرنة المنظومة المالية ،حيث خصص له 150 مليار دولار 45% منها لتحسين ظروف معيشة السكان و 40.5% الأخرى لتطوير المنشآت الأساسية كقطاع النقل وقطاع الأشغال العمومية والماء وتهيئة الإقليم، وقد تمكن هذا البرنامج من تحسين و تعزيز القدرات الاقتصادية والموارد المتاحة.

3-المخطط الخماسي للتنمية (2010- 2014).

وهو مخطط تحصيلي لدعم النمو خصصت له السلطات 286 مليار دولار 130 مليار دولار منها لإنهاء المشاريع الجاري انجازها ، وإطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار، كما يخصص أكثر من 40 % من مواردها لتحسين التنمية البشرية وتطوير الهياكل التعليمية[2]، وعليه فالملاحظ أن هذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية للبلد، فالجزائر خصصت خلال سنوات (2010 - 2014) غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه من الآن[3]، والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها من 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- روابح عبد الباقي وعلى همال، **أثر المادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسالة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 29. 30 ماي 2000، ص 12.

[2]- نبيل بوفليح، **دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص 48.

[3]- منصور زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ماي 2005، ص129.

الفرع الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر

تتوفر الجزائر على الكثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي ـ وفيما يلي موجز لما يهم المستثمر الأجنبي أن يعلمه عن وضعية الاقتصاد الجزائري .

أولا: النمو الاقتصادي الناتج المحلي الإجمالي PIB.

تمكنت الجزائر من رفع معدل نموها الاقتصادي، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة كأكبر اقتصاد عربي سنة 2012، وبلغ ناتجها المحلى الإجمالي نحو 209.3 مليار دولار، وذلك بفضل ضخامة إنتاجها النفطي المقدر بحوالي مليوني برميل يوميا وتصدير 85 مليار متر مكعب من الغاز، والجدير بالذكر أنه في ارتفاع مستمر فبعد أن حقق سنة 2011 إلى 198.7 مليار دولار ارتفع سنة 2013 ليصل إلى 210.2 مليار دولار.كما احتلت المركز الرابع في العالم العربي،حيث بلغ معدل الدخل السنوي للمواطن الجزائري 4820. لتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عربيا في متوسط الدخل الفردي. الأمر الذي يدل على تحسن النمو الاقتصادي في الجزائر بما يضمن لها مكانة بارزة بين اقتصاديات الدول العربية والعالم.

ثانيا: معدل التضخم.

يتميز بكونه في مستويات غير مقبولة فلطالما تراوح بين الـ 10% و4% كما أنه في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة، فرغم أنه تقلص من 5.7% سنة 2009 إلى 3.9% سنة 2010 إلا أنه ارتفع بعد ذلك بسبب الارتفاع الحاصل على مستوى الأجور المدفوعة بأثر رجعي ضمن السياسة الاجتماعية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية، وأثر بذلك على أسعار المواد الغذائية ليصل سنة 2011 إلى 4.5% في ارتفاع آخر. وهو الأمر الذي استمر إلى غاية سنة 2012 ليصل مستوى 8.9% كذروة لم تسبق له من قبل، خاصة وأن معدل التضخم لمتوسط الفترة ( 1998 – 2012 ) حقق في المتوسط 3.8% وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 21% ووفقا للبنك المركزي للجزائر فان

هذه الزيادة لابد وأن تنخفض ليصل معدل التضخم إلى مستوى 4 و5% نظرا للزيادة المرتفعة في الأجور لسنة 2013[1].

ثالثا: الميزانية العامة.

خلال السنوات 2000 إلى غاية 2008 ارتفعت النفقات العامة للدولة تستمر بشكل كبير ولكن بالتوازي مع الزيادة في الإيرادات العامة للميزانية بصفة جعلت المالية العامة للدولة تستمر بشكل معتدل، ويتجلى ذلك من خلال نشأة موارد هامة في صندوق ضبط الإيرادات FONDS de régulation des recettes FRR وفي هذا السياق ومع مرور الوقت أسفرت الزيادة الكبيرة في النفقات العامة للدولة خاصة للفترة ( 2005 – 2008 ) في الزيادة في نفقات التجهيز والتي تتجاوز فيها النفقات الجارية من 65.4% لسنة 2001 إلى 89% سنة 2008، ومنذ سنة 2009 وعلى الرغم من الاستقرار النسبي لنفقات التجهيز، فان رصيد الميزانية العامة الراجع إلى تدهور الإيرادات الضريبية البترولية التي تراجعت بـ ( 41 % ) لم يشكل العجز للسنوات2010و2011إلا 0.6% و0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي[2].

لكن هذا العجز في الميزانية العامة للجزائر عاد وارتفع سنة 2012 ليقدر بـ 4.8% بما يعادل 17 مليار دولار، والسبب في ذلك راجع إلى الزيادة المطردة في النفقات العامة التي قدرت بـ 22.5% وخاصة فيما يخص النفقات الجارية منها التي تزايدت بمعدل 27.2%، وتمثلت هذه الزيادة أساسا في عملية دفع مؤخرات الأجور والتعويضات المطبقة من طرف الحكومة سنة 2012[3]وهكذا بالتالي على الرغم من الاستقرار الحاصل لأسعار البترول عند مستوى عال يقدر بـ 111 دولار للبرميل سنة 2012،

---

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2008**، مرجع سابق، ص15.

[2]- Banque d' Algérie, Rapport 2012- Evolution économique et monétaire en Algérie op.cit p 36.

[3]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014**، الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار 2014، ص46 – 62.

وبالموازاة مع الزيادة الكبيرة في النفقات العامة للدول خلال السنتين الأخيرتين، فان هذا الأمر يؤدي بالميزانية العامة إلى عجز دائم[1].

رابعا: الميزان التجاري.

حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري اتجاها تصاعديا فمنذ أن كان سنة 2009 بقيمة 5.8مليار دولار حجم الصادرات الإجمالية التي تطورت في نفس الفترة من 45 مليار دولار مع نهاية سنة 2012، أما نسبة الواردات الدولة فهي في تزايد مستمر. رغم أنه في ان هذا الارتفاع قد يشكل تهديد توازن ميزان مدفوعات الجزائر. الذي ستبدأ تظهر عليه بوادر تراجع الإنتاج النفطي وما يخلقه الأمر من تراجع الصادرات البترولية بصفة خاصة وبالتالي الوقوع في فجوة بين الواردات المتزايدة والصادرات المتناقصة[2]

خامسا: المديونية الخارجية.

قامت الحكومة الجزائرية من خلال الإستراتيجية المتبعة من قبل لتقليص المديونية الخارجية، حيث عرفت هذه الأخيرة تراجعا مستمرا منذ سنة 2004 فمنذ أن كان في تلك السنة يقدر بـ 21.411

مليار دولار انخفض إلى 5.062 مليار دولار سنة 2006 أي أنه في ظرف ثلاث سنوات تم تسديد ما يتجاوز 16 مليار دولار يستمر في الانخفاض سنة 2011 ويصل إلى 3.263 مليار دولار ثم 2.479 مليار دولار سنة 2012[3]. والجانب الايجابي أكثر في تسديد الدين الخارجي هو تضاؤل نسبة تكوينه من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

استطاعت الحكومة الجزائرية من خلال تسديد الدين الخارجي ، أن يظهر ان للدولة القدرة على التحكم نوعا ما في اقتصادها فاستطاعت استغلال منتجوها الكبير من النفط في تصديره وتحصيل إيرادات ضخمة كانت كفيلة بتسديد

---

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014**، مرجع سابق، ص 103.

[3]- Banque d' Algérie, Rapport 2012- Evolution économique et monétaire en Algérie op.cit p 36.

دينها الخارجي بمدفوعات مسبقة والتخلص من التبعية الأجنبية والتحكم أكثر في مداخيلها وتوظيفها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها[1].

سادسا: الاحتياطات الدولية.

تتمتع الجزائر باحتياطي صرف أجنبي مهم جدا، حيث الآن تحوز على احتياطي يقدر بـ 109.7 مليون دولار نهاية ديسمبر 2012. وهو قدر مهم جدا بحيث يغطي ما قيمته ثلاث سنوات من الواردات من السلع والخدمات. والملحوظ على احتياطي الجزائر من الصرف الأجنبي هو تزايده المتواصل انطلاقا من سنة 2000 أي تزامنا مع الارتفاع أسعار البترول عالميا وبالتالي ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية. فقد قدر احتياطي الجزائر في هذه السنة بـ 12.2 مليون دولار لينتقل إلى مليون دولار لينتقل إلى 65.30 مليون دولار سنة 2005 ويتضاعف بعد ذلك سنة 2007 بقيمة 110.31 مليون دولار. وقد واصل هذا الإيقاع بتزايد ملحوظ لدرجة أنه أصبح يمثل أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. كما حدث سنة 2009 أين وصل إلى نسبة 108% تحققا بتلك الضمان لميزان المدفوعات الجزائر للمدى الطويل[2].

**المطلب الثاني:الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين سياستها الاستثمارية.**

كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات فيها، وتشكيلها الإطار مؤسسي متكامل بتسيير العملية الاستثمارية بين المستثمر الأجنبي والجهات المختصة الجزائرية و ابرام عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

---

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014**، مرجع سابق، ص 110.

[2]- سمير يحياوي، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية – حالة الجزائر** – مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص142.

تم إنشاء هياكل إدارية تهدف لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار حيث تم إنشاء التالي:

أولا أجهزة متابعة و دعم الاستثمار في الجزائر

متابعة للمزايا و الضمانات التي تم منحها للمستثمرين بموجب 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار, قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الأجهزة لمتابعة و دعم و تحفيز و الترويج للاستثمارات المحلية منها و الأجنبية.

1- المجلس الوطني للاستثمار CNI

يكلف المجلس بالمسائل المرتبطة بإستراتيجية و سياسة دعم الاستثمارات و تتمثل مهامه في [2] :

اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولويتها.

يدرس البرنامج الوطني لترفية الاستثمار الذي يسند إليه, و يوافق عليه و يحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار.

اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملاحظة.

يدرس قائمة النشاطات و السلع المستثناة من المزايا و يوافق عليها و كذلك القيام بتعديلها و تحديثها.

يدرس مقاييس تجديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني يوافق عليها.

يفصل بناءا على أهداف تهيئة الإقليم, فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه سابقا.

يقيم القروض الضرورية لتمويل البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.

يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار و ترقيته.

يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ اجراء دعم الاستثمار و تشجيعه.

يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار و تطويرها ليشجع على ذلك.

يعالج كل المسائل الأخرى ذات علاقة بالاستثمار.

2 -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي, تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات و بالاتصال مع الهيئات الإدارية المعنية المهام التالية[1] :

ضمان خدمة الاستقبال و الإعلام لفائدة المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار :

جمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لمحيط الأعمال بالتعريف الأحسن على التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالاستثمار بما في ذلك التي تكتسي طابعا قطاعيا و تنشرها عبر وسائل الإعلام و تبادل المعطيات.

وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل أشكالها و المراجع التوثيقية و مصادر المعلومات الضرورية لتحضير مشاريعهم.

وضع بنوك معلومات تتعلق بفرص الأعمال و الشراكة و المشاريع و ثروات الأقاليم المحلية و الجهوية و طاقاتها.

وضع مصلحة لإعلام تحت تصرف المستثمرين.

تحديد كل العراقيل و الضغوط التي تحول دون انجاز الاستثمارات, و تقترح التدابير التنظيمية و القانونية لانجازها.

انجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات و الإجراءات المتعلقة بالاستثمار و إنشاء الشركات و ممارسة النشاطات و المساهمة عن طريق التي تعرضها

سنويا على السلطة الوصية, في تخفيف تبسيط الإجراءات و الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات و انجاز المشاريع[1].

المبادرة بكل عمل في مجال الإعلام و الترقية و التعاون مع الهيئات العمومية و الخاصة في الجزائر و في الخارج, بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر, و تحسين سمعة الجزائر في الخارج و تعزيزها.

ضمان خدمة علاقات العمل و تسهيل الاتصالات مع المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين, و ترقية المشاريع و فرص العمل.

تنظيم ملتقيان و لقاءات و أيام دراسية منتديات تظاهرات أخرى ذات علاقة بمهام الوكالة.

المشاركة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج و المتصلة بإستراتيجية ترقية الاستثمارات.

إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة لتطويرها.

ضمان خدمة الاتصال مع عالم الأعمال و الصحافة المتخصصة.

استغلال كل الدراسات و المعلومات المتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى.

تنظيم مصلحة استقبال المستثمرين و توجيههم و التكفل بهم.

وضع خبرة الاستشارات مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة الخارجية عند الاقتضاء.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر 2006. المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية الاستثمار و تنظيمها و يسرها, الجريدة الرسمية العدد 64, الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

مرافقة المستثمرين و مساعدتهم لدى الإدارات الأخرى.

تنظيم مصلحة مقابلة المستثمرين غير المقيمين و التكفل بالترتيبات المرتبطة بانجاز مشاريعهم.

إعلام المستثمرين بالأوعية العقارية المتوفرة.

ضمان تسيير الحافظة العقارية و غير المنقولة الموجهة للاستثمار.

تجميع كل المعلومات ذات الصلة لقائدة بنك المعطيات العقارية المؤسس على مستوى الوزارة المكلفة بترقية الاستثمارات.

تحديد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني استنادا إلى المعايير و القواعد المحددة للتنظيم المعمول به و المصادق عليها من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

التفاوض حول الامتيازات الممنوحة للمشاريع.

القيام بالتحقق من أن الاستثمارات المصرح بها من قبل المستثمرين و كذا السلع و الخدمات التي تخصها, مؤهلة للاستفادة من الامتيازات.

إصدار القرار المتعلق بالامتيازات و إعداد قوائم برنامج التجهيزات للمستثمرين المؤهلين للاستفادة من نظام الحوافز.

إلغاء قرارات و السحب الكلي أو الجزئي للامتيازات عند الضرورة.

استلام تصريحات التحويل و التنازل عن الاستثمارات.

تطوير خدمة الرصد و المتابعة لما بعد انجاز الاستثمار للمستثمرين الغير المقيمين.

ضمان خدمة إحصائيات تتعلق بالمشاريع المسجلة و مدى تقدم انجازها.

جمع المعلومات حول تقدم المشاريع و كذا التدفقات الاقتصادية المترتبة عنها.

التأكد من احترام التزامات المستثمرين فيما يتعلق بالاتفاقيات.

3- الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري.

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمته بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالاستثمار، وتتمثل مهامها فيما يلي[1]:

تولي مهمة التسيير والترقية، والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي .

تولي مهمة الوساطة العقارية .

تولي مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي، وتقديم المعلومات للهيئة المختصة، حول العرض والطلب وتوجيهات السوق العقارية وآفاقه .

نشر المعلومات حول الأصول العقارية والوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي وتتولى مهمة ترقيتها لدى المستثمرين، وتضع لهذا الغرض بنك المعلومات يجمع العرض الوطني حول الأصول والأوعية العقارية ذات الطابع الاقتصادي مهما كان طبيعتها القانونية .

إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي، والقيم بتعيينه وتحديثه كل ستة أشهر، ويمكن أن يشكل هذا الجدول مرجعا للأسعار الاقتصادية عند عمليات الامتياز أو التنازل .

القيام بكل العمليات المنقول، أو العقارية، أو المالية، أو التجارية المتصلة بنشاطها .

إبرام كل العقود أو الاتفاقيات بنشاطها.

تطوير المبادلات مع المنظمات و المؤسسات المماثلة و المرتبطة بمجال نشاط الوكالة.[1]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 5ربيع الثاني عام 1428 الموافق 23 أبريل سنة 2007، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر بتاريخ 25 أبريل سنة 2007 .

الفرع الثاني: اتفاقيات الاستثمار المبرمة من طرف الجزائر.

سعت الجزائر لسنوات طويلة إلى اللجوء إلى تأطير الانتشارات المباشرة عن طريق توقيع الاتفاقيات الدولية الثنائية بالاحتكام الدائم للنصوص التأسيسية الوطنية، خوفا من أن تفيد سيادتها ونهدد مصالحها الاقتصادية وفيما يلي سنوضح أهم الاتفاقيات الاستثمار الدولية التي أبرمتها الجزائر من دول مختلفة.[1]

تكملة سياسيات تهيئة الاستثمار التي ابتدأتها الجزائر، قامت بعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف وثنائية لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب إلى الدول المتعاقد معها والتي من بينها :

- الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي (1990).

الاتفاقية العربية الخاصة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (1995).

الاتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات والاتحاد والاقتصاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي (1991).

الجدول رقم (2 ): يوضح عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية في 2014

| الإتفاقية الإستمارية | إتفاقيات الإستثمار الدولية الثنائية | إتفاقيات تجنب للإزدواج الضريبي | إتفاقيات الإستثمار الدولية الأخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| عدد الإتفاقيات | 46 | 31 | 06 | 83 |

1-ANDI, investir en algére. Opcit

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، إحصائيات 2013.

الفرع الثالث: التوصيات والسياسات المتعلقة بسياسات الاستثمار.

تؤثر نظم ولوائح وتشريعات الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة، حيث أن تبسيط الإجراءات وتوصي الحقوق والواجبات المفروضة على المستثمرين والدولة المضيفة، والالتزام بضمان الحقوق والحريات للمستثمرين خاصة، يعد من أهم العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري بصورة إيجابية، وما نلحظه على سياسات الاستثمار في الجزائر كما سبق وذكرنا أنها تميز من جهة بكرة الضرائب ومن جهة أخرى بتنوع الحوافز، فمن جانب الضرائب فإنها توجب على المستثمر المثول أمام الجهات المختصة لعدة مرات طيلة السنة المالية، الأمر الذي يمثل عائقا بالنسبة إليه[1]، اما من جهة جهة الحوافز فإنها غير موجهة ولا تخدم الاقتصاد الوطني، فإعطاء حوافز على الاستثمار في مناطق تأدية وغير مجهزة بأدنى متطلبات بدء مشروع استثماري لن يدفع بالمستثمرين للاستثمار فقها وبالتالي لت تفعل هذه الحوافز الممنوحة، لذلك يمكن لمحرري السياسات الاستثمارية في الجزائر الأخذ بالاعتبار الأمور التالية:

- كلما كان قانون الاستثمار يتسم بالوضوح وعدم التضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات الصلة أو القوانين المكملة وكلما كن يتضمن ضمانات كافية من عدم مصادرة أو تأميم وغير ذلك ويكفل حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية دخول وخروج ورؤوس الأموال، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ضرورة الحرص على مرونة سياسات الاستثمار وملائمتها للأوضاع المحلية، حيث أن أمر الملائمة أمر مهم جدا فالنقل عن تجارب الدول الأخرى بدون أدنى دراسة يؤدي إلى نتائج ضعيفة أو عكسية.

[1]- قط سليم، زرمان كريم، اثر تغيير الاستثمار الأجنبي علي أداء الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2011 ، ص 6.

لا يقتصر مناخ الاستثمار الناجح على مجرد منح الإعطاءات الضريبية والحوافز بأنواعها وإنما تعداه لتشمل جملة من العناصر الضرورية التي لابد من توفرها مجتمعة لكونها تكون المناخ الاستثماري المتكامل والناجح الذي يجذب المستثمرين الأجانب، حيث أن هذه الحوافر تعتبر من عوامل الجذب المكلمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وليس من العوامل الرئيسية المحددة لقرارات الاستثمار.

يجب ترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تصيف إلى الاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع مخطط التنمية مثل تحفيز البحوث التي تهدف إلى تطوير المنتجات القائمة أو التي تسعى إلى ابتكارات جديدة وتحفيز التوظيف بتقديم حوافز للشركات التي تخلق مناصب الشغل جديدة، والتشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة لمنح فرص أكبر لجميع المستثمرين، ومنح الإعفاءات والمعاملة التفضيلية للأنشطة التي تقوم باستخدام نسبة متزايدة من المكونات المحلية في عمليات الإنتاج[1]

خفض المعدلات الضريبية بأنواعها ولاسيما ضرائب الأرباح والعمل، وتوحيدها ومحاولة إتباع أسلوب الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط لتفادي تكليف ميزانية الدولة مصاريف إضافية عن مشاريع لا تجدي الاقتصاد الوطني نفعا.[2]

على الحكومة الجزائرية إبلاء أهمية أكبر للمناطق الحرة، من خلال إنشاء عدد مهم منها

[1] عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر للفترة 2010 /2002، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012 – 2013ن ص 13.

[2]- الزين منصوري، منصوري الزين, آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2005-2006 جامعة الجزائر , ص ص 187.

وتحرير القيود عليها وتسهيل إدارتها، وتجهيزها بما تتطلب العملية الاستثمارية، حيث أن تفعيل المناطق الحرة يفعل الموارد المتاحة ويضمن تشغيل العمالة المحلية الموجودة في تلك المناطق بأقل تكلفة مما يحفز المستثمرين الأجانب، كما أن إنشاء هذه المناطق وتجهيزها وتواجد الاستثمار فيها يساهم في تنميتها وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني بصفة عامة.[1]

على الحكومة الجزائرية إدخال بنود في قانون الاستثمار حول حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع كونها تمثل معها جدا بالنسبة للمستثمرين الأجانب.[2]

على الوزارة الوصية الاهتمام بالأجهزة المكلف بالاستثمار في الجزائر كونها تشكل عائقا على المستثمرين خاصة في سير المشروع الاستثماري.

**المطلب الثالث: تقييم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.**

تعتبر سياسات الاستثمار وما تقوم عليه من تشريعات وقوانين، وما تحتويه من امتيازات وضمانات تمنح للمستثمرين الأجانب والمحليين، باستغلال مختلف الإمكانيات والمؤهلات لدى الدول المضيفة سنحاول معرفة مدى فعالية هذه المقومات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر من خلال حجم هذه الاستثمارات المستقطبة.

الفرع الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000– 2013.

تعتبر الجزائر من الدول ذات الطبيعة الخاصة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اليها، فالمتتبع لحصيلتها يجد ان هده التدفقات تنقسم الي مرحلتين مهمتين في نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الي الجزائر

---

1- زين بولرباح ، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص – 104.

2- ساعد بوراوي، ، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجاح لخضر، باتنة،ص 179.

## اولا:نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر سنة 2000-2013

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الي الجزائر تدبدبا واضحا و عدم الاستقرار من سنة الي آخرى .

الجدول رقم يوضح دلك

الجدول رقم 3:تطور الاستثمار تدفقات الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000– 2013.

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة من دول العالم (مليون دولار) | 438 | 1.108 | 1.068 | 634 | 882 | 1.081 | 1.798 | 1.662 | 2.593 | 2.746 | 2.264 | 2.571 | 1.484 | 1.664 |

**المصدر**: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: (UNI CTD ).

الشكل رقم 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

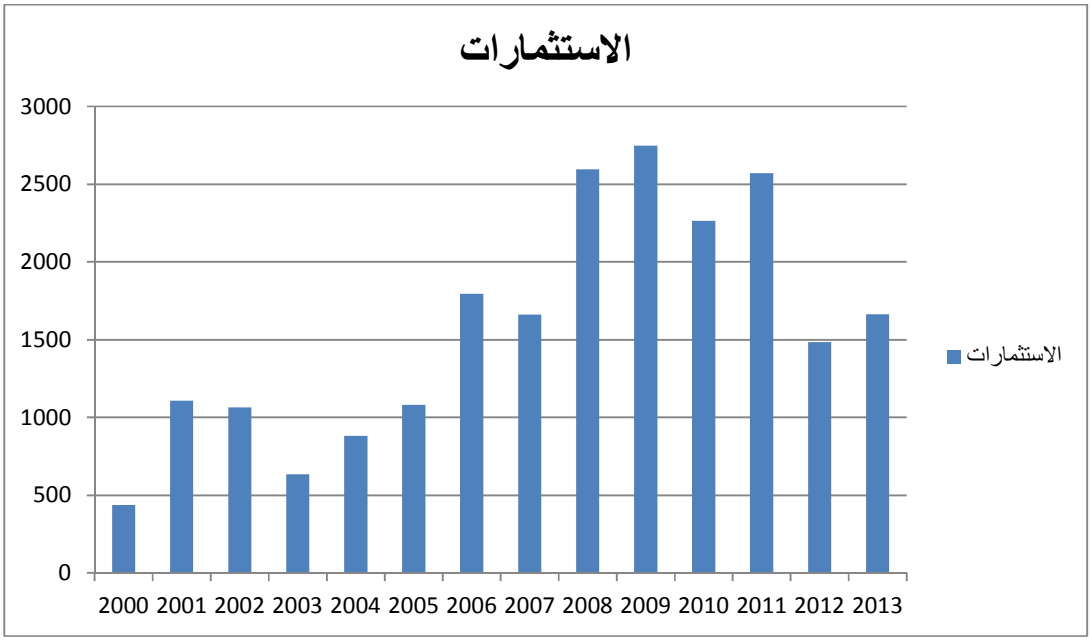

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة ( 2000- 2013) قد شهد فقرة مهمة، حيث انتقلت من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.108 مليون دولار سنة 2001، بمعدل نمو قدره 173، وتعزوا الاونكتاد هذا الارتفاع إلى:[1]

الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات، والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية.

بيع الجزائر لرخصة الهاتف النقال بفضل دفع شركة " ORASCOM" المصيرية للقسط الأول من هذه الرخصة.

خوصصة شركة الصناعات الجديدة بالحجار لشركة "ISPAT" الهندية.

إلا أن هذه التدفقات فد انخفضت نسبيا سنة 2002 بمعدل نمو سالب قدره 10.95% ليصبح أن الارتفاع السابق كان استثنائيا غير نابع من تحسن في مناخ الاستثمار[2] ثم ارتفع سنة 2004 بنسبة 39.11% بسبب بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة"WATANIYA" للاتصالات الكويتية وواصلت ارتفاعها انطلاقا من سنة 2005 بشكل متذبذب لكن دائما فوق مستوى المليار دولار، لبلغ سنة 2008 ذروة جديدة قدر بـ 2.593 مليار دولار.

والسبب في ذلك هو تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار، ووقفا للانكتاد فإن قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تطور تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فقد تحسن المناخ الاستثماري فيها وتتمتع بجانبية قطاع المحروقات الذي عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية « سونا طراك» وشركة

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثماري في الدول العربية2014**، مرجع سابق، ص 14.

«BRITUSH PETROLUM» البريطانية لتطوير حقل للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليار دولار[1].

إلا أن طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لطالما كانت مذبذبة، فقد رجعت ونهضت سنة 2010 بنسبة 13% عن سنة 2009، ويرجع ذلك إلى تأثير قانون المالية التكميلي لسنة 2010 الذي يعطي الأولوية للمؤسسات الجزائرية هي ولو كان مبلغ التكاليف الممنوحة من طرفهم أكبر من تلك الممنوحة من طرف المؤسسات الأجنبية ويصل الفارق إلى 25% في بعض الحالات، إضافة إلى التوقف المفاجئ بالاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل 90% من الاستثمارات الأجنبية سنويا بالجزائر لكنها توقفت سنة 2010 على خلفية ملف الفساد بشركة سو ناطراك

واستمر هذا التراجع لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012 إلى أدنى مستوى منذ سنة 2005، ويرجع ذلك الانكماش الحاصل في إنتاج المحروقات أثر سلبا في مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة ولكن أيضا الاستثمارات الجزائرية في الخارج، وهنا يبرز تأثير توقف أو

تباطؤ نشاطات شركة " سوناطراك" بالخصوص التي كانت تشكل أهم مصدر بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث انهارت التدفقات الوافدة من الجزائر بصورة كبيرة جدا ما بين 2011 و 2012، وبالنسبة للدول حوض المتوسط، فإنها استقطبت 37.3 مليار دولار أو نسبة 2.8% من إجمالي التدفقات المالية الأجنبية يتراجع نسبة 2% أو بـ 1.64 مليار دولار مقارنة بـ 2011، ومثلت الجزائر بـ 1.49 مليار دولار مقارنة بنسبة 3.9% مما استفادت منه المنطقة المتوسطية في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي حصة ضئيلة جدا مقارنة بما توفره من إمكانيات.

أما بالنسبة لمخزون الجزائر التراكمي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، فنجد أنها متواصفة مقارنة بتلك في الدول العربية الأخرى والدول النامية.

---

[1]- Unitctad, examen de la politique, d'investissement Algérie , nation unis, New York et Genève, 2004, p 11.

كما أنها على مر فترة طويلة عرفت تذبذبا كبيرا في التدفقات الواردة إليها وحتى انسحابا لبعض الاستثمارات إلا أن حجم مخزونها وانطلاقا من سنوات بداية تجاوز الأزمة الاستقرار الاقتصادي في الجزائر عرف تزايد ملحوظا حيث منذ أن كان سنة 2000 يقدر بـ 3.5 مليار دولار ارتفع سنة 2008 إلى مستوى 14.4 مليار دولار متزامنا في ذلك مع الارتفاع غير المسبوق في التدفقات الواردة إلى الجزائر في نفس السنة ممثلا نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ8.5%[1] واستمر هذا المخزون في التزايد إلى أن وصل سنة 2012 إلى مستوى 23 مليار دولار ممثلا بنسبة 11.4% من الإجمالي الناتج المحلي الجزائري ويعود ذلك للجهود المضيئة التي بذلتها الجزائر، من خلال تطويرها لنظامها الوطني المتعلق بالاستثمار، وانفتاحها خاصة بداية من أواخر التسعينات على الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاقتصاد الجديد، وعليه يمكن الحكم بأن الجزائر أصبحت من الدول التي نجحت في البقاء على تدفقاته بشكل إيجابي خلال السنوات الماضية الأخيرة.

الشكل رقم2 : نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر للفترة (2001 2013). الصادر من الجزائر للفترة

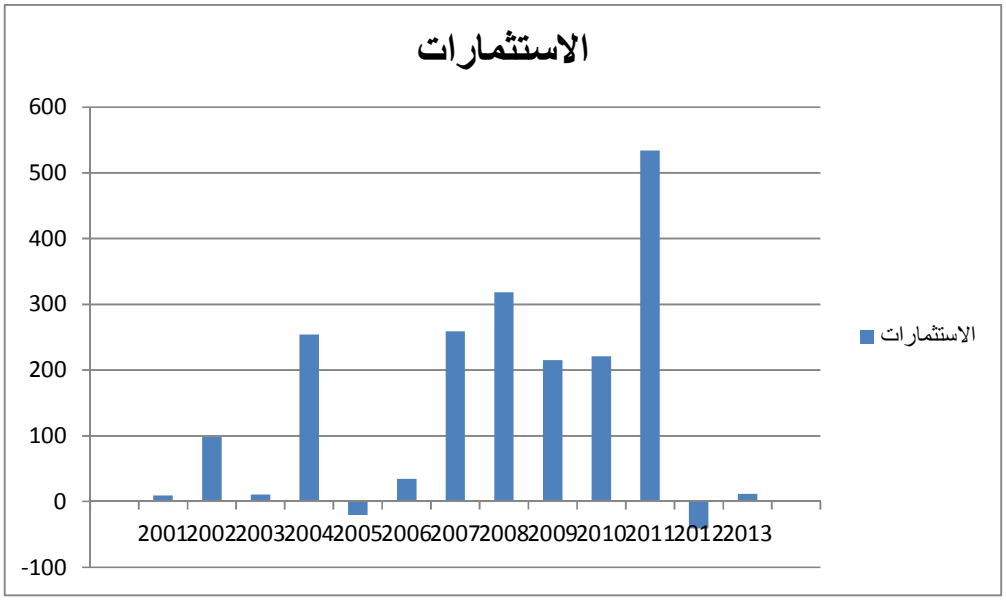


[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثماري الدول العربية2014**، مرجع سابق، ص 14.

تعرف تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصـادرة من الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة إلى أ خرى، وفيما يلي تتبع لـ حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ونستعين بالشكل الموالي.

**المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.**

تستثمر في الجزائر مجموعة من أكبر الدول المتقدمة في العالم، وبالتالي تحقق الاستفادة الأكبر كون هذه الدول لا تستثمر إلا بقيم ضخمة.

الفرع الأول:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب ما يوضحه الشكل الموالي :

الجدول رقم (04) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في الفترة (2001 - 2010) حسب أهم الدول المستثمرة فيها.

| الترتيب | الدولة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الولايات المتحدة | 313 | 311 | 252 | 286 | 301 | 314 | 293 | 323 | 476 | 618 | 3,487 |
| 2 | فرنسا | 43 | 115 | 51 | 80 | 121 | 293 | 233 | 303 | 308 | 196 | 1,743 |
| 3 | إسبانيا | 153 | 143 | 87 | 43 | 117 | 210 | 164 | 325 | 198 | 91 | 1,531 |
| 4 | مصر | 363 | 97 | 63 | 22 | 108 | 157 | 102 | 261 | 88 | 47 | 1,308 |
| 5 | إيطاليا | 34 | 98 | 24 | 24 | 39 | 115 | 67 | 247 | 116 | 189 | 953 |
| 6 | المملكة المتحدة | 23 | 59 | 35 | 95 | 49 | 64 | 165 | 159 | 125 | 119 | 893 |
| 7 | بلجيكا | 12 | 16 | 5 | 5 | 4 | 31 | 101 | 230 | 241 | 212 | 857 |
| 8 | الكويت | - | 1 | - | 210 | 105 | 57 | 97 | 34 | 139 | 1 | 644 |
| 9 | الصين | 1 | 5 | 3 | 27 | 50 | 91 | 37 | 86 | 63 | 125 | 488 |
| 10 | ألمانيا | 38 | 65 | 16 | 23 | 23 | 54 | 92 | 37 | 54 | 57 | 459 |
| 11 | هولندا | 72 | 26 | 18 | 4 | 4 | 10 | 6 | 185 | 31 | 82 | 438 |
| 12 | الإمارات | 1 | 12 | 1 | 1 | 7 | 38 | 67 | 55 | 205 | 35 | 422 |
| 13 | لبنان | - | 1 | 1 | - | 5 | 24 | 48 | 61 | 109 | 16 | 265 |
| 14 | سلطنة عمان | - | - | - | - | - | - | - | 60 | 35 | 168 | 263 |
| 15 | الأردن | - | 9 | 10 | 10 | 16 | 6 | 14 | 3 | 167 | 27 | 262 |
| 16 | البحرين | 13 | - | 5 | 10 | 7 | 66 | 10 | - | 76 | 3 | 190 |
| 17 | السعودية | 1 | - | 10 | 2 | 20 | 8 | 13 | 52 | 29 | 22 | 157 |
| 18 | اليابان | 9 | 78 | -2 | 17 | 2 | 8 | 11 | 8 | 17 | 3 | 151 |
| 19 | قطر | 2 | - | 1 | 7 | 7 | 12 | 11 | 46 | 41 | - | 127 |
| 20 | تونس | - | 1 | 2 | 1 | 5 | 11 | 14 | 7 | 70 | 4 | 115 |
| | اجمالي | 1,078 | 1,037 | 582 | 867 | 990 | 1,569 | 1,545 | 2,482 | 2,588 | 2,015 | 14,753 |

**المصدر :** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثماري الدول العربية2012ص73.

نجد أن دول الاتحاد الأوربي تعتبر من أهم مصادر الاستثمار فيها بقيمة 5.981 مليار دولار بإجمالي مشاريع تقدر بـ 484 مشروع خلال عشر سنوات، وهي من أكثر الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بحجم استثمار يقدر بـ 3.487 مليار دولار رغم أنها تخص 12 مشروع قائم فقط والجدير بالذكر أن استثمارات هذه الأخيرة منفردة تمثل ضعف ما تستثمره كل من فرنسا واسبانيا مع اعتبار أنهما أهم دول الاتحاد الأوربي المستثمرة في الجزائر منذ عشر سنوات.

وتأتي الدول العربية مجتمعة كثالث مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بـ 208 مشروع خلال نفس الفترة وباستثمارات بحجم 3.753 مليار دولار تحوز على القسم الأكبر فيها مصر بقيمة 1.308 مليار دولار تليها الكويت بقيمة 644 مليون دولار ومن ثم الإمارات بقيمة 422 مليار دولار كأكبر ثلاث دول عربية مستثمرة في الجزائر.

وعلى عكس باقي الدول المتقدمة نجد أن اليابان لا تمثل مصدرا محكما للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فه طوال فترة عشر سنوات لم تتعدى قيمة الـ 151 مليون دولار على أساس تراكمي للفترة وتتغلب عليها في ذلك الصين الأتي تمتلك استثمارات في الجزائر تقدر بـ 488 مليون دولار والجدير بالذكر أن هذه الاستثمارات الضعيفة لم تكن تذكر في السنوات 2001 إلى 2004 وانطلاقا من سنة 2005 عرفت تزايدا مستمرا حيث بلغت في سنة 2010 فقط ما قيمته 125 مليون دولار في حين أن الاستثمارات اليابانية عرفت نسقا ضعيفا حتى أنها شدهت انسحابا لاستثماراتها سنة 2003 ولم تتعدى تدفقها السنوي حاجز الـ 20 مليون

دولار[1] إلا في سنة 2002 إلا أنها ما لبثت أن سحبت استثماراتها في السنة الموالية.

ومن الدول البارزة في الاستثمار في الجزائر تقدر بـ 893 مليون دولار خلال فترة عشر سنوات وما يميز هذه التدفقات هو استقرارها على المدى الطويل على نحو لا نشهده بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الدول الأخرى، إضافة إلى تلك فإنها عرفت زيادة لا بأس بها انطلاقا من سنة 2007 حيث انتقلت من 64 مليون دولار سنة 2006 إلى 165 ملوي دولار في السنة الموالية لها[2] إلا أنها بدأت في اتباع نسق متراجع منذ ذلك الحين شأنها شأن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في الفترة الأخيرة.

يمكننا إذن أن نستخلص أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر يعود معظمه في الأصل إلى الدول المتقدمة، والمتبقي منه إلى الدول العربية خاصة ، أما بالنسبة للدول النامية فنجدها ممثلة أكثر شيء بالصين ، لكن المهم هو كون حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من أقوى الدول في العالم الأمر الذي يضمن استمرارها وقيمتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر:

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، والتي تعد نوعا ما صحيحة خاصة الحديثة منها، الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم ( 05): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر الفترة **[ 2000- 2013].**

---

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، بنشرة ضمان الاستثمار الفصلية –عدد خاص: الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، مرجع سابق، ص 14.

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار,مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011, مرجع سابق,ص12

| قطاع النشاط | المبلغ (مليون دج) | النسبة المئوية من إجمالي قيمة المشاريع | مناصب الشغل |
|---|---|---|---|
| الفلاحة | 23657 | %9 | 5139 |
| الصناعة | 1569597 | %62 | 103660 |
| الصحة | 25711 | %1 | 4582 |
| النقل | 233667 | %9 | 46079 |
| السياحة | 135595 | %5 | 3517 |
| الخدمات | 328947 | %13 | 35147 |
| البناء والأشغال العمومية والهيدؤوليكية | 226627 | %9 | 100991 |
| المجموع | 2546840 | %100 | 299115 |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، WWW.ANDI.DZ23/04/2015 .

بتحليل معطيات الجدول أعلاه نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث احتل قطاع الصناعة والخدمات الصدارة بنسبة 62% و 13% بالترتيب من إجمالي قيمة المشاريع المقامة[1] وذلك بسبب ارتفاع المردودية هذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصحة فهي من القطاعات التي لا يحقق الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجنبه المستثمرين الأجانب، لذلك نجد أن قطاع الفلاحة لا يمثل سوى 9% من إجمالي الاستثمارات المحققة، ناهيك عن قطاع السياحة الذي يعتبر راكدا بالكامل فلا نشهد أية حركة مهمة في جانبه.

كما أن تصنيف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة يبرز بأن هنالك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات بنسبة (11%، 62%، و 35%) على التوالي وتتمثل أهم الصناعات في الصناعة الغذائية،

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرة، **مناخ الاستثماري الدول العربية 2014**، مرجع سابق، ص 86 .

الكيمياء البلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف وصناعات النسيج والجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء، والزجاج، وتظهر أهمية كل من قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك بما يفرزه بنفس المقاربة (18%، 9%،و 34%) وقطاع الخدمات بنسبة ( 9%، 13%، 12%)، حيث سجل الاستثمار في المياه والطاقة واللذان يندرجا ضمن المشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن هنا نستنتج أن قطاع الصناعة والخدمات يختلان مكانة كبيرة من قبل الشركات الاستثمارية في الجزائر.

الجدول رقم (6) :استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة و رأس المال المستثمر ( الجزائر)يناير 2003 إلى مارس 2014.

الوحدة:مليون دولار[1]

استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الجزائر) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014

| اسم الشركة | المصدر | عدد المشاريع | إجمالي فرص العمل | إجمالي الاستثمار |
|---|---|---|---|---|
| Jelmoli Holding AG | سويسرا | 5 | 4,500 | 3,539 |
| Orascom Group | مصر | 6 | 4,481 | 2,814 |
| Grupo Ortiz Construccion | أسبانيا | 4 | 2,344 | 2,049 |
| Accor | فرنسا | 5 | 1,095 | 649 |
| Dallah Albaraka Group | السعودية | 6 | 187 | 98 |
| Nissan | اليابان | 7 | 252 | 70 |
| Tunisie Leasing | تونس | 6 | 114 | 66 |
| BNP Paribas | فرنسا | 6 | 202 | 66 |
| HSBC | المملكة المتحدة | 5 | 146 | 64 |
| Societe Generale (SocGen) | فرنسا | 5 | 95 | 51 |

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2014، مرجع سابق، ص14.

**المطلب الخامس: مؤشرات تقييم جاذبية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات قيمة تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد كالتالي

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر عن معهد ( هرتاج) بالتعاون مع صحيفة ( وال ستريت جورنال) وذلك لمعرفة قياس تدخل السلطة ( الحكومة) في الاقتصاد وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية[1].

**مكونات المؤشر**: يستند هذا المؤشر إلى (5) عوامل تشمل:

[1]- ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسي الاقتصاد الوطني ( دراسة تحليلية تقييمية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، الجزائر، أفريل، 2013.

وضع الإدارة المالية الموازنة للدولة ( الهيكل الضريبي للأفراد والشركات) و حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.

السياسة النقدية ( مؤشر التضخم)وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وضع القطاع المصرفي والتمويل ومستوى الأجور والأسفار[1].

حقوق الملكية الفكرية والتشريعات والإجراءات والبيروقراطية.

أنشطة السوق السوداء،كما يحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

**دليل المؤشر:** - ( 1- 95 .1) يدل على حرية اقتصادية كاملة.

( 2- 2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

(3- 3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.

( 4- 5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية .

وضع الجزائر في المؤشر:

لقد تراوحت قيمة مؤشرا الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995 - 2006 ما بين 3.30 و 3.50 مما بقي تميز الجزائر بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة، فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة 2006 على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه كاملة بمؤشر متوسط يساوي[2] 2.95.

---

[1] - كريمة قويدري، كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،1998-1999ص 89.

[2] - كريمة قويدري، كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،1998-1999ص 89.

الفرع الثاني: مؤشر الشفافية.

يصدر سنويا عن منظمة الثقافة الدولية Transpirera international مؤشر الشفافية أو مؤشرا النظرة للفساد من اجل عكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرفة تعزيز الشفافية وجهود ومحاربة الفساد، وذلك بناء على تصنيف 180 دولة.

يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسموحات ومصادر المعلومات معتمدة ، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسموحات للرأي حول النظارة للفساد على الأقل.[1] وتتراوح قيمة لمؤشر بين الصفر الذي بقي درجة فساد عالية و 10 الذي يفي درجة شفافية عالية وما بين صفر وعشر مستويات مندرجة من الشفافية ( النظر للفساد).

وضع الجزائر في المؤشر:

وفق مؤشر عام 2002 فعن أكثر الدول شفافية هي فنلندا تليها الدانمارك ونيوزيلندا و ايسلنداو سنغافوة وقد حافظت الدول الخمس الأعلى شفافية في العالم على مواقعها مقارنة مع ترتيبها لعام 2001- أما الأقل شفافية فهي بنغلا ديش ونيجيريا وباراغواي ومدغشقر وأنغولا.

أما بالنسبة للدول العربية فقد دخلت المؤشر 4 دول عربية شملت ( تونس و الأردن ومصر والمغرب) التي احتلت الترتيب 36 و 40 و 52 و 62 على التوالي .

الفرع الثالث: مؤشر التنمية البشرية.

---

[1] - زين منصوري، **واقع وآفاق سياسية لاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، 2005، ص 145– 146.

يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

طوال العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85 سنة.

المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، يتراوح ما بين 0% و 100%.

مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما

بين 100 دولار و 40000 دولار[1]

**دليل المؤشر:** يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، مؤشر تنمية بشرية عال يقدر بـ 80% أو أكثر، مؤشر تنمية متوسط يتراوح من 50% إلى 79% ومؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل 50%.

وضع الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطية رغم تحسن قيمة المؤشر بها الذي بلغ 55% سنة 1980 ليصبح في حدود 69.7% سنة 2000 والذي جعلها تحتل المرتبة 106 سنة 2002 والمرتبة 103 سنة 2006 في حين احتلت تونس المرتبة 89 من بين 177 بلد. [2]

الفرع الرابع: مؤشرات المخاطر القطرية.

---

[1]- كريمة قويدي كريمة قويدري، كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،1998-1999ص 92.

[2]- منصوري الزين, آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2005-2006 جامعة الجزائر , ص ص 146.

يصدر مؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة (the PRS ( political risk ومن خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية «ICRG»International country ( Risk Guide)، إذ يهدف الى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، وهو يغطي 140 دولة من بينها 17 دولة عربية ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: [1]

مؤشر تقييم المخاطر السياسية (بشكل 50% من المؤشر المركب).

مؤشر تفييم المخاطر الاقتصادية ( يشكل 25 % من المؤشر المركب).

مؤشر تقييم المخاطر المالية ( يشكل 25% من مؤشر المركب).

ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:

من 0 إلى 49.5 نقطة: درجة مخاطرة مرتفع جدا.

من 50 إلى 59.5 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة.

من 60 إلى 69.5 نقطة: درجة مخاطرة معتدلة.

من 70 إلى 79.5 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة.

من 80 إلى 100 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة جدا[2]

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية.

---

[1]- قط سليم، زرمان كريم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الاقتصاد الكلي على الجزائر: دراسة قياسية 1990 – 2011**، الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي**.**

[2]- بديسي فهيمة، براهمة كنزة، الجهود المبذولة مناخ الاستثمار الأتي المباشر في الجزائر الواقع و الآفاق، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.دراسة حالة الجزائر _خنشلة_افريل 2013,ص16.

الجدول رقم (07): وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطرة القطرية من 2005- 2012.

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة المخاطرة | 77.3 | 77.8 | 78.5 | 76.8 | 72.0 | | | 72.0 |

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، ص 24.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة منخفضة خلال السنوات 2005 إلى 2012، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر.[1]

الفرع الخامس: مؤشرات التنافسية العالمية.

منذ سنة 2000 أصبحت الجزائر تظهر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية سنة 2004 حين احتلت الجزائر الرتبة 71 عالميا مسجلة تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، ثم تراجعت بعد ذلك نسبيا عام 2005 وتحسنت في العامية التاليين من حيث الترتيب العالمي، إذا احتلت الرتبة 76 مقارنة بـ 82 عام 2006 متحسنة بعد ذلك في عام 2007 بـ 9.90 نقطة متحصلة على الرتبة 81 عالميا، ويرجع هذا التحسن إلى تعديل القانون الخاص بالاستثمارات الأجنبية، إلا أن دلائل هذا المؤشر في الجزائر تعبر عن تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على اتجاه استثمارات موجهة للتصديرية سوق الخارجية[2]

الفرع السادس: مؤشر الكوفاس للمخاط القطرية:

---

[1]- ريحان شريف، هوام لمياء، **دور المناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**ص 33- 34.

[2]- قط سليم، زرمان كريم، قط سليم، زرمان كريم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الاقتصاد الكلي على الجزائر: دراسة قياسية 1990 – 2011**، الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي. ص 8.

تحصلت الجزائر سنتي 2002 و 2003 على نفس درجة التصنيف للمناخ الاستعماري 18، بقيت في نفس التصنيف لغاية 2004 ثم شهدت تحسنا ودخلت ضمن مجموعة الدرجة الاستثمارية من A2 إلى A4 في 2005، محافظة على نفس التصنيف والتحسن سنة 2006 و 2007[1]

## ***المبحث الثالث: معوقات و حوافز و الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الجزائر***

بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية إلا إن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوي الطموحات فقد كانت هده الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات للمستثمرين الأجانب ويمكن إرجاع ذلك إلي العراقيل الاقتصادية و القانونية والإدارية

### **المطلب الأول: المعوقات المستثمرين *الأجانب في الجزائر.***

اولا:المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الوردة إلي الجزائر مايلى

1/:الاستقرار السياسي[2]

---

[1]- رايس حدة، كرامة مروة، تقيم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة =تحليلية وأبحاث اقتصادية وإدارية العدد 12,جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 78.

[2]

لغياب الاستقرار السياسي اثر كبير علي توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة حيت إن العلاقة القوية بين غياب هدا العامل في بلد و تحفيز لجلب الاستثمار إليه.

نظرا للوضعية الاقتصادية و الأمنية التي عرفها الجزائر خلال التسعينيات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار و علي رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات خطر الجد مرتفع ، ولهدا قامت برفع علاوات تامين الاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر السياسية إلا إن هده الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجزائر ، فالدور الذي لعبته و سائل الإعلام الوطنية و الأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر بالاستثمار في الجزائر.

غياب الاستقرارالسياسي اثر كبير علي توافد الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع خارج المحروقات، حيت ان العلاقة قوية بين غياب هدا العامل في بلد وتحفيز في جلب الاستثمار في هدا البلد نظرا للوضعية الاقتصادية و الامنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات حست صنفت الجزائر من بين البلدان دات خطر مرتفع علاوة علي تامين الاستثمارات ضد المخاطر

3/ :عدم وجود سوق منافسة

ويمكن ارجاعها الي العوامل التالية :

-ان من بين الاسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الاجنبية هو حداتة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهدا نظرا للانتقال من اقتصاد مخطط الي اقتصاد راس مالي كما ان الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وان الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطرح كما يجب و هدا نظرا لتعقيد هذا الموضوع و تأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة و الاقتصاد الوطني،لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل عدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة

-الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات ، وهدا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل44 بالمئة من النشاط الوطني.

-إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، و ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب و هذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري،كما أن التسهيلات و التلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

-منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا ، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء

4/ عائق العقار.

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار ، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الأشكال يكمن أساس في طول المدة الزمنية التي تستغرقه عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار ومن أهم العراقيل

-طوال مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق سنة

-تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأن تهيئة أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها .

-عدم توافق طبيعة الأراضي الأراضي المخصصة ونوع النشاط.

-أمن المنطقة الصناعية.

تانيا: المعوقات القانونية واالإدارية

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي

1/: الفساد لإداري

إن الفساد الإداري هوسوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بإبتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فساد، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم التراخيص غير مسموح بها قانونا .

2/: عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية .

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيادة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لدولة النامية

-النامية الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية

إن وجود تسهيلات جمركية و إدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع التجهيزات من دولة لأخرى.

-إن وجودها يساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي و التصدير إلى الخارج .

-إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية ، هذا باحترام القانون ، و تطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الثقافية

-إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و والتزييف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية الفكرية يساعدعلى ممارسة الاستثمارات في في موثوق به و مقبول .

-إن موضوع الإسراع و الأخذ يعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافزا للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية ، لأن التهاون يضع الكثير من الوقت و هدا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم .[1]

تالثا:عوائق قانونية أخرى .

عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل مضمونها ، و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، الأخرى عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نشبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية .

**المطلب الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:**

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري ،حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجنائية الضريبية و الجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية و الحرية التي قدمها له هذا القانون .

1-الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر :

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء و تطوير و نمو لاقتصاد الوطني ، و هذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة و المنصوص عليها قانونا ،و كذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر و الدول على مستوى ثنائي و متعدد متعدد باللجوء إلى التحكيم الدولي.

[1] عل همال . فاطمة حفيظ أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطة مجلة الاقتصاد و المناجمنت الجزائر العدد 4 -2005ص387

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون و القرض رقم (90-10)و المرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار و الذي ينص على :

ا- الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة ، كالصحة العمومية ، التربية ، التعليم و كذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات و الطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي طبيعي شخص أو معنوي.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة ، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات سؤولية المحدودة SPAاوفي شكل شركة دات اسهمSNCاو في شكل شركة باسم جماعيSARL

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.[1]

ب- مبدأ إلغاء التمييزيات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي والتي فيها: يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى

1 عبد الحميد اونسي،الستثمار الاجنبي في المؤسسات ا لصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،17-18 أفريل الجزائر 2006س255

بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق و الالتزامات فيما

يتعلق بالاستثمار.

و منه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين و الاستثمارات ، ومن ثمة الحفاظ و الحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة و المتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

ج- ثبات القانون المطبق على الاستثمار :

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 و بدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة:

لا تطبيق المراجعات او الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها او فرض الحراسة عليها.

د- ضمان حرية التحويل :

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال و النتائج و المداخيل و الفوائد و غيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني أي تحويل الآلات والمعدات والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12: تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر ، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر ، والعوائد الناجمة عنه ، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق راس المال الأصلي المستثمر كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتجاوز ستين60 يوما.

**خلاصة الفصل الثالث**

استطعنا من خلال دراستنا لفعالية سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقدرة السياسات الاستثمارية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر استطعنا التوصل إلى

النتائج التالية:

-لا ينبغي الاستعانة بهدف الاستقرار الاقتصادي المستدام، والنمو الذي يقتسم ثماره الجميع حيث ان زيادة الانفتاح والتنوع الاقتصادي هو أمر مطلوب من أجل زيادة حجم النتائج الاقتصادية، وضمان حصول كلّ الجزائريين على نصيب عادل منها.

-إ ن تحقيق النمو المفرد وخفض عجز الميزانية العامة والميزان التجاري هما حجز الأساس لتحقيق الرخاء في المستقبل، وقد كان أداء الاقتصاد الجزائري جيدا من هذين المجالين على مدار العقد الماضي، رغم ظروف عدم اليقين التي كانت سائدة في معظم الأحيان على المستوى العالمي.

–رغم سخاء قانون الاستثمار الجزائري بالحوافز والإعفاءات الضريبية إ لا آنه لا يجدي نفعا للمستثمرين الأجانب في ظلّ تدني البنية التحتية ونفسي الفساد والبيروقراطية، فمناخ الاستثمار لا يمكن أن يكون جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إن لا إذا توافرت فيه جميع مكوناته الأساسية وفي وضعية سليمة، حيث تحمل مكونات بالتكامل فيما بينها.

## تمهيد

تحرص معظم حكومات الدول النامية بما فيها الجزائر تونس والمغرب، على تنشيط الاستثمار بشكل عام، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، وتسهيل تدفقاته باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجية، وأحد وسائل زيادة الإنتاجية، وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه عملت مختلف الدول بما فيها الدول المعنية بهذه الدراسة على تقرير سياسات استثمارية موجهة بصورة متزايدة نحو الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة، التي يصب مجملها في تحسين المناخ الاستثماري وتعزيز البيئة الناظمة لتدفقات رؤوس الأموال ومختلف أنواع الاستثمار بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التعرف على مدى كفاءة السياسات المتبعة، والتدابير والإجراءات المتخذة في أداء دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يتطلب منا، قبل تحليل مختلف بنودها دراسة واقع تدفقات هذا النوع من الاستثمارات،ذلك أن تحليل السياسات المطبقة دون القيام بدراسة أداء الدولة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولذلك ومن أجل معرفة مدى فشل أو نجاح السياسات المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر،في الجزائر تونس والمغرب، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تدفقات الاستثمار، وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف هذه الدول، للوقوف على أحد الصور السطحية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل هذه الدول الثلاثة، ذلك أن نسب تدفقاته قد تمثل الخطوة الأولى لرصد عوامل الجذب الاستثماري في كل دولة من هذه الدول، ومؤشرات بسيطة حول مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر داخلها، لننتقل إلى دراسة توزيعات الاستثمار الأجنبي المباشر،

على مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية داخل الجزائر،تونس والمغرب لمعرفة مدى قدرة كل دولة على حدا، على استقطاب المشاريع الأجنبية من مختلف المناطق العالمية، وتوجيهها ناحية القطاعات الاقتصادية الحيوية، القادرة على دفع عجلة التنمية الوطنية و كل هدا سنتطرق اليه في المباحث التالية :

**المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و تونس و المغرب.**

**المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي و القطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و تونس و المغرب.**

**المبحث الثالث: مناخ الإعمال في الجزائر و تونس و المغرب.**

## ***المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر،تونس والمغرب:***

عدمت كل من الجزائر ،تونس والمغرب، على تسطير مخططات تنموية، تصب لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الأجل الطويل، ولذلك كان لزاما عليها ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات في جسم اقتصادها الوطني، سواء من خلال الاعتماد على الاستثمار العمومي، أو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي

وسعيا منا لمعرفة مدى نجاح أو فشل الدول المغربية- المعنية بالدراسة- في مجال تشجيع الاستثمار المحلي، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده، سنحاول فيما يلي دراسة أهم إنجازاتها معتمدين في ذلك على رصد أهم مؤشرات الأداء في هذا المجال، المتمثلة أساسا في حجم إجمالي الاستثمار، حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وأرصدته، إضافة إلى حجم تدفقاته كنسبة من التكوين الرأسمالي

### المطلب الأول: حجم إجمالي الاستثمار في الجزائر، تونس والمغرب:

بالرغم مما شهدنه الساحة العالمية من أحداث وتطورات، خاصة الأزمة المالية العالمية، التي عصفت بأغلب دول العالم، وبالرغم مما شهدنه الساحة العربية من أحداث خاصة مع تداعيات أحداث الربيع العربي الأخيرة، التي طالت العديد من البلدان العربية غير أن الإحصائيات ظلت تشير إلى ارتفاع الاستثمار الإجمالي في الدول العربية، والتي يتمثل في الاستثمارات المحلية العمومية والخاصة، إضافة إلى الاستثمارات الأجنبية، حيث ارتفع من حوالي 490مليار دولار عام 2010، إلى نحو 496 مليار دولار عام 2011، أي بنسبة قدرت ب 12% أنظر الجدول رقم (8)

**الجدول رقم (8):إجمالي الاستثمار في الجزائر ،تونس والمغرب**

| الدولة | سنة 2010 (المليار دولار) | سنة 2011 (المليار دولار) | التغير (%) | نسبة من إجمالي الاستثمار في الدول العربية (% ) |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 66,53 | 75,91 | 9,4 | 15,3 |
| المغرب | 31,59 | 34,32 | 2,7 | 6,9 |
| تونس | 11,68 | 11,17 | 0,5- | 2,3 |
| إجمالي الاستثمار في الدول العربية | 489,87 | 495,96 | 6,1 | 100 |

الجدول من إعداد الباحثان حسب بيانات المرجع التالي:[11] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011" الكويت ،سنة 2011 ، ص85

من خلال إحصائيات الجدول رقم (8) يتبين لنا أن الجزائر استحوذت على نصيب الأسد من الزيادة التي مست الاستثمار الإجمالي في الدول العربية، حيث ازداد إجمالي الاستثمار في الجزائر ما بين عامي 2010 و 2011 بما يقدر ب9,4 مليار دولار الأمر الذي يرجع إلى تمويلها لخطط تنموية طموحة تعتمد على الاستفادة من عائدات النفط المتنامية[2] ،في حين لم ترتفع قيمة إجمالي الاستثمار في المغرب إلا بما يقدر ب 2,7 مليار دولار، أما تونس فلم تشهد أي ارتفاع خلال هذه المدة بل بالعكس عرفت انخفاضا طفيفا في قيمة إجمالي الاستثمار قدر بحوالي 0,5

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011" الكويت ،سنة 2011 ، ص85

[2] حيث تجاوزت عائدات النفط سنة 2012 في الجزائر، 71,79 مليار دولار أمريكي، ممثلتا بذلك أكثر من 97% من حجم الصادرات الوطنية

ANDI,agence nationale de développement de l'investissement : « Bilan du commerce extérieur, évolution du commerce extérieur »

http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique

مليار دولار، الأمر الذي يعود بالأرجح إلى أحداث الانتفاضة الشعبية التي عرفتها الساحة التونسية ابتداء من ديسمبر 2010.

كما وقدرت استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في المنطقة العربية بحوالي 60% من إجمالي الاستثمار في حين تتراجع تلك النسبة في الدول النفطية، وعلى رأسها الجزائر بفضل ضخامة استثماراتها الحكومية، غير أنها ترتفع بشكل كبير في الدول العربية غير النفطية والمنفتحة على الاستثمارات الأجنبية مثل تونس والمغرب[1].

**المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب عام 2013**

على الرغم من التوترات وتصاعد المخاطر، والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي، الراجعة أساسا إلى تداعيات الأزمة المالية العلمية، فقد شهد العالم تدفقات متزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة ارتفاعه 16% عام 2011 مقارنة بالعام السابق، متجاوزة بذلك متوسط ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العلمية خلال الفترة [2005-2007] غير أن تدفقاته لا تزال أقل بنسبة 23% عن الذروة التي بلغتها خلال عام 2007 قبل اندلاع شرارة الأزمة[2].

كما أكد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013، أن المناخ الاستثماري في العالم ما زال متأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية، ومع ذلك فقد أكد نفس التقرير بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ستعرف زيادات معتدلة خلال السنوات المقبلة، ولكنها ثابتة على المدى الطويل، مع الترجيح أن تصل إلى حوالي

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011"، الكويت سنة 2011، ص85

[2] UNCTAD,united nations conference on trade and development : « World invedtment report 2012,towards a new generation of investment policies »united,op.cit, p2

1,8 تريليون دولار خلال عام2015 في حالة عدم حدوث أي أزمات أو صدمات كلية[1].

أما بالنسبة لإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الدول العربية ،فهو لا يمثل سوى نسبة جد ضعيفة من الاستثمار الأجنبي العالمي، حيث لم يتجاوز سنة 2013، 48,5 مليار دولار، أي ما نسبته 3,34% فقط من الإجمالي [أنظر الجدول رقم (9)]

الجدول رقم (9) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (الجزائر ،تونس، المغرب) بالمليون دولار ،خلال الفترة 2000-2013

[1] الأونكتاد ،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:"تقرير الاستثمار العالمي 2013، عرض عام سلاسل القيمة العالمية:الاستثمار والتجارة من أجل التنمية"، مرجع سابق، ص1

| السنة | الجزائر | المغرب | تونس | إجمالي الدول العربية | العالم | إجمالي الدول العربية (% من العالم) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 280 | 422 | 779 | 5898 | 141499 | 0,42 |
| 2001 | 1108 | 2807 | 487 | 9394 | 837748 | 1,12 |
| 2002 | 1065 | 481 | 821 | 7269 | 628760 | 1,16 |
| 2003 | 638 | 2314 | 584 | 16012 | 604303 | 2,65 |
| 2004 | 882 | 895 | 639 | 25257 | 737682 | 3 ,42 |
| 2005 | 1145 | 1654 | 783 | 47475 | 996714 | 4,76 |
| 2006 | 1888 | 2449 | 3308 | 70790 | 1481561 | 4,78 |
| 2007 | 1743 | 2805 | 1616 | 82074 | 2001987 | 4,10 |
| 2008 | 2632 | 2487 | 2759 | 97601 | 1818834 | 5,37 |
| 2009 | 2746 | 1952 | 1688 | 82454 | 1221840 | 6 ,75 |
| 2010 | 2301 | 1574 | 1513 | 68664 | 1422255 | 4,83 |
| 2011 | 2581 | 2568 | 1148 | 46342 | 1700082 | 2,73 |
| 2012 | 1499 | 2728 | 1603 | 53469 | 1330273 | 4,02 |
| 2013 | 1691 | 3358 | 1096 | 48471 | 1451965 | 3,34 |
| الحصة من إجمالي الدول العربية لسنة 2013 | 3 ,84 | 6,92 | 2,26 | 100 | - | - |
| معدل النمو 2013-2011 | 12,80 | 23,09 | (31,62) | 9,8 | - | - |

الجدول من إعداد الباحثان، اعتمادا علي المرجع التالي:[1]

[1] http://unctadstat.unctad.org/wds/table viewer/tableview.aspx

الشكل رقم (3):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (الجزائر، تونس والمغرب).بالمليون دولار ،خلال الفترة [2000-2013]

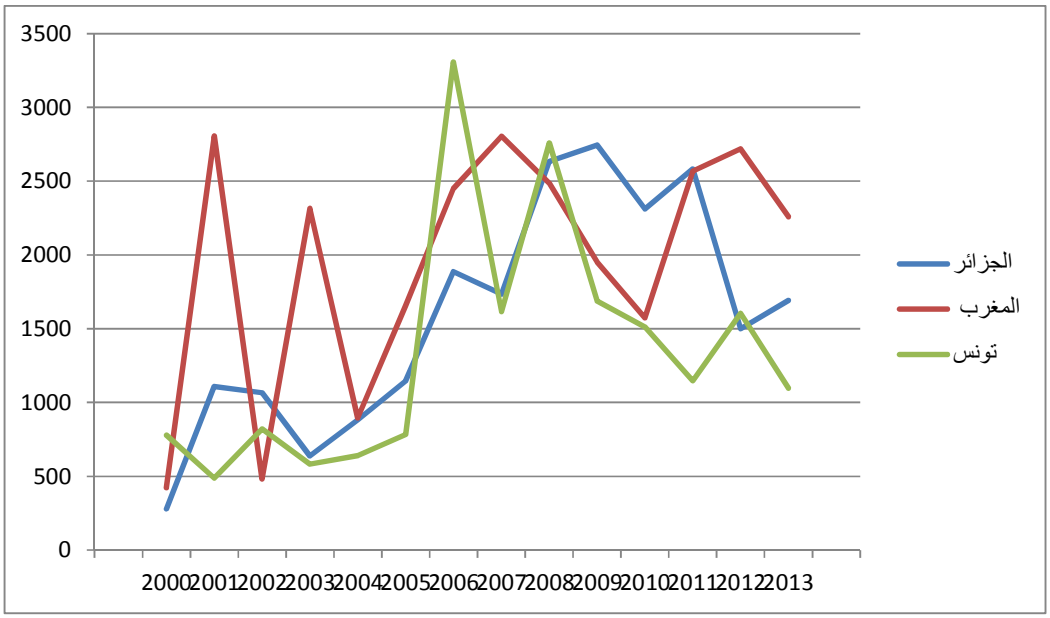


المصدر:الجدول رقم(9)

كما أنه ومن جهة أخرى شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية في السنوات الأخيرة تذبذبا، حيث عرفت ارتفاعات متتالية نسبيا خلال الفترة ما بين 2005 إلى 2008 ،قبل أن تبدأ في التراجع إلى أن تصل إلى حوالي 48,4 مليار دولار عام 2013 ،انظر الجدول رقم (9)

وقد تباين أداء الدول العربية الثلاثة،محل الدراسة-الجزائر ،تونس والمغرب- حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 12,8% سنة 2013 عما كانت عليه في السنة السابقة، غير أن هذه النسبة تبقى جد ضعيفة بتلك المسجلة في المغرب، والتي قدرت ب 23,09% الأمر الذي قد يعطي لنا انطباعا جيدا حول مناخ الاستثمار المغربي مقارنة بذلك الجزائري أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس ما بين 2010 إلى 2011 فقد عرفت

انخفاضا محسوسا قدره 24,12% سنة 2013، لتسجل انخفاضا أحداث الربيع العربي، انظر الجدول رقم (9)

أما إذا صرفنا انتباهنا إلى حصة كل دولة من هذه الدول الثلاثة، من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية سنة 2013، فنجد أن الجزائر قد حلت في المرتبة الثانية بحصة بلغت 3,84% من الإجمالي، بعد المغرب التي حققت أعلى نسبة قدرت بحوالي 6,9% أما تونس فقد وقعت في المرتبة الأخيرة بحصة 2,26% من الإجمالي ،الأمر الذي قد يعطي لنا انطباعا حسنا حول مناخ الاستثمار في الجزائر، وقدرة الدولة الجزائرية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بالنسبة للدولة التونسية، غير أنه سرعان ما ينجلي هذا الانطباع عند مقارنة إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ببعض المؤشرات الأخرى، كعدد السكان ،إجمالي الناتج المحلي والمساحة، حيث يتبين لنا بصورة جد واضحة انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بكل من تونس والمغرب.

فبأخذ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نسبة إلى مساحة كل دولة مضيفة، من هذه الدول الثلاثة فنجد أنها –وفقا لبيانات الجدول رقم (10) لم تتعدى في الجزائر 709,98دولار /كلم$^2$ سنة 2013، في حين أنها وصلت في تونس إلى 669885دولار/كلم$^2$ في نفس السنة، أي ما يفوق تسعة أضعاف ذلك المحقق في الجزائر، أما المغرب فقد تجاوزت ما تم تحقيقه في الجزائر سنة 2012 بما يزيد عن عشرة أضعاف،

وإذا ما أخذنا إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من عدد سكان كل دولة مضيفة، فنجد أنها لم تمثل في الجزائر، سنة 2013 إلا 43,13دولار/للفرد الواحد ،في حين أنه يرتفع إلى 99,72دولار/ للفرد الواحد في

تونس أما المغرب فيصل فيها إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف ذلك المسجل في الجزائر، انظر الجدول رقم (10)·

الجدول رقم (10):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر ،تونس والمغرب مقارنة بالناتج المحلي الخام، المساحة وعدد السكان سنة 2013

| الدولة | إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد(مليون دولار) | إجمالي الناتج المحلي(مليار دولار) | المساحة (كلم$^2$) | عدد السكان (مليون) | حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام(%) | الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة للمساحة(دولار/ كلم$^2$) | نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة (دولار/للفرد) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 1691 | 210 ,1 | 2381741 | 39,20 | 0800 | 709,98 | 43,13 |
| المغرب | 3358 | 104,3 | 446550 | 33,00 | 0,03 | 7519,87 | 101,75 |
| تونس | 1096 | 47,1 | 163610 | 10,99 | 0,02 | 6698,85 | 99,72 |

الجدول من إعداد الباحثين اعتمادا علي المراجع التالية:[1]

أما إذا ما أخذنا حصة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الثلاثة سنة 2013 فنجد أن الأمر يزداد سوءا بالنسبة لمدى قدرة الجزائر على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، حيث أنها لم

[1] http://unctadstat.unctad.org/wds.tableViewer.tableView.aspx

يمثل في الجزائر إلا ما يقارب 0,008% في حين أنها وصلت في تونس إلى 0,02% أما في المغرب فقد سجلت نسبة 0,03% أي ما يقارب أربعة أضعاف [1] ذلك المحقق في الجزائر في نفس السنة.،أنظر الجدول رقم (10)[2]

**المطلب الثالث: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تونس والمغرب حتى عام 2013:**

إن النسب المدروسة في المطالب السابقة من هذا المبحث لا تمثل سوى تلك التدفقات الاستثمارية المباشرة الوافدة في الجزائر تونس والمغرب لسنة 2013 فقط، ولذلك قد لا تكون ممثلة لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل هذه الدول الثلاثة، ومنه وجب علينا، تتبع كامل التدفقات الأخرى المتعلقة بالسنوات الماضية، للوقوف على مدى كفاءة مختلف تلك الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

عموما،وخلال كامل فترة الدراسة (2000-2013)نلاحظ أن توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في مختلف الدول الثلاثة عرفت تذبذبا واضحا، ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى (انظر الجدول رقم (9)) والرسم البياني رقم (8) ولذلك فمن الصعب علينا مقارنة هذه التوقعات في الدول الثلاثة، سنة بعد الأخرى غير أنه ومن جهة أخرى يمكننا إجراء المقارنة ما بينها من خلال الرسم البياني رقم (8) حيث يتبين لنا أن قيم المنحنيات متقاربة للدول الثلاثة الأمر الذي قد يظهر لنا إمكانية تكافؤ قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع تلك المتعلقة بتونس والمغرب، غير أنه سرعان ما نغير رأينا بمجرد النظر إلى

---

1

-la banque mondiale : «  Data banque, pays et territoires », 2014

http://données.banquemondiale.org/pays

-FAO : « FAO country profiles, general information », 2014

1www.fao.org/countryprofiles/index/en/؟ iso3=

الأشكال البيانية (2) ،(4) و (5) بحيث نلاحظ بصورة جد واضحة للعيان انخفاض نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام وإلى المساحة في الجزائر، مقارنة كذلك بتونس والمغرب وهذا خلال كامل فترة الدراسة (2000-2013) الأمر الذي يؤكد لنا مرة أخرى انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الشكل رقم (4):متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب، خلال الفترة (2000-2013)

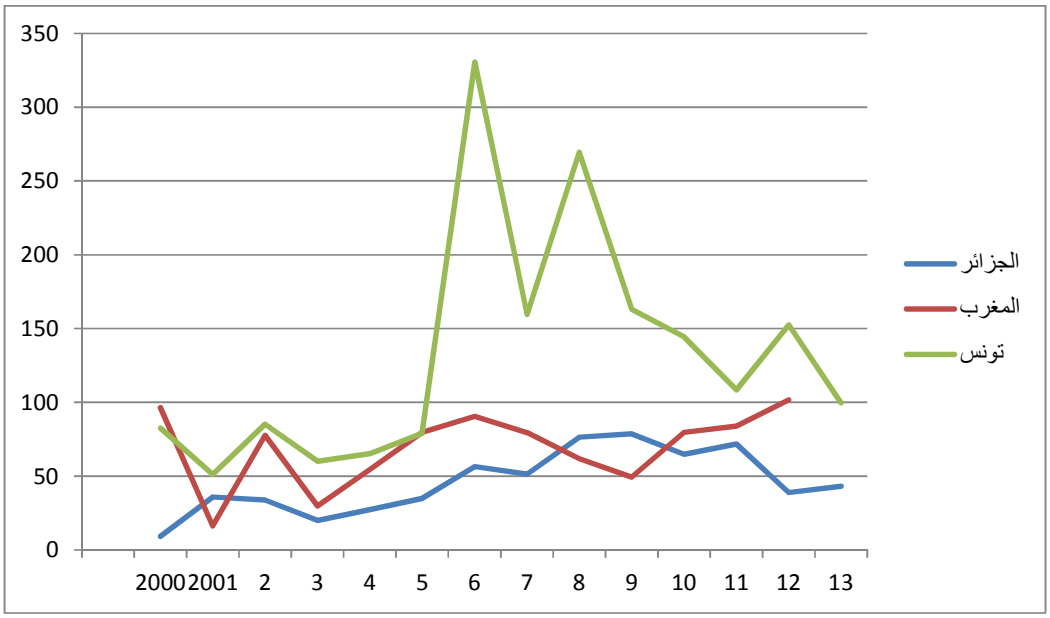


المصدر بيانات الجدول رقم (11)

الجدول رقم (11):متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الجزائر ،تونس والمغرب خلال الفترة [2000-2013]:

| لسنة | عدد السكان (بالمليون ) | نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي |
|---|---|---|

| | | | | المباشر* | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجزائر | المغرب | تونس | الجزائر | المغرب | تونس |
| 2000 | 30,53 | 28,79 | 9,45 | 9,17 | 14,66 | 82,43 |
| 2001 | 30,98 | 29,12 | 9,54 | 35,77 | 96,39 | 51,05 |
| 2002 | 31,44 | 29,45 | 9,63 | 33,87 | 16,33 | 85,25 |
| 2003 | 31,91 | 29,77 | 9,72 | 19,99 | 77,73 | 60,08 |
| 2004 | 32,39 | 30,08 | 9,81 | 27,23 | 29,75 | 65,14 |
| 2005 | 32,88 | 30,39 | 9,91 | 34,82 | 54,43 | 79,01 |
| 2006 | 33,39 | 30,70 | 10,01 | 56,54 | 79,77 | 330,47 |
| 2007 | 33,90 | 31,01 | 10,13 | 51,42 | 90,45 | 159,53 |
| 2008 | 34,42 | 31,32 | 10,24 | 76,47 | 79,41 | 269,43 |
| 2009 | 34,95 | 31,63 | 10,36 | 78,57 | 61,71 | 162,93 |
| 2010 | 35,46 | 31,95 | 10,48 | 64,89 | 49,26 | 144,37 |
| 2011 | 35,98 | 32,27 | 10,59 | 71,73 | 79,58 | 108,4 |
| 2012 | 38,48 | 32,52 | 10,52 | 38,96 | 83,89 | 152,38 |
| 2013 | 39,20 | 33,00 | 10,99 | 43,14 | 101,76 | 99,73 |

الجدول من إعداد الباحثان ، اعتمادا علي بيانات المراجع التالية:[1]

-الجدول رقم(9)*-نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة(س)=حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في السنة (س)/عدد السكان في السنة(س).

[1] -unctad,conférence des nations unies sur le commerce et le développement ,unctadstat : « population totale,annuelle, - » 2014
http://unctadstat.unctad.org/tableviewer/tableview.aspx

الجدول رقم: (12) :نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر ،تونس والمغرب خلال الفترة [2000-2013]

| السنة | الناتج المحلي الخام (مليون دولار) | | | نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام. | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجزائر | المغرب | تونس | الجزائر | المغرب | تونس |
| 2000 | 54790 | 37022 | 21473 | 0,005 | 0,011 | 0,036 |
| 2001 | 55181 | 37725 | 22066 | 0,020 | 0,074 | 0,022 |
| 2002 | 56948 | 40418 | 23142 | 0,19 | 0,012 | 0,35 |
| 2003 | 68017 | 49823 | 27454 | 0,009 | 0,046 | 0,021 |
| 2004 | 85333 | 56498 | 31184 | 0,010 | 0,016 | 0,020 |
| 2005 | 103234 | 59524 | 32272 | 0,011 | 0,028 | 0,024 |
| 2006 | 117208 | 65640 | 34377 | 0,016 | 0,037 | 0,096 |
| 2007 | 135119 | 75223 | 38910 | 0,013 | 0,037 | 0,042 |
| 2008 | 171392 | 88879 | 44815 | 0,015 | 0,028 | 0,062 |
| 2009 | 137892 | 91374 | 43528 | 0,020 | 0,021 | 0,039 |
| 2010 | 158650 | 91542 | 44252 | 0,015 | 0,017 | 0,034 |
| 2011 | 193161 | 100087 | 45964 | 0,013 | 0,026 | 0,025 |
| 2012 | 204331 | 95981 | 45662 | 0,007 | 0,028 | 0,035 |
| 2013 | 210183 | 104374 | 47128 | 0,008 | 0,032 | 0,023 |

الجدول من إعداد الباحثان اعتمادا علي البيانات التالية: الجدول رقم(9)

-نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام في السنة(س)=حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في السنة(س)/قيمة الناتج المحلي الخام في السنة(س)

الشكل رقم (5):نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر ،تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013

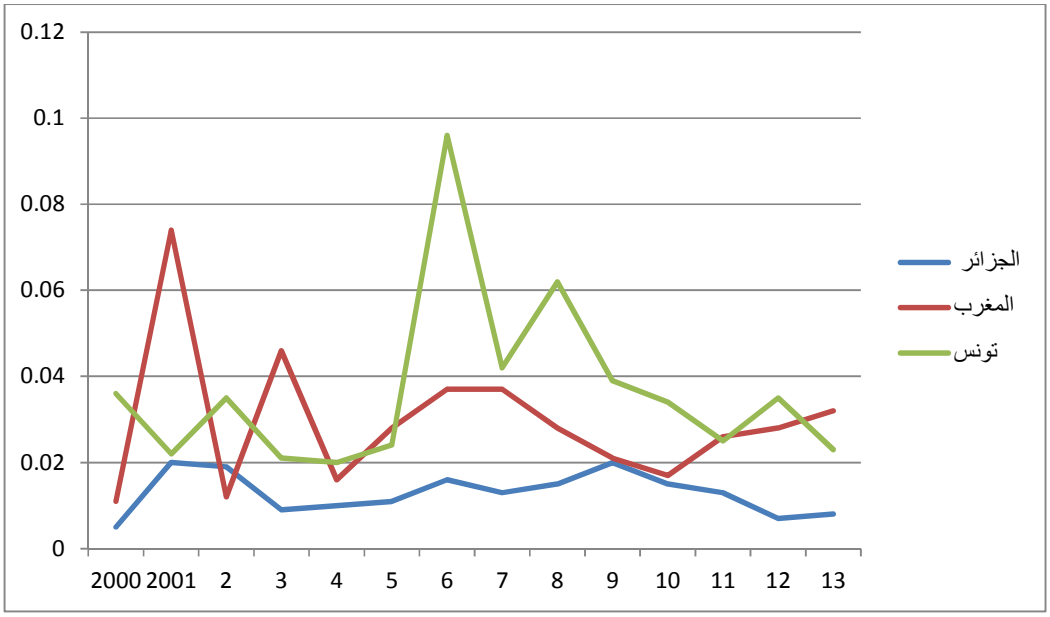


المصدر:بيانات الجدول رقم (12)[1]

الجدول رقم: (13):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى المساحة في الجزائر ،تونس و المغرب خلال الفترة 2000-2013

| السنة | الجزائر | المغرب | تونس |
|---|---|---|---|
| 2001 | 465,21 | 6285,97 | 2976,59 |
| 2002 | 447,15 | 1077,15 | 5018,03 |
| 2003 | 267,87 | 5181,95 | 3569,46 |

[1] -unctad,conférence des nations unies sur le commerce et le développement ,unctadstat : « population totale,annuelle, 1950-2050 » 2014
http://unctadstat.unctad.org/tableviewer/tableview.aspx

| | | | |
|---|---|---|---|
| 3905,63 | 2004,25 | 370,32 | 2004 |
| 4785,77 | 3703,95 | 480,74 | 2005 |
| 20218,81 | 5484,27 | 792,7 | 2006 |
| 9877,15 | 6281,49 | 731,82 | 2007 |
| 16863,27 | 5569,37 | 1105,07 | 2008 |
| 10317,22 | 4371,29 | 1152,94 | 2009 |
| 9247,6 | 3524,8 | 966,1 | 2010 |
| 7016,69 | 5750,76 | 1083,66 | 2011 |
| 9797,69 | 6109,06 | 629,37 | 2012 |
| 6698,86 | 7519,87 | 709,98 | 2013 |

الجدول من إعداد الباحثان الجدول رقم(9) اعتمادا علي المراجع التالية:

-الجدول رقم (9)

-الجدول رقم (10)

الشكل رقم:(6):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى المساحة في الجزائر تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013

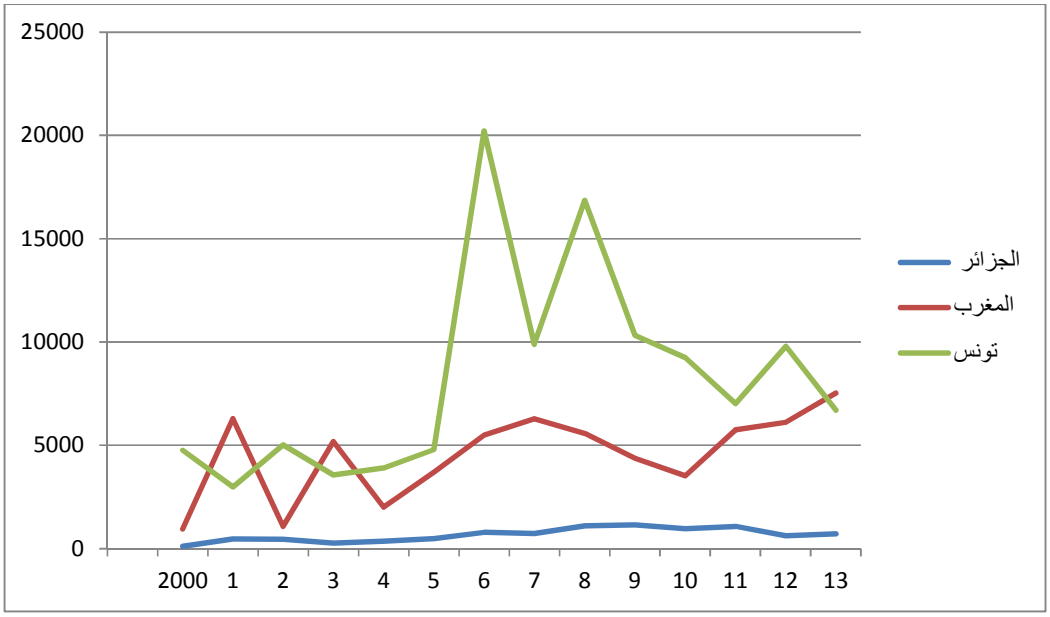


المصدر: بيانات الجدول رقم (13)

أما فيما يتعلق بالأرصدة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلىهذه الدول الثلاثة حتى عام 2013 فنلاحظ أن المغرب قد حلت في المرتبة الأولى كأكبر مستقل ما بين هذه الدول العربية، بتدفقات بلغت قيمتها 50280 مليون دولار، وبحصة بلغت 6,56% من الإجمالي الوارد للمنطقة العربية، تلتها تونس بقيمة 33557مليون دولار، وبحصة بلغت 4,38% من الإجمالي لتأتي في المرتبة الأخيرة ما بين هذه الدول الثلاثة الجزائر بقيمة 25298 مليون دولار فقط، وبحصة بلغت 3,30% فقط، انظر الجدول رقم (14) الشكل رقم (7)

أما إذا ما قارنا إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى هذه الدول الثلاثة بعدد السكان والمساحة، فنجد أن الأمر يزداد سوء بالنسبة للجزائر،حيث أظهرت بيانات الجدول رقم (14) أن متوسط نصيب الفرد الجزائري من إجمالي تلك الأرصدة الواردة لا يمثل سوى 657,43دولار/للفرد الواحد،أي ما يعادل أقل من نصف متوسط نصيب الفرد المغربي، وأقل من ربع متوسط نصيب

الفرد التونسي، أما نسبة الأرصدة الواردة إلى مساحة الدولة، فنجد أنها لم تتجاوز 10622دولار/كلم$^2$ في الجزائر، في حين أنها وصلت في المغرب إلى أكثر من عشرة أضعاف ما وصلت إليه في الجزائر، وفي تونس إلى أزيد من 19 ضعف المحقق في الجزائر، الأمر الذي يؤكد لنا مرة أخرى، وبصورة جد ظاهرة للعيان، الضعف الشديد لقدرة الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بتونس والمغرب.

الجدول رقم (14): أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تونس والمغرب حتى عام 2013.

| الدولة | الأرصدة الواردة (بالمليون دولار) | متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأرصدة الواردة (دولار/أفرد) | نسبة الأرصدة الواردة إلى المساحة(دولار/كلم$^2$) |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 25298 | 657,43 | 10621,64 |
| المغرب | 50280 | 1546,12 | 112596 ;57 |
| تونس | 33557 | 3189,82 | 205103,60 |
| إجمالي الدول العربية | 766966 | | |

الجدول من إعداد الباحثان ، اعتمادا علي بيانات المرجع التالي:[1]

- Unctad, conférence des nations unies sur le commerce et le développement, unctadstat:« Stock entran

[1] http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx et sortant d'investissement étranger t direct, annuel, 1980-2013», 2014.

الشكل رقم (7):نسبة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تونس والمغرب حتى عام 2013 (بالمليون دولار)

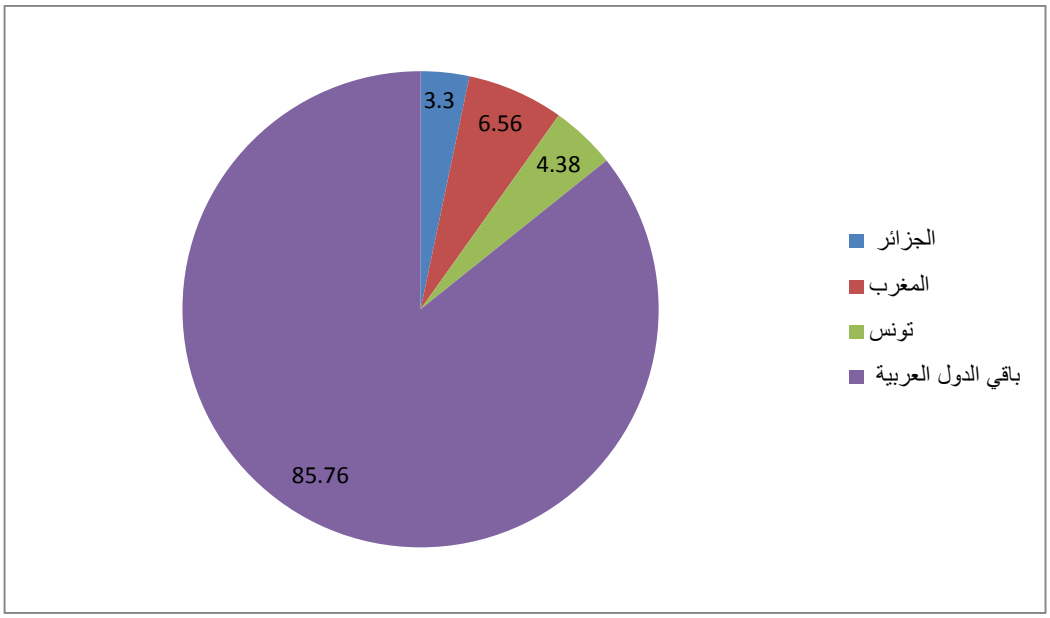


المصدر:بيانات الجدول رقم (14)[1]

**المطلب الرابع:تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الرأسمالي في الجزائر ،تونس والمغرب:**

شهد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت في الجزائر-وفقا لبيانات الجدول رقم (15)-تراجعا ملحوظا خلال سنة 2012 حيث وصل إلى 2,22% في حين سجلت كلا من تونس والمغرب، في

[1] -unctad,conférence des nations unies sur le commerce et le développment ,unctadstat : « stock entrant et sortant d'investissement étranger direct,annuel,1980-2013 » 2014
http://unctadstat.unctad.org/tableviewer/tableview.aspx

نفس السنة، زيادة معتبرة في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من التكوين الرأسمالي حيث تصدرت تونس المرتبة الأولى بنسبة 15,39% وتلتها المغرب بنسبة 9,07% كما نلاحظ أيضا وخلال كامل فترة الدراسة،عدم تجاوز نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من التكوين الرأسمالي الثابت في الجزائر، نسبة 8,9% في حين أنها وصلت في المغرب حوالي 30% وفي تونس إلى أزيد من 42,5% الأمر الذي إذا ما دل فإنما يدل على قلة اعتماد الاقتصاد الجزائري مقارنة بتونس والمغرب، على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي.

الجدول رقم (15):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تونس والمغرب كنسبة من تكوين رأس المال الثابت (%) خلال الفترة 2000-2013:

| السنة | الجزائر | المغرب | تونس |
|---|---|---|---|
| 2000 | 2,47 | 4,39 | 14,42 |
| 2001 | 8,86 | 29,95 | 8,71 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2002 | 7,64 | 4,72 | 14,32 |
| 2003 | 3,90 | 18,50 | 9,28 |
| 2004 | 4,30 | 5,98 | 9,26 |
| 2005 | 4,96 | 10,09 | 11,31 |
| 2006 | 6,96 | 13,26 | 42,61 |
| 2007 | 4,91 | 11,93 | 18,02 |
| 2008 | 5,27 | 8,47 | 26,03 |
| 2009 | 5,23 | 6,96 | 15,96 |
| 2010 | 3,93 | 5,65 | 13,97 |
| 2011 | 4,08 | 8,43 | 11,53 |
| 2012 | 2,22 | 9,07 | 15,39 |

المصدر[1]:

## ***المبحث الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب***

لا يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد عملات أجنبية تساهم في سد الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبي ،كما هو الحال بالنسبة للمنح الخارجية والقروض الأجنبية، وإنما يتمثل أساسا في مشاريع استثمارية، تضم في طياتهم أرقى الأساليب الفنية والتكنولوجية وعوامل إنتاجية تمثل ندرتها في الدول المضيفة

1

- unctad,conférence des nations unies sur le commerce et le développment ,unctadstat : « flux entrant et sortant d'investissement étranger direct direction-entrants,annuel,pourcentage de formation brite de capital fixe » 2014

-http://unctadstat.unctad.org/wds/tableviewer/tableview.aspx

خاصة النامية منها الجزائر تونس والمغرب، عقبات أساسية تقف أمام تنفيذ خططها التنموية الاقتصادية[1].

ولذلك فإن تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر،لا ينحصر فقط في دراسة تدفقاته السنوية أو الإجمالية وإنما يمتد لدراسة توزيعاته على مختلف القطاعات الاقتصادية لمعرفة مدى قدرة الدولة المضيفة لها، على توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية، الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، إضافة إلى دراسة التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلدان المصدرة، وذلك لمعرفة مدى قدرة الدولة المضيفة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف الدول الأجنبية، وتنوعي مصدرها وعدم التركيز على قطب أو أقطاب جغرافية معينة دون غيرها تخفيضا للمخاطر وتحقيقا لأكبر قدر ممكن من الأمان.

ولذلك سنحاول في هذا المبحث دراسة التوزيع القطاعي، وكذا الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تونس والمغرب، حيث سيتم تخصيص المطلب الأول للجزائر، والثاني والثالث لتونس والمغرب على التوالي، أما المطلب الرابع فسنخصصه للمقارنة ما بين التوزيع القطاعي والجغرافي ما بين هذه الدول الثلاثة.

## المطلب الأول: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أولا:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI[2]، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر قد توزعت على مختلف القطاعات

[1] د حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، دار الجمعة الاسكندرية 2002،ص215

[2] Agence nationale de développement de l'investissement

الاقتصادية بنسب متفاوتة خلال الفترة 2002-2012[1]، وقد احتل قطاع الصناعة مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة للصناعة 220 مشروع ،بقيمة إجمالية قدرت ب599,2 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 74,61% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ،ثم تلى ذلك قطا الخدمات ب 97 مشروع، وبقيمة 167,1 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل أزيد من 20% من إجمالي التدفقات الواردة، ليأتي فيما بعد قطاعي السياحة والبناء والأشغال العمومية بنسب متقاربة، تزيد قليلا عن 1,5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وب 3 و 63 مشروع على التوالي ،وبقيمتي 13,58 و 12,08 مليار دينار جزائري على التوالي، أما النسبة المتبقية والمتمثلة في 13,7% فقط، فتتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الصحة بنسبة 0,77% وبخمسة مشاريع وبقيمة 61,9 مليار دينار جزائري، قم قطاع انقل بنسبة 0,49% وفي الأخير قطاع الفلاحة بنسبة 0,11% مسجلا بذلك قيمة 0,88 مليار دينار جزائري، (انظر الجدول الموالي)

الجدول رقم (16):التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2012)

| القطاع الاقتصادي | عدد المشاريع | القيمة المحققة (المليار دينار جزائري) | النسبة من إجمالي القيمة(%) | عدد مناصب الشغل المحققة | النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة |
|---|---|---|---|---|---|

[1] من الجدير الإشارة هنا إلى ندرة الإحصائيات المتعلقة بنصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، خلال كامل فترة الدراسة 2000-2012، خاصة وأن الجزائر تعتبر موضوع الدراسة، ولذلك كان من الواجب علينا التدقيق في كامل بياناتها خلال كامل فترة الدراسة –إلا أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لم تقدم في هذا المجال سوى الجدول (2-9) المتعلق بالفترة (2002-2012) (انظر الصفحة 135 من هذه الدراسة) وإضافة إلى هذا فإننا غالبا ما نلاحظ تضارب محسوس في البيانات أما عن باقي الفترات فهي تقدم أرقام للاستثمارات المسجلة والمرخص لها، وليس المنجزة فعليا ،أما بنك الجزائر، فيكتفي بالإشارة إلى إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية دون تحديد القطاعات الاقتصادية.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | (%) |
| الصناعة | 220 | 599,200 | 74,61 | 23450 | 54,58 |
| الخدمات | 97 | 167,118 | 20,81 | 10363 | 24,12 |
| البناء والأشغال العمومية | 63 | 12,082 | 1,50 | 6698 | 15,59 |
| النقل | 16 | 3,991 | 0,49 | 505 | 1,17 |
| الفلاحة | 6 | 0,887 | 0,11 | 82 | 0,19 |
| الصحة | 5 | 6,192 | 0,77 | 737 | 1,71 |
| السياحة | 3 | 13,587 | 1,69 | 1124 | 2,61 |
| الإجمالي | 410 | 803,057 | 100 | 42959 | 100 |

الجدول من إعداد الباحثان اعتمادا علي بيانات المرجع التتالي:

ANDI, agence nationale de développement de l'investissement :«Bilan des réalisations des investissements, période 2002-2012, investissements étrangers», 2013.
ww.andi.dz/index.php/fr/bilan-des-investissements

من خلال ما جاء من بيانات في الجدول رقم (16) نلاحظ بأن قطاعي الصناعة والخدمات قد احتلا المراتب الأولى، وبنسب جد مرتفعة، الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي ولاسيما في مجال المحروقات بالنسبة لقطاع الصناعة، ومجال الاتصالات بالنسبة لقطاع الخدمات، بيد أنه وبالرغم من أهمية هذه المجالات بالنسبة لخطط التنمية الوطنية غير أن استحواذهما على نصيب الأسد، وبنسبة تزيد عن 95,4% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة يجعلنا نتساءل عن سبب قلة اهتمام المستثمر الأجنبي بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها قطاعي الفلاحة والسياحة اللذان لم يحظيا إلا بنصيب جد متواضع من رؤوس الأموال

الأجنبية مثل حوالي 1,8%من الإجمالي للفترة (2002-2012) وهذا ما قد يترجم بتهميش هذين القطاعين، بالرغم من أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني، وبالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات وقدرات كامنة في المجال الفلاحي وكذا السياحي[1]

وحتى بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فإنه لم يحظى إلا بنسبة 1,5% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، وهي نسبة جد ضئيلة بالنظر لأهمية هذا القطاع بالنسبة إلى باقي القطاعات الاقتصادية إضافة إلى اهتمام السلطات العمومية بمجال السكن، وترقية البنى التحيتة الهياكل القاعدية

**ثانيا:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:**

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، خلال كامل فترة الدراسة، فلم نجد في مطبوعات أو منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIأي بيانات تفصيلية حولها، عدى بيانات الجدول رقم (17) وهي بيانات إجمالية شاملة لكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ومع ذلك فقد اعتمدنا على بيانات هذا التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الإجمالية وذلك للإشارة إلى التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب عدم وجود إحصائيات أخرى من جهة، ومن جهة أخرى لأن ما أوردته الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من بيانات ليبين لنا استحواذ مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على ما يفوق نصف الاستثمارات الأجنبية الإجمالية،

[1] -ANDI,agence nationale de développement de l'investissement : « Bilan des réalisations des investissements,période 2002-2012,investissements étrangers »2013
www.andi.dz/index.php/fr/bilan-des -investissements

سواء من حيث القيمة أومن حيث ما توفره منم ناصب شغل، وبذلك فإن سمات الاستثمارات الأجنبية الإجمالية الواردة إلى الجزائر قد تكون في الغالب نفسها تلك المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها تستحوذ على نصيب الأسد منها[1]

الجدول رقم (17):تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة [2002-2013]

| المنطقة | عدد المشاريع | القيمة بالمليون دينار جزائري | النسبة من القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي | عدد مناصب الشغل | النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل |
|---|---|---|---|---|---|
| أوربا | 257 | 521531 | 25,79 | 48408 | 5147 |
| دول الاتحاد الأوربي | 205 | 444845 | 21 ,99 | 37069 | 39,41 |
| آسيا | 34 | 98580 | 4,87 | 5103 | 5,42 |
| أمريكا | 10 | 61850 | 3,05 | 3473 | 3,69 |

[1] www.andi.dz/index.php/fr/declatation-d-investissement

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية | 154 | 1237112 | 61,17 | 35230 | 37,46 |
| إفريقيا | 1 | 1000 | 0,04 | 30 | 0,03 |
| أستراليا | 1 | 2974 | 0,14 | 264 | 0,28 |
| شركات متعددة الجنسيات | 11 | 99117 | 4,90 | 1535 | 1,63 |
| الإجمالي | 468 | 2022164 | 100 | 94043 | 100 |

الجدول من إعداد الباحثان اعتمادا علي بيانات المرجع التتالي:

Source : ANDI, agence nationale de développement de l'investissement : «Bilan des déclarations d'investissement 2002-2013, projets impliquant des étrangers », 2013.
ww.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement

الشكل رقم (8):التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2013)[1]

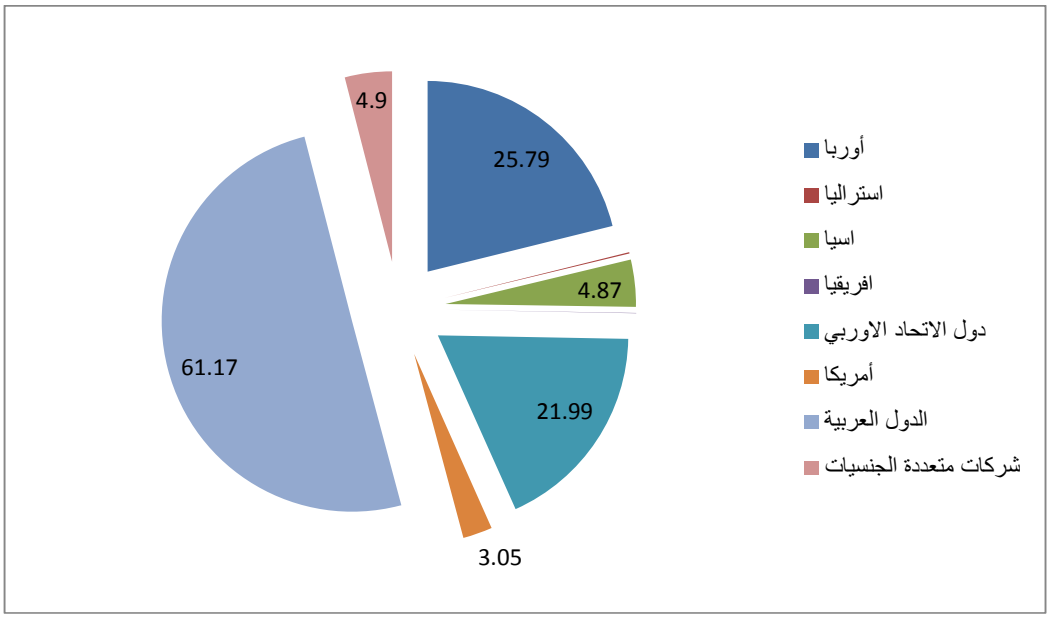


[1] Source :ANDI, agence nationale de développement de l'investissement : « Bilan des déclarations d'investissement 2002-2013 , projets impliquant des étrangers »2013

المصدر: بيانات الجدول رقم (17)

حسب ما جاء في الجدول رقم (17) والشكل البياني التوضيحي رقم(8) نلاحظ بأن الدول العربية قد احتلت المرتبة الأولى عالميا من حيث نصيبها من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، خلال الفترة [2002-2013] حيث استحوذت على نصيب الأسد منها قدر بأكثر من 1237112 مليون دينار جزائري، وبنسبة 61,17% من الإجمالي وفرة بذلك 35230 منصب عمل، وهو ما يمثل 37,46% من إجمالي مناصب الشغل التي وفرتها كامل الاستثمارات الأجنبية خلال نفس الفترة، الأمر الذي يعطي لنا انطباعا حسنا حول وضع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، لتأتي في المرتبة الثانية الدول الأوربية من حيث القيمة الإجمالية 51,4% من إجمالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية الكلية، في حين وفرت الدول الآسيوية خلال الفترة [2002-2013] 5103 منصب شغل، وهو ما يقارب 5,42% من إجمالي ما وفرته الاستثمارات الأجنبية من مناصب عمل، كما أن القيمة الإجمالية للاستثمارات الآسيوية لم تمثل سوى 4,87% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية أما باقي القيمة، والمتمثل في 3,23% من الإجمالي فوزعت على باقي دول العالم الأخرى، محتلة فيها أمريكا المرتبة الأولى بقيمة 61850 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك 3473 منصب شغل خلال كامل الفترة [2002-2013] لتأتي فيما بعد إفريقيا وأستراليا بنسب جد ضعيفة، أما الشركات المتعددة الجنسيات فقد قدرة استثماراتها في الجزائر خلال الفترة [2002-2013] بحوالي من 4,9% من الإجمالي ووفرت 1535 منصب عمل أي 1,63% من إجمالي مناصب العمل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية.

## المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس:

أولا:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس:

حسب البيانات الرسمية للوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي (FIPA)[1]، فإن الاستثمارات الأجنبية في تونس، عرفت تذبذبا ملموسا خلال العشرية الماضية، ومع ذلك فقد سجلت تحسنا ملحوظا خلال سنة 2012، حيث وصلت إلى 2587,4 مليون دينار تونسي، مقابل 1718,3 مليون دينار تونسي، سنة 2011 مسجلة بذلك زيادة قدرها 50,57% غير أنها عرفت مرة أخرى انخفضا محسوسا سنة 2013، وذلك بنسبة 22,9% مقارنة بسنة 2012، حيث وصلت إلى 1815,1 مليون دينار تونسي[2].

بلغ عدد المؤسسات الأجنبية العاملة في تونس في نهاية عام 2013، 3162 مؤسسة أجنبية توفر أكثر من 333949 منصب عمل تمثل منها ما يزيد عن 1580 مؤسسة أجنبية، ذات رأسمال أجنبي 100% أما الباقي فهي مؤسسات مختلطة[3].

وقد مثل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال كامل الفترة [2006-2013] الحصة الأعظم من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، حيث تجاوزت نسبته في الغالب 94% من الإجمالي

---

[1] Agence de promotion de l'investissement extérieur

[2] FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : « chiffres clés, flux des investissements étrangers »
http://www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id-article=164

[3] FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : « chiffres clés,investissements étrangers évolution des entreprises étrangeres en activité, rapport sur les IDE en tunisie »décembre 2013
www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id-article=158

أما عن توزيع تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية، فإنه ومن واقع رصد تدفقاته الواردة إلى تونس، خلال الفترة (2002-2013) حسب بيانات الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي، فإننا نلاحظ بأن قطاع الطاقة قد استحوذ على المرتبة الأولى، بالرغم من أنه قد سجل انخفاضات متتالية منذ سنة 2008، الأمر الذي يعزى في الغالب إلى الانخفاض الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس، بسبب تداعيات أحداث الربيع العربي، ومع ذلك فقد حافظ قطاع الطاقة على المتربة الأولى ما بين القطاعات الأخرى، حيث بلغت قيمة رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذا القطاع خلال تلك الفترة 2763,3 مليون دينار تونسي وهو ما يمثل أزيد من 74% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بنفس الفترة ليأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة المعملية برصيد 1224,7 مليون دينار تونسي، وهو ما يمثل حوالي 33% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال الفترة (2002-2013) انظر الجدول رقم (18)

وقد تعود جاذبية قطاع الطاقة في تونس إلى مجموعة التخفيضات الضريبية، التي أقرتها الحكومة التونسية في مجال الاستثمار في الطاقة بناء على القانون الجديد للطاقة لسنة 2000[1].

أما بالنسبة لقطاع الخدمات وبالرغم من أنه احتل المرتبة الثانية سنة 2012، غير أن بيانات الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي تبين أن هذا القطاع يتل المرتبة الثالثة بعد قطاع الصناعة المعملية فيما يخص إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال كامل الفترة (2002-2013) حيث أن

[1] ساعد بوراوي:"الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) دراسة مقارنة"، إشراف أ د الطاهر هارون، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير ،قسم الاقتصاد ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية، 2007-2008، ص110

قيمته لم تكن تتجاوز تلك المتعلقة بقطاع الصناعة المعملية، ما عدى في السنتين 2006- و 2012 [1]،الأمر الذي يرجع إلى خصخصة Tunisie télécom سنة 2006 بمبلغ 2972 مليون دينار تونسي ،وشراء 13% من رأس مال البنك التونسي BT المقدر ب218 مليون دينار تونسي سنة 2012 من طرف Le crédit mutuel Francais وشراء QATAR télécom ل 15% من أسهم شركة الاتصالات التونسية télécommunication Tunisiana بقيمة 636,9 مليون دينار تونسي[2] ،كما أن نزول قطاع الصناعة المعملية إلى المرتبة الثالثة سنة 2012، لم يكن بسبب انخفاض رصيده من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة وإنما بالعكس فقد شهد هذا القطاع زيادة في مستوى نصيبه من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لسنة 2012، غير أنها لم تكن بقدر تلك الموجهة إلى قطاع الخدمات (انظر الملحق رقم (03))

كما أنه ومن جهة أخرى وبالرغم من هيمنة قطاع الطاقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس، خلال الفترة المدروسة، إلا أن هذا القطاع لم يوظف سوى نسبة جد ضعيفة من العمال، لأنه قطاع يتميز بارتفاع كثافة رأس المال، كما أنه وبالرغم من كبر حجم رصيده من رؤوس الأموال الأجنبية لسنة 2013، إلا أنه لم يوفر أي منصب شغل إضافي خلال هذه السنة، ذلك أن جل تلك الأموال وجهت إليه على شكل توسعة لشركاته القائمة، أما قطاع الخدمات الذي احتل المرتبة الثانية قبل قطاع الصناعة المعملية من حيث القيمة الإجمالية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، فإنه لم يوفر سوى 1254 منصب عمل جديد سنة 2012، وهو ما يمثل

[1] انظر الملحق رقم (02)

[2] FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : « chiffres clés, investissements étrangers, flux des IDE par secteur, rapport sur les IDE en Tunisie » décembre 2013 www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id-article=16 pdf

12,21% فقط من إجمالي ما وفرته الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال هذه السنة في حين أن قطاع الصناعة المعملية وفر خلال سنة 2012 فقط، 8944 منصب عمل جديد، وهو ما يمثل أكثر من 87% من إجمالي مناصب العمل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر داخل تونس خلال هذه السنة، وبذلك استطاع أن يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى، وبجدارة من حيث توظيف اليد العاملة التونسية[1].

أما المراتب الأخيرة فقد بقيت من نصيب قطاع السياحة والعقارات وقطاع الفلاحة، برصيد 98,1 مليون دينار تونسي و 42,86 مليون دينار تونسي، على التوالي وهو ما مثل 1,13% و 0,49% على التوالي، من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال الفترة [2002-2013] (انظر الجدول رقم (18))

الجدول رقم (18): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال الفترة [2002-2013]

| القطاع | القيمة (بالمليون دينار تونسي) | النسبة |
|---|---|---|
| الصناعة المعملية | 1733,06 | 19,99 |
| الطاقة | 3840,73 | 44,31 |
| السياحة والعقارات | 98,1 | 1,13 |
| الفلاحة | 42,86 | 0,49 |
| الخدمات | 2951,9 | 34,06 |

[1] FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : « chiffres clés, reparation des enterprises étrangéres par pays"décembre 2013
www.investintunisia.tn/document/628 pdf

| | | |
|---|---|---|
| الإجمالي | 8666,65 | 100 |

الجدول من إعداد الباحثان اعتمادا علي بيانات الملحق رقم 3

**ثانيا :التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس:**

على صعيد التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس سنة 2013 نلاحظ بأن دولة فرنسا مثلت أكبر مستثمر أجنبي بهذا البلد، برصيد زاد عن 260 مليون دينار تونسي وجه 71% منه إلى قطاع الصناعة المعملية ،تلتها النمسا في المرتبة الثانية بقيمة 247 مليون دينار تونسي ،موجهة أكثر من 99% من المبلغ المستثمر إلى قطاع الطاقة، وبعدها كندا، برصيد 217,2 مليون دينار تونسي ثم بريطانيا، برصيد 202 مليون دينار تونسي وبعدها إيطاليا وقطر ،برصيد 155,7 و 145,2 مليون دينار تونسي على التوالي، أما الباقي والذي لا يمثل إلا نسبة جد ضعيفة من الإجمالي فوزع على دول أخرى من العالم انظر ملحق 4

غير أنه ومن جهة أخرى فإن ترتيب الدول المستثمرة في تونس سنة 2012، وفقا لما وفرته من مناصب عمل جديدة، قد يقلب الموازين نوعا ما ظهرا على عقب، حيث تتصدر فرنسا مرة أخرى المرتبة الأولى، بتوفيرها لحوالي 126175 منصب عمل جديد، وهو ما يمثل 33,1% من إجمالي ما وفرته الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس ،سنة 2013 من مناصب عمل جديدة، لتأتي في المرتبة الثانية إيطاليا بحوالي 59848 منصب عمل .

ثم ألمانيا ب54827 منصب عمل جديد، وبعدها بلجيكا ب 17670 منصب،أما الاستثمارات القطرية، فهي لم تخلق أي منصب عمل جديد ذلك أنها كانت عبارة عن صفقات استحواذ وتملك لأسهم شركات قائمة أصلا [1].

أما عن التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس، خلال الفترة 2006-2013، وفقا لمجموعات الدول المختلفة فنلاحظ بأن الدول الاتحاد الأوربي احتلت المرتبة الأولى، برصيد إجمالي قدر نهاية 2013، بحوالي 11593 مليون دينار تونسي وهو ما يمثل أكثر من 53% من الإجمالي لتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية، برصيد إجمالي قدره 5299,5 مليون دينار تونسي، والذي يمثل بنسبة 24,4% من الإجمالي، ثم الدول الأمريكية برصيد 1925,57 مليون دينار تونسي، وهو ما يمثل 8,86% من الإجمالي لتأتي في الأخير الدول الآسيوية برصيد لا يتجاوز 1,5% من الإجمالي، أنظر الجدول رقم (19)

الجدول رقم (19):التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس.

خلال الفترة [2006-2013] (بالمليون دينار تونسي)[2]

| الدولة | القيمة(بالمليون دينار تونسي) | النسبة من الإجمالي |
|---|---|---|
| الاتحاد الأوربي | 11593,07 | 53,37 |
| الدول الأمريكية | 1925,57 | 8,86 |

[1] FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : « Bilan de l'investissement étranger de l'année 2012 » 2013
www.investintunisia.tn/document/628.pdf

[2] خرافي خديجة دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس والمغرب اشراف ا د محمد بن بوزيان رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2015/2014

| | | |
|---|---|---|
| الدول العربية | 5299,5 | 24,40 |
| الدول الآسيوية | 276,48 | 1,27 |
| دول أخرى | 980,33 | 4,51 |
| الإجمالي | 21719,23 | 100 |

الجدول من إعداد الباحثان اعتمادا علي بيانات المرجع التتالي [1]

إن بيانات الجدول رقم (19) لتبين لنا تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس في الدول الأوربية عن غيرها من الدول، كما تبين لنا كذلك الضعف النسبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الدول العربية.

**المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب**

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

مع نهاية 2013، سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب ارتفاعا جد ملموس ،قدر بأكثر من 23% مقارنة بسنة 2012، حيث وصلت تلك الاستثمارات إلى حوالي 3358 مليون دولار أمريكي، وبهذا تكون المغرب قد سجلت أكبر ارتفاع في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على مستو كامل دول إفريقيا الشمالية، ومتجاوزة بذلك العديد من الدول الأخرى المنافسة[2].

أما عن التوزيع القطاعي لمختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب، فنلاحظ بأن قطاع الصناعة قد استحوذ على المرتبة الأولى سنة 2012، برصيد مثل 26% من الإجمالي محققا بذلك زيادة قدرها 72,91% مقارنة بسنة

[1] خرافي خديجة دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس والمغرب اشراف ا د محمد بن بوزيان رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2015/2014

[2] Unctad,conférence des nations unies sur le commerce et le développement, unctadstat : « flux entrants et sortants d'investissement étranger direct,direction-entrants, annuel,1970-2013 »,2014 http://unctadstat.unctad.org/wds/table viewer/tableview.aspx

2011، يليه قطاع العقارات بنسبة 25% من الإجمالي، والذي حقق بدوره زيادة قدرها 26% مقارنة بسنة 2011، ليأتي بعد ذلك قطاع الطاقة والمناجم بنسبة 18% من الإجمالي، ثم قطاع البنوك والسياحة بنسبة 7% و 5% على التوالي، وبعدها قطاع التجارة بنسبة 4% ليتوزع الباقي المتمثل في 16% من الإجمالي على باقي القطاعات الأخرى ،كالأشغال الكبرى، الشركات القابضة، الاتصالات،النقل،....وغيرها [انظر الجدول رقم (20)]

الجدول رقم (20):التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب سنتي 2011 و 2012

| القطاع | النسبة من الإجمالي | | القيمة (بالمليون درهم مغربي) | |
|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | 2011 | 2012 |
| العقارات | 32 | 25 | 6400 | 8000 |
| الصناعة | 24 | 26 | 4800 | 8300 |
| السياحة | 10 | 5 | 2000 | 1600 |
| الطاقة والمناجم | 7 | 18 | 1400 | 5684 |
| التجارة | 7 | 4 | 1400 | 1280 |
| البنوك | 6 | 6 | 1200 | 2045 |
| خدمات أخرى | 5 | 1 | 1000 | 1243 |
| القابضة | 4 | 8 | 800 | 2540 |
| الأشغال الكبرى | 2 | 2 | 400 | 709 |
| الاتصالات | 1 | -- | 200 | -- |
| النقل | 1 | 1 | 200 | 264 |
| التأمين | 66 | 1 ,5 | -- | 502 |
| الدراسات | 66 | 1,7 | -- | 545 |
| متنوع | 1 | -- | 200 | -- |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الإجمالي | 100 | 100 | 20000 | 32000 |

الجدول من إعداد الباحثان اعتمادا علي بيانات المرجع التالي- AMDI, agence marocaine de développement des investissements : «Rapport d'activité 2011», RABAT-MAROC, 2011, P 10 .
- AMDI, agence marocaine de développement des investissements : «Rapport d'activité 2012», RABAT-MAROC, 2012, p-p 39 - 40.

-تحسب قيمة كل قطاع كما يلي: نسبة القطاع من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ×إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة /100

أما عن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب، خلال كامل الفترة (2001-2012) فإننا نلاحظ –وفقا لما ورد من بيانات في الجدول رقم (20)–أن مختلف القطاعات الاقتصادية عرفت تذبذبا جدا واضح، حيث كانت تسجل في سنوات ما ارتفاعات كبيرة، وفي سنوات أخرى انخفاضات كذلك كبيرة، وبذلك يصعب علينا ترتيبها خلال كامل تلك الفترة وفقا لما سجلته في كل سنة، غير أنه قد نستعين بإجمالي ما استقبله كل قطاع من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة خلال كامل الفترة، وذلك وفقا للجدول التالي:[1]

[1] - AMDI .agence marocaine de développement des investissements : « Rapports d'activité 2011 », RABAT-MAROC,2012,p :39-40

الجدول رقم (21) :التوزيع القطاعي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة [2001-2012][1]

| القطاع[2] | القيمة (بالمليون درهم مغربي) | النسبة من الإجمالي |
|---|---|---|
| الاتصالات | 62619,3 | 20,87 |
| العقارات | 57002,7 | 19,00 |
| البنوك | 23960 | 7,98 |
| الصناعة | 59999,4 | 19,99 |
| السياحة | 41147,1 | 13,71 |
| القابضة | 7805,3 | 2,60 |
| النقل | 4760,2 | 1,59 |
| التجارة | 7709,9 | 2,57 |
| الطاقة والمناجم | 13044,7 | 4,35 |
| التأمين | 4503,2 | 1,50 |
| الأشغال الكبرى | 2739,1 | 0,91 |
| الدراسات | 710,8 | 0,24 |
| الفلاحة | 504,6 | 0,17 |

[1] [1] خرافي خديجة دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس والمغرب اشراف ا د محمد بن بوزيان رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2015/2014

| | | |
|---|---|---|
| خدمات أخرى | 12559,7 | 4,19 |
| متنوع | 1025,7 | 0,34 |
| الإجمالي | 30009,16 | 100 |

الجدول من إعداد الباحثان ،اعتمادا علي بيانات الجدول رقم (20)

من خلال بيانات الجدول رقم (21) يتضح لنا هيمنة قطاع الاتصالات، الصناعة والعقارات، إضافة إلى قطاع السياحة على أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال كامل الفترة [2001-2012] حيث احتل قطاع الاتصالات على المرتبة الأولى بنسبة تزيد عن 20,5% يليه قطاع الصناعة بنسبة 19,99% ثم قطاع العقارات بنسبة 19% ليأتي بعد ذلك قطاع السياحة بحوالي 13,71% ثم قطاع البنوك الذي استحوذ على حوالي 8% من الإجمالي، أما الباقي فيتوزع على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسب متقاربة، وبمتوسط 1,59% لكل قطاع.[1]

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب:

بتحليل المعطيات التي أوردتها الوكالة المغربية لتطوير الاستثمار، حول التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، يتبين بنا بأن استثمارات دول الاتحاد الأوربي مثلت أكثر من نصف ما استقطبته هذه الدولة من استثمارات أجنبية مباشرة، سنة 2012 واستحوذت الاستثمارات الفرنسية على نصيب الأسد منها، حيث مثلت أكثر من ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب سنة 2012 لتأتي في المرتبة الثانية استثمارات الدول العربية ،حيث مثلت أكثر من 30 % من الإجمالي، تصدرتها دولة الإمارات العربية المتحدة باستثمارات قدرت بحوالي 25% من الإجمالي ،تليها السعودية بنسبة تزيد عن 4% من الإجمالي، أما

[1] AMDI .agence marocaine de développement des investissements : « Rapports d'activité 2011 », RABAT-MAROC,2012,p41

الباقي، فتوزع على كل من إسبانيا ،سويسرا،الولايات المتحدة الأمريكية، الكويت، وألمانيا، بنسب متقاربة نوعا ما ،تتراوح ما بين 4% إلى 2% من الإجمالي [أنظر الجدول رقم (22)]

الجدول رقم (22):التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب سنتي 2011 و 2012

| الدولة | القيمة (بالمليون درهم مغربي) | | النسبة | |
|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | 2011 | 2012 |
| فرنسا | 8547 | 12597 | 38,16 | 39,3 |
| الإمارات | 4471 | 7828 | 19,96 | 25 |
| السعودية | 1595 | 1178 | 7,12 | 4 |
| إسبانيا | 1546 | 1234 | 6,90 | 4 |
| بلجيكا | 1212 | -- | 5,41 | -- |
| سويسرا | 1197 | 1119 | 5,34 | 3,4 |
| بريطانيا | 1184 | 690 | 5,29 | 3 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1126 | 1637 | 5,03 | 5 |
| الكويت | 837 | -- | 3,79 | -- |
| ألمانيا | 680 | -- | 3,04 | -- |
| الدول المنخفضة | -- | 963 | -- | 3 |
| قطر | -- | 545 | -- | 2 |
| الإجمالي | 22395 | 32000 | 100 | 100 |

الجدول من إعداد الباحثان اعتمادا علي بيانات:[1]

أما عن التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال كامل الفترة [2001-2012] ،فنلاحظ كذلك تصدر استثمارات دول الاتحاد الأوربي المرتبة الأولى، وذلك بنسبة تقارب 74,5% من الإجمالي، محافظة فيها فرنسا على المرتبة الأولى، وذلك خلال كامل الفترة بإجمالي قدر بأكثر من 144,2 مليار درهم مغربي، ممثلا بذلك حوالي 49% الإجمالي، تلتها إسبانيا بقيمة تزيد عن 44 مليار درهم مغربي، وهو ما يمثل أزيد من 14,5% من الإجمالي ،أما الدول العربية فلم تمثل إلا حوالي 15,5% الإجمالي ،وقد احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى ما بين الدول العربية المستثمرة في المغرب ، وذلك بنسبة تقارب 9% من الإجمالي ،تليها الكويت بحوالي 3%، ثم السعودية بنسبة تقارب 2% من الإجمالي، أما الاستثمارات الأمريكية فلم تزد عن 3,5% من الإجمالي ، أغلبها من الولايات المتحدة الأمريكية (أنظر الجدول رقم (23)

الجدول رقم (23): التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة (2001-2012)

| الدولة | القيمة | النسبة |
|---|---|---|
| دول الاتحاد الأوربي | 219792,70 | 74,39 |
| فرنسا | 144244,3 | 48,82 |
| بريطانيا | 9912 | 3,35 |
| ألمانيا | 8004,20 | 2,71 |
| إسبانيا | 44287,8 | 14,99 |

1-AMDI .agence marocaine de développement des investissements : « Rapports d'activité 2011 », RABAT-MAROC,2011,p11

| | | |
|---|---|---|
| إيطاليا | 3516,80 | 1,19 |
| بلجيكا | 2987,40 | 1,01 |
| دول عربية | 45835,1 | 15,51 |
| الإمارات | 26230,1 | 8,88 |
| الكويت | 8098,30 | 2,74 |
| السعودية | 6172,8 | 2,09 |
| دول أمريكية | 10200,9 | 3,45 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 9441,6 | 3,20 |
| كندا | 210,80 | 0,07 |
| البرازيل | 548,50 | 0,19 |
| دول آسيوية | 1482,90 | 0,50 |
| دول أخرى | 12440,5 | 4,21 |
| سويسرا | 10886,9 | 3,68 |
| الإجمالي | 295469,1 | 100 |

الجدول من إعداد الباحثان اعتمادا علي بيانات [1]

ولعل أهم ملاحظة تتبادر لأبصارنا بمجرد إلقاء نظرة بسيطة على التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب، خلال الفترة (2012-2001) هي محافظة أغلب الدول الأجنبية على نصيبها من تلك الاستثمارات في كل سنة من تلك الفترة ،وبذلك محافظتها على ترتيبها دوليا لدى

[1] خرافي خديجة دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس والمغرب اشراف ا د محمد بن بوزيان رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2015/2014

المغرب، الأمر الذي قد يحمل في طياته بعض المخاوف أو المخاطر على السيادة الوطنية للدولة المغربية، وتبعيتها الاقتصادية لتلك الدول ، خاصة تلك التي تتربع على الحصص الكبرى من الاستثمارات الأجنبية.

**المطلب الرابع: مقارنة التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،تونس ، والمغرب:**

أولا: مقارنة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،تونس والمغرب:

من خلال ما جاء من بيانات في الجدول رقم (24) نلاحظ هيمنة قطاعي الصناعة والخدمات على أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، خلال الفترة (2002-2012)[1]، فقد استحوذ قطاع الصناعة والمتمثل أساسا في الصناعات الاستخراجية[2]، إضافة إلى قطاع الخدمات ،على أزيد من 96,6% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة،الأمر الذي يحمل في طياته الكثير من التعجب والاستفسار، فكثيرا ما نقرأ ونسمع عن جهود الحكومة الجزائرية في مجال ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات في مخططاتها التنموية، اعترافا منها بأن قطاع المحروقات يرتكز على النفط،والذي يمثل موردا طبيعيا غير متجدد يجب الحفاظ عليه، من خلال ترشيد استهلاكه والتقليل منه، عن طريق تنمية

[1] لقد تم اللجوء إلى بيانات الفترة (2002-2012) لأن هذه الأخيرة هي الفترة الوحيدة التي وجدت فيها بيانات تفضيلية سنوية عن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول الثلاث، الجزائر،تونس، المغرب

[2] تتمثل أغلب وأهم الصناعات الاستخراجية في الجزائر في قطاع الطاقة، وقد استحوذ هذا الأخير على أكثر من 44,6% من إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2005-2010)

تم حساب هذه النسبة كما يلي: إجمالي ما تلقاه القطاع من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2005-2010)×100/إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال نفس الفترة

وفقا للبيانات التي وردت في المرجع التالي:

ANIMA investment network : « ma méditerranée entre croissance et révolution,investissements directs étrangers et partenariats vers les pays MED en 2010 »,étude N°21,MARS 2011,p46

باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولاسيما القطاع الزراعي خاصة وأن فاتورة الواردات الزراعية للجزائر أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات وعلى إيرادات قطاع المحروقات[1]،ولذلك نتساءل عن سبب انخفاض قدرة الحكومة الوطنية على تخفيض رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى الصناعات الاستخراجية والخدماتية، وتوجيهها نحو الصناعات التحويلية والإنتاجية ،كما نتساءل عن سبب قلة اهتمام المستثمر الأجنبي بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها قطاعي الفلاحة والسياحة، اللذان لم يحظيا إلا بنصيب جد متواضع من رؤوس الأموال الأجنبية ،وهذا ما قد يترجم بتهميش هذين القطاعين، بالرغم من أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني ،وبالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات وقدرات كامنة في المجال الفلاحي وكذا السياحي[2].

أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، وحسب بيانات الجدول الموالي، فإنه لم يحظى إلا بنسبة 1,5% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ،خلال الفترة (2002-2012) وهي نسبة جد ضئيلة بالنظر لأهمية هذا القطاع بالنسبة إلى باقي القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى اهتمام السلطات العمومية بمجال السكن وترقية البنى التحتية والهياكل القاعدية.

[1] لمزيد من التفصيل حول ضخامة فاتورة الواردات الزراعية في الجزائر أنظر:

-خرافي خديجة:"دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة"، إشراف ،أ.د حامد عبد المجيد دراز، رسالة لنسل شهادة الماجستير في المالية العامة، كلية التجارة ،الاسكندرية، السنة الجامعية 2005، 2006

[2] لمزيد من التفصيل حول ضخامة إمكانيات وقدرات القطاعين الزراعي والسياحي في الزائر ،أنظر:خرافي خديجة، مرجع سابق،

الجدول رقم (24): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2012):

| القطاع الاقتصادي | النسبة من إجمالي القيمة (%) |
|---|---|
| الصناعة | 74,61 |
| الخدمات* | 22,07 |
| البناء والأشغال العمومية | 1,5 |
| السياحة | 1,69 |
| الفلاحة | 0,11 |
| الإجمالي | 100 |

**الجدول من إعداد الباحثان اعتمادا علي بيانات التي وردت في الجدول رقم (16)**

***تضم هذه النسبة: نسبة قطاع الخدمات +نسبة قطاع النقل+ نسبة قطاع الصحة**

أما بالنسبة لتونس، فنلاحظ كذلك هيمنة قطاعي الصناعة والخدمات على أغلب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه الدولة، خلال كامل الفترة (2012-202) ،حيث استحوذا على أزيد من 80% من الإجمالي ،وبذلك لم يتعدى نصيب باقي القطاعات،وعلى رأسها قطاعي السياحة والفلاحة، نسبة 2% من الإجمالي (انظر الجدول رقم (15)) الأمر الذي يحمل في جعبته نوعا ما نفس التحليل الوارد في التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خاصة وأن قطاع الصناعة في تونس غلبت عليه الصناعات الاستخراجية، كما هو الحال في الجزائر، حيث مثلت حوالي ثلثي ما استقطبه القطاع، أما الثلث الباقي ، والتمثل في حوالي 22,5% من الإجمالي على رأسها صناعة المنتجات الإلكترونية

،الكهربائية الميكانيكية، وصناعة المنتجات الفلاحية الغذائية ،إضافة إلى صناعة النسيج والملابس[1].

الجدول رقم (25): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة [2002-2012]

| القطاع | القيمة (بالمليون دينار تونسي) | النسبة** |
|---|---|---|
| الصناعة العملية | 1224,7 | 17,87 |
| الطاقة | 2763,3 | 40,33 |
| السياحة والعقارات | 79,6 | 1,16 |
| الفلاحة | 31,4 | 0,46 |
| الخدمات* | 2752,6 | 40,17 |
| الإجمالي | 6851,55 | 100 |

**الجدول من** إعداد اعتمادا علي بيانات التي وردت في الملحق رقم 3

***-بما فيها قطاع البنوك**

****-تم حساب هذه النسب كما يلي: حصة القطاع المعني من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه خلال الفترة [2002-2012]×100/إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال نفس الفترة.**

[1] لتفصيل أكثر حول توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس داخل قطاع الصناعة العملية :انظر:

FIPA-TUNISIA,agence de promotion de l'investissement extérieur : « chiffres clés, inestissements étrangers,flux des IDE dans les industries manufacturiéres,rapport sur les IDE rn Tunisie », décembr 2013.

www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id-article=165

أما في المغرب،فنلاحظ توزيعا عادلا نسبيا لرؤوس الأموال الأجنبية المباشرة على مختلف القطاعات الاقتصادية، ما عدى قطاع الفلاحة، حيث نلاحظ بأن كل من قطاع الصناعة ،الخدمات، البناء والأشغال العمومية وقطاع السياحة قد تحصلوا على نسب متقاربة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة [2002-2012] قدرت في المتوسط بحوالي 25% من الإجمالي، أما قطاع الفلاحة، فلم يحصل خلال كامل تلك الفترة إلا على 0,16%من الإجمالي [انظر الجدول رقم (26)]

الجدول رقم (26):التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (2002-2012)[1]

| القطاع | النسبة |
|---|---|
| الصناعة | 24,20 |
| الطاقة والمناجم | 5,69 |
| الخدمات* | 25,88 |
| البناء والأشغال العمومية** | 25,25 |
| السياحة | 17,66 |
| الفلاحة | 0,16 |
| الإجمالي | 100 |

**الجدول من إعداد الباحثة وفقا للبيانات التي وردت في الجدول رقم (20)**

-تم تجاهل بيانات كل من الشركات القابضة وبند "متنوع" وذلك لصعوبة إدراجها ضمن أحد القطاعات الاقتصادية الأساسية.

[1] خرافي خديجة دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس والمغرب اشراف ا د محمد بن بوزيان رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2015/2014

*-تضم:نسبة قطاع الخدمات+نسبة قطاع الاتصالات+نسبة قطاع البنوك+نسبة قطاع النقل+نسبة قطاع التجارة+نسبة قطاع التأمين+نسبة الدراسات+نسبة قطاع الخدمات الأخرى.

**-تضم:نسبة قطاع العقارات+نسبة قطاع الأشغال الكبرى.

**ثانيا:مقارنة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،تونس، والمغرب:**

لعل أهم نتيجة قد نود الوصول إليها في هذا الفرع من الدراسة ،هو مدى قدرة كل دولة من هذه الدول المغربية، الجزائر، تونس والمغرب على تنوعي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، من أجل التقليل من المخاطر، وتجنب أي شكل من أشكال التبعية الاقتصادية، لأي دولة أو إقليم اقتصادي ما ،غير أنه من الجدير بالذكر هنا، قبل بدأ التحليل أن فترات البيانات المعتد عليها في هذا الفرع تختلف من دولة لأخرى، وذلك لعدم قدرتنا على الوصول إلى بيانات حول التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول الثلاثة، خلال فترة زمنية مشتركة.

من خلال ما جاء من بيانات في الجدول رقم (17) ،نلاحظ توزع أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ،خلال الفترة (2002-2013) على إقليمين هما إقليم الدول العربية بنسبة 61 ,17% من الإجمالي، وإقليم دول الاتحاد الأوربي بنسبة 25,79% لتأتي الاستثمارات الآسيوية بنسبة ضعيفة نوعا ما، قدرها 4,87% من الإجمالي ،أما الباقي فيتوزع على باقي دول العالم بنسب جد ضعيفة.

وفي تونس فنلاحظ أن هناك نوعا ما من التنويع فيما يخص التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، خلال الفترة [2006-

2013] حيث استطاعت هذه دولة استقطاب رؤوس أموال الأجنبية المباشرة، من دول مختلفة، وبنسب نوعا ما متقاربة، حيث مثلت الاستثمارات الأوربية نسبة 53,37% من الإجمالي، تليها الاستثمارات العربية بنسبة 24,40% ثم الاستثمارات الأمريكية بنسبة 8,86% من الإجمالي، ليتوزع الباقي على دول العالم بنسب ضعيفة نوعا ما[1].

أما في المغرب، فنلاحظ تركز أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها خلال الفترة [2001-2012] في دول الاتحاد الأوربي، حيث مثلت استثماراتها في المغرب خلال تلك الفترة حوالي 74,39% الإجمالي[2]، الأمر الذي قد يوقع الدولة المضيفة –المغرب- في رزمة من المخاطر لعل أهمها التبعية الاقتصادية وما تحمله من آثار سلبية على النظام الاقتصادي المغربي، كإمكانية التأثر بأي أزمة قد تعصف بالدول المستثمرة ولعل أهم أزمة تواجهها اليوم دول الاتحاد الأوربي هي الأزمة المالية العالمية، وهذا إضافة إلى ما قد تحمله التبعية الاقتصادية، من آثار سلبية على النظام الاجتماعي الوطني، خاصة وأن الأوضاع الاجتماعية بما فيها العادات والتقاليد وكذا الديانة لتلك الدول المستثمرة صاحبة نصيب الأسد، تختلف عن تلك المتعلقة بالدولة المغربية المضيفة.

من خلال ما تقدم ، تبين لنا وبصورة واضحة انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، مقارنة بتونس والمغرب، فبالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجل في الجزائر تحسنا ملحوظا سنة 2011، حيث احتلت الجزائر في هذه السنة المرتبة الرابعة عالميا من حيث حصة التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من إجمالي الوارد إلى مختلف دول

[1] انظر الجدول رقم (19) من الدراسة

[2] انظر الجدول رقم (16) من هذه الدراسة.

العالم سنة 2011، إلا أن رصيدها من هذا النوع من الاستثمارات لا يزال دون مستوى الدول المجاورة[1].

فقد اتضح لنا من خلال ما جاء من بيانات في هذا الفصل من الدراسة الانخفاض الكبير للأرصدة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، مقارنة بشقيقتها تونس والمغرب، كما تبين لنا بصورة واضحة انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب ،إضافة إلى انخفضا نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام، وإلى المساحة في محل الدراسة ،حسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت.

وعند دراسة وتحليل التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه الدول الثلاثة، تبين لنا تركز أكثر التدفقات في الجزائر عل عدد قليل من القطاعات الاقتصادية، عكس ما هو عليه الحال في كل من تونس والمغرب، فقد استحوذ قطاعي الطاقة والخدمات في الجزائر، على نسبة جد كبيرة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة في حين أهملت باقي القطاعات، خاصة قطاعي الفلاحة والسياحة، الأمر الذي يترجم في الغالب بتهميش هذه القطاعات، وعدم تفعيل القدرات والإمكانيات المتوفرة لديها.

## ***المبحث الثالث : مناخ الاعمال في الجزائر و تونس و المغرب***

### المطلب الأول: مكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري

1-المكونات الاقتصادية:

[1] UNCTAD, united nations conference on trade and development : « world investment report 2012,towards a new generation of investment policies « , op-cit ,p39

يعتبر المناخ الاستثماري وتشجيع جذب رأس المال الأجنبي عموما والعربي البيني خصوصا، للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية في الدولة، إحدى الركائز الأساسية لمواصلة اقتصاديات كل من الجزائر ،تونس والمغرب مسيرتها على طريق الإصلاح، وذلك من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين،و تتمثل جملة العوامل الاقتصادية المتوفرة في دول الدراسة، والعاملة على جذب المستثمرين الأجانب من الدول العربية في عدة متغيرات نلخص بعض منها في هذا الجزء.

## 1-1-مؤشرات الأداء الداخلي:

### أ-حجم السوق:

جدول رقم (27) :بيانات حجم سوق دول الدراسة خلال الفترة 1996-2012

| | | 1996 | 2000 | 2005 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | GDP* | 46941 | 54790 | 102339 | 131899 | 161777 | 198538 | 207955 |
| الجزائر | السكان** | 29845 | 31719 | 33960 | 36383 | 37062 | 37726 | 38481 |
| | GDPper*** | 1572 | 1727 | 3013 | 3796 | 4364 | 5257 | 5403 |
| | GDP | 36638 | 37020 | 59523 | 90908 | 90770 | 99211 | 96729 |
| المغرب | السكان | 27237 | 28710 | 30125 | 31276 | 31642 | 32059 | 32521 |
| | GDPper | 1332 | 1275 | 2948 | 2861 | 2822 | 3044 | 2924 |
| | GDP | 19587 | 21473 | 32282 | 43607 | 44377 | 46434 | 45562 |
| تونس | السكان | 9089 | 9563 | 10029 | 10439 | 10549 | 10673 | 10777 |
| | GDPper | 2154 | 2245 | 3218 | 4177 | 4206 | 4350 | 4236 |

**المصدر:** من إعداد الباحثان بالاعتماد علي مجلة رؤى الاقتصادية العدد السابع 2014

البنك الدولي:الموقع:[1] databank.worldbank .org

[1] مجلة رؤى الاقتصادية العدد السابع 2014

تركز العديد من النظريات الاقتصادية وغالبية الدراسات الميدانية على أهمية حجم السوق كمحدد رئيسي لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث أن أعمال الشركات متعدية الجنسيات تتطلب أسواقا كبيرة لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير ويعرض الجدول رقم (27) بيانات حجم السوق لدول الدراسة.

مليون دولار،**ألف نسمة ، ***دولار

يضم سوق الجزائر ،تونس والمغرب ما يقارب 81,779 مليون نسمة سنة 2012 حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى بعدد سكان يبلغ 38,481 مليون نسمة، تليها المغرب ب 32,521 مليون نسمة ولكن لا يعتبر عدد السكان كمؤشر كافيا للتعبير عن حجم الطلب الفعلي في السوق المحلية حيث يرتبط بالقدرة الشرائية للأفراد، وبالرجوع إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي تؤخذ في غالب الأحيان للتعبير عن حجم السوق، والناتج المحلي الإجمالي الفردي التي تعتبر كمؤشر للقدرة الشرائية للأفراد نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، تونس المغرب لم يعرف تغيرا كبيرا في الفترة 1996-2000، غير أنه وبداية من 2005 شهدت الجزائر زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ في سنة 2012 قيمة 207,955 مليار دولار وهو ما يعادل 4,4 أضعاف قيمته في سنة 1996، ويعزى هذا الارتفاع الكبير إلى مداخيل المحروقات التي عرفت أسعارها مستويات قياسية خلال هذه الفترة ،أما المغرب وتونس فقد سجلت بدورها مستويات مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2009-2012

كذلك بملاحظة بيانات الدخل الفردي نلاحظ أنها سجلت ارتفاعات كبيرة بالنسبة لكل دول الدراسة، فقد قدر الدخل الفردي نلاحظ أنها سجلت ارتفاعات كبيرة بالنسبة لكل دول الدراسة ،فقد قدر الدخل الفردي للجزائر سنة 2012 ب 5403 دولار بمعدل نمو قدره 2,77% عن مقداره في سنة 2011، وبمعدل نمو قدره

23,8% عن مقداره في سنة 2010، أما المغرب فهي تعرف مستويات للدخل الفردي منخفضة نوعا ما مقارنة بالجزائر وتونس، حيث تقدر هذه القيمة ب3044 دولار سنة 2011 لتنخفض إلى 2924 دولار سنة 2012، وبالنسبة لتونس فمستوى القدرة الشرائية لأفرادها الممثلة بمتوسط الدخل الفردي فهي تعد جيدة كذلك حيث بلغت 4350 دولار سنة 2011،هذه البيانات تدل إجمالا على تحسين القدرة الشرائية للأفراد وهو ما يعتبر مؤشر جيد ومحفز لدخول الاستثمارات الأجنبية.

**ب-معدل التضخم:**

يعتبر معدل التضخم من بين أهم المؤشرات الدالة على سلامة السياسة النقدية للدولة المضيفة، ويوضح الشكل رقم (9) تطور معدل التضخم في الجزائر ،تونس والمغرب خلال الفترة 1996-2012 ونلاحظ استقرار نسبي لمعدلات التضخم في كل من المغرب وتونس خلال الفترة المذكورة، حيث لم تتجاوز هذه القيمة بالنسبة للمغرب معدل 4% سنة 2008 لتعود بعد سنة 2009 إلى قيم في حدود 1%، أما تونس فقد سجلت معدلات بين 3-5% خلال الفترة 1996-2012 أما الجزائر فقد عرفت تذبذبات عديدة في معدلات التضخم، وقد انخفضت في الجزائر من 18% سنة 1996، لتبقى في حدود 3% في الفترة 2000-2007، لتعود إلى ارتفاع سنتي 2008 و2009، بسبب تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي [1]

شكل رقم (9): تطور معدل التضخم في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2012[2]

[1] الدولي:الموقع:databank.worldbank.org

[2] مجلة رؤى الاقتصادية العدد السابع 2014

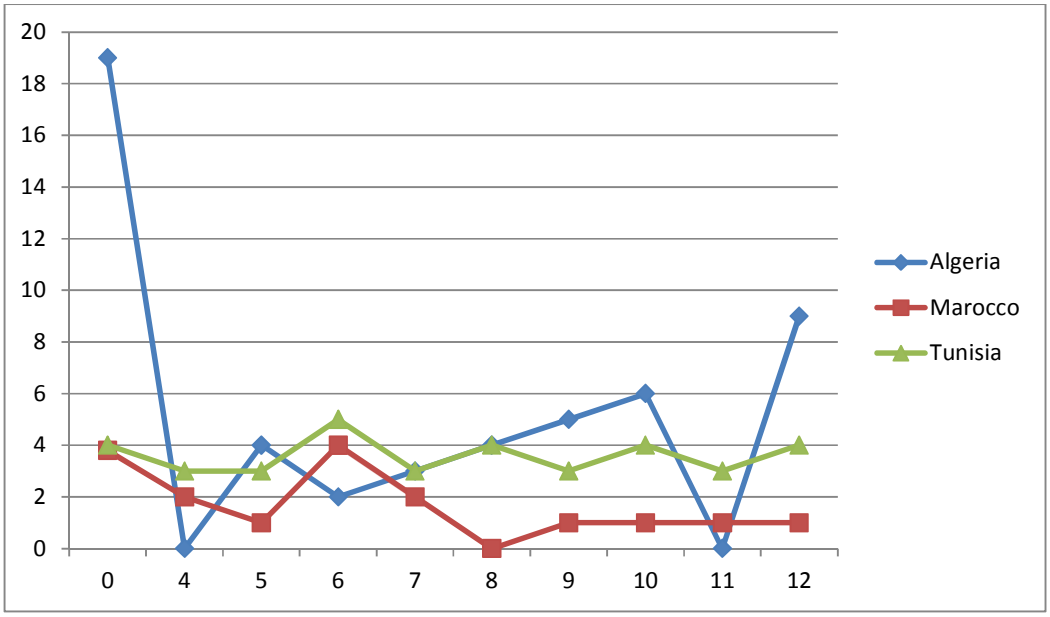


المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد علي مجلة رؤى الاقتصادية العدد السابع 2014

## 2-1-مؤشرات الأداء الخارجي:

### أ-الحساب الجاري:

بالنسبة لوضعية أداء الحسابات الجارية، التي نعرضها في الشكل رقم (10) نلاحظ أن الجزائر قد حققت فائض تجاري موجب خلال الفترة 2005-2011،وهذا راجع إلى اعتبارها دول مصدرة للمحروقات، وبالتالي فإن معدل الحساب الجاري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف يتبع بشدة سعر المحروقات، الذي انعكس إيجابيا على رصيد حسابها الجاري، أما تونس والمغرب فجاءت معدلات حساباتها الجارية سالبة في نفس الفترة.

شكل رقم (10): تطور معدل الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي لدول الدراسة خلال الفترة 2005-2011[1]

[1] الدولي:الموقع:databank.worldbank.org

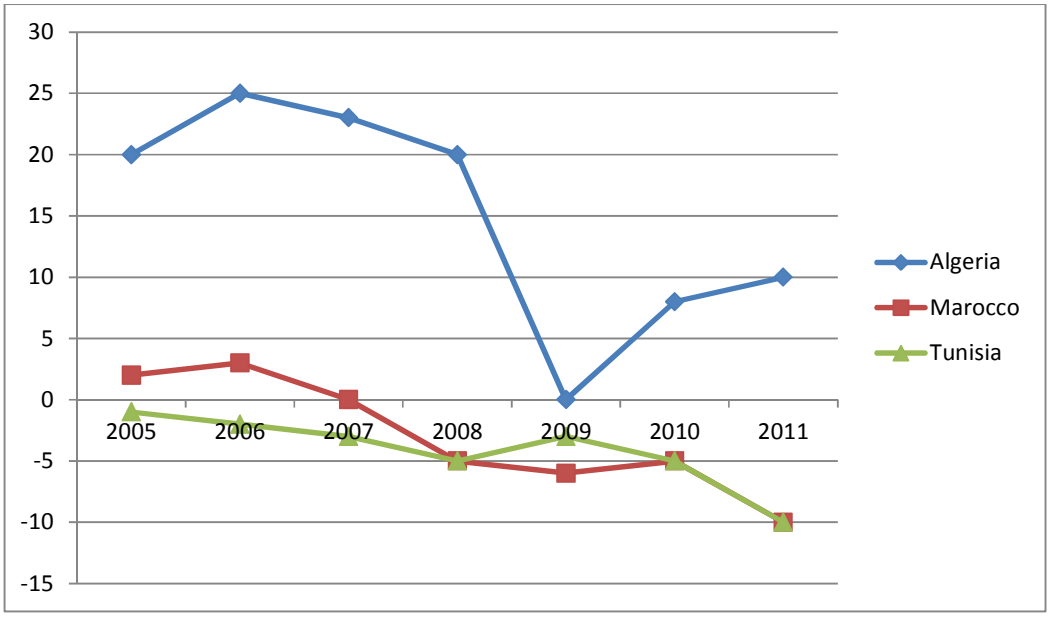


المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد علي مجلة رؤى الاقتصادية العدد السابع 2014

**ب-احتياطات الصرف:**

لقد قفزت احتياطات الصرف (بما فيها الاحتياطي من الذهب) للجزائر إلى مستويات جد مرتفعة بداية من عام 2005، حيث استقرت في سنة 2012 عندما يقارب 190 مليار دولار، وهذا بفضل ارتفاع أسعار المحروقات ،أما المغرب فلم تسجل سوى 16 مليار دولار سنة 2012 بعد أن فاقت 23 مليار دولار سنة 2009، وبالنسبة لتونس فقد سجلت احتياطات صرف تقدر ب9 مليار دولار سنة 2012 وهذا ما يوضحه الشكل رقم (11)

شكل رقم (11):تطور احتياطات الصرف لدول الدراسة خلال الفترة 1996-2012 (مليار دولار)[1]

[1] مجلة رؤى الاقتصادية العدد السابع 2014

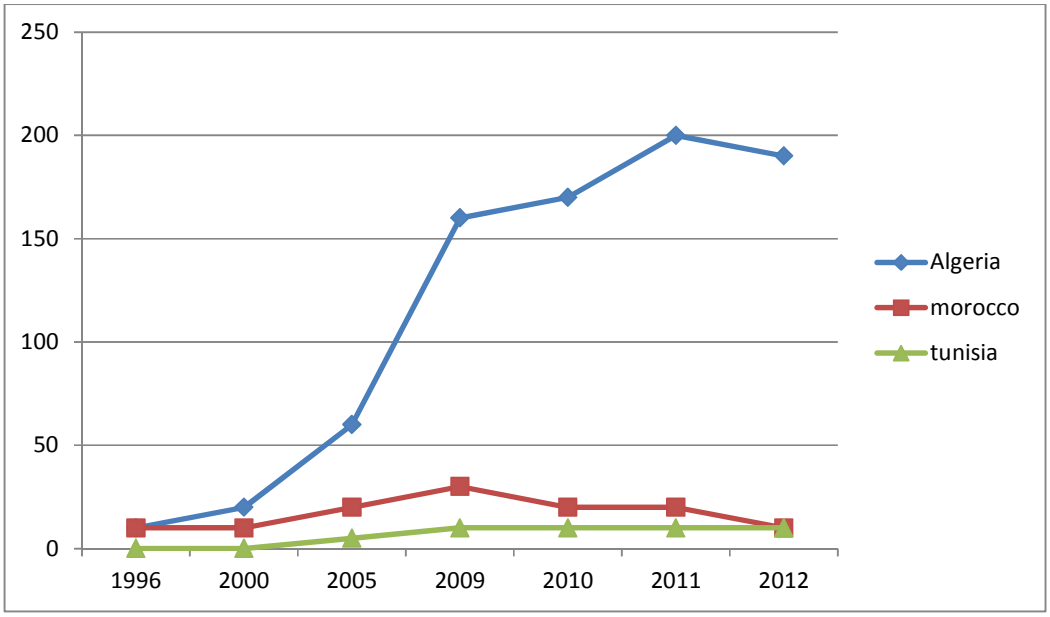


المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد علي مجلة رؤى الاقتصادية العدد السابع 2014

## ج-المديونية الخارجية:[1]

وعلى صعيد المديونية الخارجية، نلاحظ من خلال الشكل رقم (12) أنها تبلغ مستويات منخفضة في الجزائر، وهذا بعد التسديد المسبق لديونها في عام 2006، حيث ساهمت الاتفاقيات المبرمة مع الدول ال16 العضوة في نادي باريس والبنوك العضوة في نادي لندن، إلى تخفيض المديونية الخارجية لها في نهاية 2006 لتبلغ 6 مليار دولار، أما المغرب فلا تزال تعرف مستويات المديونية الخارجية ارتفاعا مطردا حيث بلغت سنة 2011 قيمة 29 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ونفس الوضعية تشهدها تونس حيث تمثل نسبة المديونية الخارجية 48% سنة 2011 من الناتج المحلي الإجمالي ،وهي نسب تبقى في الحدود الآمنة وفقا للمعايير الدولية الصادرة عن البنك الدولي.

**شكل رقم (12):المديونية الخارجية لدول الدراسة خلال الفترة 2009-2011:**

[1] مجلة رؤى الاقتصادية العدد السابع 2014

**(مليار دولار)**

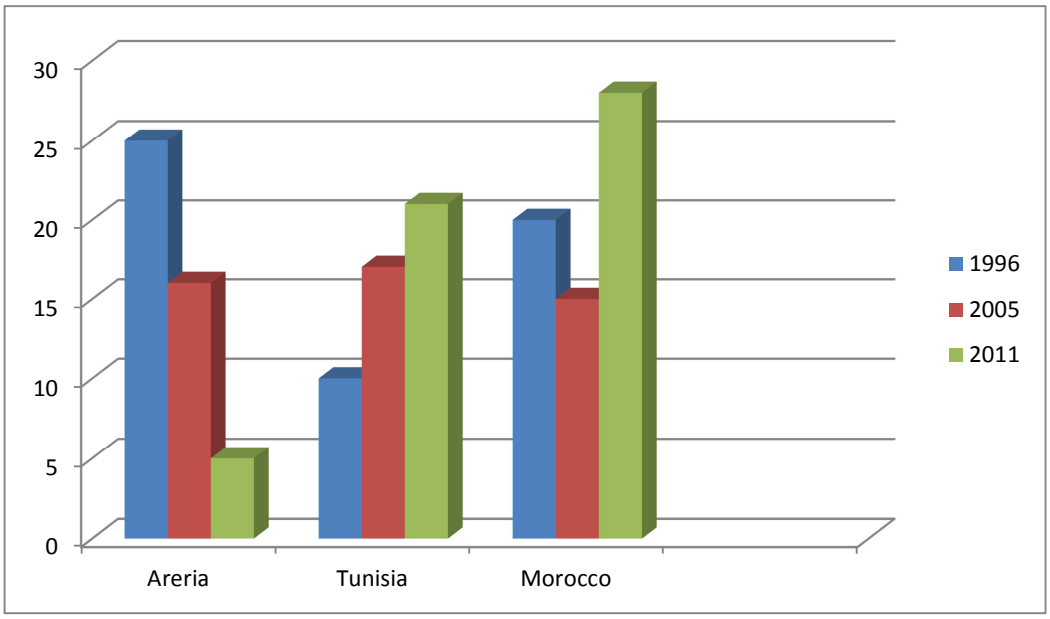


المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد علي مجلة رؤى الاقتصادية العدد السابع 2014

## المطلب الثاني: الدراسة في مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2013

جدول رقم(28): ترتيب دول الدراسة في مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2013[1]:

[1] bank .www.doingbusness.org/rankings(accessed February 9,2014)

| | الجزائر | تونس | المغرب |
|---|---|---|---|
| مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال | 152 | 50 | 97 |
| بدء المشروع | 156 | 66 | 56 |
| استخراج تراخيص البناء | 138 | 93 | 79 |
| الحصول على الكهرباء | 165 | 51 | 62 |
| تسجيل الممتلكات | 172 | 70 | 163 |
| الحصول على الائتمان | 129 | 104 | 104 |
| حماية المستثمرين | 82 | 49 | 100 |
| دفع الضرائب | 170 | 62 | 110 |
| التجارة عبر الحدود | 129 | 30 | 47 |
| تنفيذ العقود | 126 | 78 | 88 |
| تسوية حالات الإعسار | 62 | 39 | 86 |

وبالرغم من الإجراءات المتخذة لتحسين مناخ الأعمال في دول الدراسة ،إلا أنها لم ترتقي إلى المستوى الذي بلغته باقي دول العالم، بحيث لم تحتل مراكز متقدمة ،مما يدل على ضعف قدرة هذه البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحتم عليها استكمال الإصلاحات المحفزة لمزاولة الأعمال والاستثمار ،ولاسيما القيام بما يلي:

1-الإسراع في إزالة العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تزيد من تكلفة مزاولة الأعمال

ب-تفعيل أداء المؤسسات الرسمية ورفع مستوى الحكم الرشيد وبالأخص من خلال تفعيل تطبيق القوانين

ج-تحسين مستوى البنى الأساسية للاتصالات والمواصلات

د-تعزيز حماية المستثمر ولاسيما صغار المستثمرين

ه-استكمال تحرير التجارة ولاسيما العربية البينية، وتعميق التكامل الاقتصادي العربي من خلال تحرير التجارة في الخدمات

و-استكمال الإصلاحات التشريعية، حيث أن التشريعات غير المتلائمة مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة تعيق إلى حد كبير إمكانية إنشاء المشاريع الاستثمارية وتقديم التسهيلات لها.

ز-تعزيز مفهوم التشارك بين القطاعين العام والخاص وفتح المجال بشكل أكبر أمام استثمار القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية وإزالة الحضر الذي تفرضه بعض البلدان على دخول القطاع الخاص إلى بعض القطاعات التي تمتلك أهمية رئيسية لاقتصاديات هذه البلدان.

**المطلب الثالث:الهيئات الوصية علي تشجيع الاستثمار**

تتنافس مختلف دول العالم على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ويتحدد مستوى نجاح هذه الدول في وجود استراتيجية وطنية متكاملة للترويج للاستثمار ،والتي تحدد من خلالها الفرص الاستثمارية المتوافرة بها، وإبراز خصائصها ومزاياها، وهذا ما عملت دول الدراسة على إجرائه.

فقد قامت الجزائر بتأسيس وكالة دعم ترقية الاستثمارات سنة 1993، وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشأ لخدمة المستثمرين، وفي إطار تذليل الصعوبات التي لازالت تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية، أنشأت الجزائر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) التي حلت محل الوكالة السابقة، ومن مهامها الرئيسية ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات ،استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين، تسهيل إجراءات إقامة المشاريع من خلال الشباك الموحد.

وتعرض الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عدة قطاعات واعدة للمستثمر الأجنبي المباشر العربي نذكر منها:

-الزراعة :تتمثل المؤهلات الرئيسية للزراعة في الجزائر على تنوع كبير للأوساط الزراعية والمناخية وسوق معتبرة (محلية وخارجية)

-الصيد البحري:تعرض الوكالة عدة فرص في هذا القطاع أهمها: اقتناء سفن للصيد، تربية الأسماك

-الصناعة: تتوفر الجزائر على عدة فرص استثمارية خصوصا في قطاعات الصيدلة ،التدين، البلاستيك

-السياحة: تعرض الوكالة 7 أقطاب سياحية، حيث تتميز بتنوعها من السياحة الجبلية، البحرية والصحراوية.

وتطرح الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات (AMDI)عدة فرص في قطاعات واعدة أهمها السيارات، والإلكترونيك، والنقل الجوي، والمنسوجات، والسياحة. كما توفر الوكالة عدة حوافز للمستثمر العربي منها الإعفاءات الضريبية المخولة في إطار القانون العام، حيث تنص القوانين التنظيمية المغربية على امتيازات ذات طبيعة مالية وجبائية وجمركية تمنح للمستثمرين في إطار اتفاقيات أو عقود استثمار تبرم مع الدولة مع مراعاة استيفاء المعايير المطلوبة، ويتعلق الأمر بما يلي:

- مساهمة الدولة في بعض النفقات المرتبة بالاستثمار
- مساهمة الدولة في بعض نفقات تنمية الاستثمار في قطاعات صناعية محددة وتطوير التكنولوجيات الحديثة
- الإعفاء من الرسوم الجمركية الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد

وتأمل تونس بعد استقرار الأوضاع في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية عبر طرح وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (FIPA)، عددا من الفرص الاستثمارية بقيمة ضخمة ضمن برنامج الخوصصة الذي يحتوي على العديد من المؤسسات المعروضة للبيع،منها شركات لإنتاج السكر والإطارات والصلب، إلى جانب فرص جديدة في مجالات الطاقة والبيئة والصناعة والبنية التحتية والخدمات اللوجستية والسياحة، مستهدفة بصورة أساسية الدول الأوربية والعربية، كما توفر الوكالة للمستثمرين الأجانب إجراءات مبسطة حيث تتم إجراءات تكوين الشركات ضمن شباك موحد تتجمع فيه كاف المصالح الإدارية المعنية ويوجد بفضاءات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في كل من تونس العاصمة سوسة وصفاقس ،كذلك توفر إطار تشريعي مشجع بحيث تمنح الوكالة للتشجيع على الاستثمارات العديد من الامتيازات مثل الإعفاءات ومنح الاستثمار حيث تتكفل الدولة بجملة من المصاريف لدعم التصوير، والتنمية الجهوية، والفلاحية وحماية المحيط وتطوير التكنولوجيا ،كما توفر وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التابعة لها كل الإحاطة والدعم والتأطير للمستثمرين الأجانب.[1]

خلاصة الفصل:

ولهذا وبناء على ما توصلنا إليه من تباين واضح ما بين الجزائر، وشقيقتيها تونس والمغرب فيما يخص قدرات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية يتبادر إلى أذهاننا العديد من التساؤلات عن أسباب هذا

[1] [1] مجلة رؤى الاقتصادية العدد السابع 2014

التباين، خاصة وأن هذه الدول الثلاثة تتشابه في العديد من العوامل المؤثرة والمحددة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ،بما فيه التماثل النسبي للقدرات الطبيعية، إضافة إلى العوامل الاجتماعية كتشابه العادات ،التقاليد،القيم والمبادئ، ولهذا نتساءل عما إذا كان سبب انخفاض أداء الدولة الجزائرية مقارنة بتونس والمغرب ،في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وترشيده يرجع إلى عوامل اقتصادية ومالية تتمثل أساسا في سوء رسم السياسات الاقتصادية المتبعة، وبالأخص تلك المالية .

لقد برهنة الزيادة الطردية في أحجام الاستثمار الأجنبي على مدى أهميتها وذلك من خلال المساهمة في خلق فرص استثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية ،نظرا لعدم اكتساب الخبرة الكافية و محدودية إمكانياتها ،إذ أصبح يمثل إحدى العناصر الهامة التي بإمكانها خلق مزايا تنافسية في اقتصاديات الدول النامية التي تحسن التعامل معه.

ولكن ،من اجل يجاد بيئة ملائمة للاستثمار و الشراكة تظل هناك العديد من الأجندة و السياسات المتعلقة بهذا الموضوع الغير مكتمل، بالإضافة إلي دلك فان السياسات الصحيحة وحدها لا تكفي ،فمن الأهمية بتشجيع نشاط الاستثمار لجعل الدول النامية جاذبة بما فيه الكفاية للاستثمار و الشراكة الأجنبية ، ويتضمن التشجيع الفعال و الجيد للاستثمار في الدول النامية ،وخلق فرص استثمارية مستمرة ، بالإضافة إلي خدمة المستثمر وذلك للمساعدة على اتحاد القرار المناسب في الوقت المناسب

- **نتائج الدراسة:**

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خطوة هامة بالنسبة للدول التي تتسابق نحو الإنفتاح على الاقتصاد العالمي.

- الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة أكثر ما معظم دول العالم لاجتذاب تسعى يمكن من إيجابياته، فتعمل على تهيئة مناخ استثماري فعال جاذب للاستثمار،و مطابق للمقاييس و المؤشرات الدولية، و يتم تحديد نجاعة هذا المناخ من خلال المؤشرات تصدرها المنظمات العالمية مثل المنظمة العربية لضمان الاستثمار، و مؤتمر الأمم المّتحدة للنجارة و التنمية (الأونكتاد) و البنك الدولي.

- يعكس المناخ الاستثماري للدولة المضيفة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة و الصادرة منها، و كلما كان هذا المناخ متكاملا و تتوفر فيه جميع العوامل الأساسية التي تدخل في تكوينه و بصفة متطورة و كلما كان مطابقا للمقاييس الدولية كلما أدى ذلك إلى جذب تدفقات استثمارية أكثر.

- تعتبر سياسات الاستثمار من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، و يؤثر في تنظيمها و ضبطها حرص الدولة على تحسين مناخها الاستثماري ، حيث ان هذه السياسات من الضروري أن تخضع للتحديث و التحسين بما يتلاءم مع التطورات و الوضع الداخلي للدولة و الوضع الخارجي المحيط بها ، لتقف عند متطلبات المستثمرين الأجانب و تضمن استقطابهم .

- تتبع الدول العربية سياسية الباب المفتوح و تسعى إلى التحرر و الانفتاح على الاقتصاد العالمي و تحرير القيود المفروضة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، رغبة منها في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لمساعدتها في تمويل اقتصادها و الاستفادة من الخبرات و التقنيات

المتضررة التي تأتي مع مشاريع المستثمرين الأجانب .

- عملت الحكومة الجزائرية بدورها على تحسين مناخها الاستثماري من خلال انتهاج جملة من الإصلاحات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة حصتها منه، وقد سمحت هذه الإصلاحات بتصحيح التوازنات الاقتصادية و مؤشر الاقتصاد الكّلي ، و ساعدت على تعزيز الانفتاح الاقتصادي و جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بالنظر إلى أّنها كانت شبه معدومة قبل هذه الإصلاحات لكن حصيلتها منها لطالما كانت ضئيلة جدا ، و بالنتيجة هي تعبر عن ضرورة إتباع المزيد من التحسينات على مستوى مكونات مناخها الاستثماري.

-ان القانون الجديد لتطوير الاستثمار في الجزائر لسنة2001 ينص على المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب ، و لكن نجد هؤلاء يستفيدون أكثر من

المحليين ، لأّنهم يتوّفرون على مؤهلات تقنية و مالية هائلة مكتسبة من قبل ، كما أن هذه المؤسسات الأجنبية المستثمرة ، تغادر البلد المضيف إلى بلد آخر إذا كانت هناك ضغوطا ضريبة تواجهها عند انتهاء مهلة الاستفادة.

- تعاني الجزائر من بيروقراطية إدارة و مالية تؤثر سلبا في تنفيذ القوانين ، و ترفع من كلفة تنفيذها الأمر الذي لا يشجع رأس المال الأجنبي على المساهمة بفعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية لكل من البلدين .

- **التوصيات و الاقتراحات:**

بناءا علي النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث ، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات و التوصيات،والتي تتمثل فيما يلي:

1- تقوية ودعم البنايات التحتية الهامة ، خاصة في مجال الاتصال وتقنية المعلومات للوصول بها إلي المستويات العالمية ، بالإضافة إلي تطوير البنية التكنولوجية الوطنية و المتمثلة في تحقيق الروابط بين المؤسسات الأكاديمية ووحدات البحث و تطوير و الصناعة.

2-يجعل على حكومات الدول النامية أن تقوم بإجراء دراسات لتحديد المزايا و العيوب التنافسية لمختلف الصناعات من منظور المستثمرين الأجانب لتسهيل عملية اتخاذ القرار من قبلهم.

3- تقليص القاعدة السلبية ( القطاعات التي لا يسمح فيها الاستثمار الأجنبي )، حيث يتسنى للدول النامية جدب الاستثمار الأجنبي في قطاعات متنوعة، بالإضافة إلي ضرورة تحسين دور البنوك و رأس الأموال.

4- تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي ،وذلك من خلال المشروعات الجديدة أو مشروعات قديمة، كما لا بد عل الدول النامية إن تعمل علي استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تلاءم بيئتها الاستثمارية.حتى تتجنب الوقوع في بعض النتائج السلبية علي المدى الطويل.

5- يجب على الدول النامية أن تقوم بإنشاء أجهزة مشرفة على الاستثمار ،و دلك من اجل مساعدة المستثمرين الأجانب و ترشيد التعامل معهم.

6- التأكيد على مسؤولية المستثمر الأجنبي فيما يخص تهيئة الظروف المواتية لنجاح استثماره، وذلك من خلال حسن اختياره للفرص الاستثمارية و التأكد من جدوى المشروع وحسن اختيار شركاء والحرص على توازن الهيكل التمويلي للمشروع و توفير الإدارة المؤهلة و الجدية.

7- توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية في البلدان النامية من منافسة المنتجات المثيلة المستوردة ، خاصة خلال السنوات الأولي من المشروع.

8-تنسيق سياسة التوظيف لتمكين المستثمرين الأجانب من استخدام القوي العاملة الوافد في مجالات التي لا تتوفر فيها المهارات المحلية، وينبغي ذلك بدل الجهود بتدريب و تطوير القوى العاملة الوطنية مع المتطلبات الوظيفية و لزيادة الإنتاجية لتتساوى مع الزيادة في المرتبات.

9- من المهم وجود مؤسسات وطنية ودولية تتخصص في دراسة مناخ الاستثماري وتقييمه وتحليله وإيجاد الحلول اللازمة لمعالجة الاختلافات التي يمكن إيجادها فيه

10- التحديث الدوري للبيانات ومراعاة نوعيتها ومصداقيتها حتى تكون مرجعا أساسيا لأصحاب القرار والباحثين ، و تساهم في تحسين صورة الجزائر كحدود مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- قائمة المراجع :

- **الكتب:**

1- رضا عبد السلام ،محددات الاستثمار المباشر في عصر العولمة ،2007 .

2- صفوت أحمد عبد الحفيظ ،دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون ،دار المطبوعات الجامعية ،2006.

3- عبد السلام أبو قحف ،اقتصاديات الاستثمار الدولي ،المكتب العربي للحديث ،الإسكندرية ،الطبعة الثانية 1991.

4- عليوش قربوع كمال ،قانون الاستثمارات في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1999 .

5- فريد النجار ،الإستثمار الدولي والتنسيق الصريبي ،مؤسسة شبا ب الجامعة للنشر ،2000 .

6- فليح حسن خلف ،التمويل الدولي ،عمان ،مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع ،2004.

7- محمد عبد العزيز عبد الله ،الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية ، دار النفائس للنشر والتوزيع –الأردن- ،2005.

*8-صفوت احمد عبد الحفيظ دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون دار المطبوعات الجامعية 2006*

9- علي عباس إدارة الأعمال الدولية الأردن دار الحامد 2007

10- حاتم القرنشاوي التجارب العربية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر مؤتمر الاستثمار و التمويل مصر 2006

11– عجة الجيلالي, الكامل في القانون الجزائري للاستثمار, الأنشطة العادية و قطاع المحروقات, دار الخلدونية الجزائر, 2006

12- نزية عبد المقصود مبروك الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية دار الفكر الجامعي شركة الجلال للطباعة العمرية الطبعة الأولي 2006

13- محمد دويدار محاضرات في الاقتصاد الدولي مؤسسة الثقافة الجامعية ص 37

14-إيمان عطية ناصف ومحمد عبد العزيز عجمية علي عبد الوهاب نجا التنمية الاقتصادية بين " النظرية و التطبيق النظريات الاستراتجيات و التمويل الدار الجامعية 2007

15-عبد السالم ابو فتحي : اقتصاديات الاستثمار الدولي الدار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2003

16-سلمان حسين الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2004.

17-د أميرة حسب الله محمد محددات الاستثمارات الأجنبي المباشر وغير مباشر البيئة الاقتصادية العربية دار الجامعة 2005.

18- زين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر.

- **المجلات :**

1- بولرباح غريب ، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ،العدد 10 ،2012.

2- زغيب شهرزاد ،الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد الثامن 2.

3- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا إفريقيا العدد 2 .

4- العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ،مجلة العمل العربية ،2001 .

5-حسن عبد لمطلب الاسرج سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول العربية العربية رسالة البنك الدولي الصناعي العدد83 ديسمبر

- محمد داودي، محددات الااستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية" مجلة التنمية والسياسية الإقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2013،

[6]- المؤسسة العربية لضمان استثمار في الدول العربية،مناخ الاستثمار في الدول العربية2011، العدد 177، أفريل .2002

7-طالبي محمد اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد السادس الجزائر 2009

8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011،

[9]- منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2،

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2008،

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار

زين بولرباح ، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10،

زين منصوري، واقع وآفاق سياسية لاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، 2005،

11-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011" الكويت ،سنة 2011 ،

- **الرسائل الجامعية:**

5) سوالم صلح الدين، إطار مقترحات لتطوير مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حالة الجزائر، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي حول الوضع الإقتصادي العربي وخيارات المستقبل،جامعة الزرقاء،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، ، 2013

6) مساني صورية، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، – 2011 2010.

7) كرامة مروة، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000 – 2010، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011 – 2012.

[8] تومي عبد الرحمان, واقع وأفاق الاستثمار الآمن المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر : أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة الجزائر, 2005

[9] خرافي خديجة دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس والمغرب اشراف ا د محمد بن بوزيان رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2015/2014

- **القوانين**

1–أنظر قانون رقم 63-277 الصادرة في 26 جويلية 1963 يضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53- الموافق ل 2 أوت 1963.

2–المادة 31,من القانون رقم 63-277.

3–المادة 9, الفقرة 1 من القانون ربقم 63-277.

4–المادة 12 من القانون رقم 63-277

5–المادة 19 من القانون رقم 63-277.

6–المادة 2 من الأمر رقم 66-284.

7–قانون رقم 82-18 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط, الجريدة الرسمية العدد 35 الصادرة بتاريخ 31 أوت 1982.

8-قانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل و المتمم للقانون رقم 82-13 الجريدة الرسمية العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986

9-قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أوت 1990 المتعلق بالنقد و القرض الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة بتاريخ 18 ابريل 1990.

10-الأمر رقم 01-03 المؤرخ في اول جمادي الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

11-أمر رقم 06-08 مؤرخ في جمادي الثانية عام1427 الموافق 15 يوليو 2006, يعدل و يتمم الأمر 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار. الجريدة الرسمية . العدد 47 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2006.

12-نظام رقم 05-03 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 6 يونيو سنة 2005, المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة, الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة بتاريخ 31 يوليو 2005

13-أمر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ,الجريدة الرسمية, العدد 44 الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009.

14-المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في 5 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار, الجريدة الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993, العدد 64,الرسمية

- **المواقع بالغة الأجنبية**

AHMED HENNI, Economie d'Algérie indépendante, Algérie, ENAG, 1991, p26

[1] - Banque d' Algérie, Rapport 2012- Evolution économique et monétaire en Algérie op.cit p 36.

-Guerid. Omar.opcit, p 36.

Unitctad, examen de la politique, d'investissement Algérie , nation unis, New -[1] York et Genève, 2004, p 11.

ANDI,agence nationale de développement de l'investissement : « Bilan du commerce extérieur, évolution du commerce extérieur »

http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique

-unctad,conférence des nations unies sur le commerce et le développement,unctadstat : « flux entrants et sortants d'investissement étranger direct,direction-entrants,annuel,1970-2013 »,2014

http://unctadstat.unctad.org/wds/table viewer/tableview.aspx

-la banque mondiale : « Data banque,pays et territoires », 2014

http://données.banquemondiale.org/pays

-FAO : « FAO country profiles,general information », 2014

www.fao.org/countryprofiles/index/en/؟ iso3=

-unctad,conférence des nations unies sur le commerce et le développement,unctadstat : « population totale,annuelle,1950-2050 »,2014

http://unctadstat.unctad.org/wds.tableViewer.tableView.aspx

-unctad,conférence des nations unies sur le commerce et le développement ,unctadstat : « population totale, annuelle, - » 2014

http://unctadstat.unctad.org/tableviewer/tableview.aspx

-unctad,conférence des nations unies sur le commerce et le développement ,unctadstat : « population totale,annuelle, 1950-2050 » 2014

- unctad,conférence des nations unies sur le commerce et le développment ,unctadstat : « flux entrant et sortant d'investissement étranger direct direction-entrants,annuel,pourcentage de formation brite de capital fixe » 2014

[1] Agence de promotion de l'investissement extérieur

[1] FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : « chiffres clés, flux des investissements étrangers »

http://www.investintunisia.tn/site/fr/article.php؟id-article=164

[1] FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : « chiffres clés,investissements étrangers évolution des entreprises étrangeres en activité, rapport sur les IDE en tunisie »décembre 2013

www.investintunisia.tn/site/fr/article.php؟id-article=158

FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : « chiffres clés, investissements étrangers, flux des IDE par secteur, rapport sur les IDE en Tunisie » décembre 2013

pdfid-article=16؟www.investintunisia.tn/site/fr/article.php

[1] FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : « chiffres clés, reparation des enterprises étrangéres par pays"décembre 2013

www.investintunisia.tn/document/628 pdf

[1] FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : « Bilan de l'investissement étranger de l'année 2012 » 2013

www.investintunisia.tn/document/628.pdf

[1] Unctad,conférence des nations unies sur le commerce et le développement, unctadstat : « flux entrants et sortants d'investissement étranger direct,direction-entrants, annuel,1970-2013 »,2014

http://unctadstat.unctad.org/wds/table viewer/tableview.aspx

-AMDI .agence marocaine de développement des investissements : « Rapports d'activité 2011 », RABAT-MAROC,2011,p10

-AMDI .agence marocaine de développement des investissements : « Rapports d'activité 2011 », RABAT-MAROC,2011,p11

- AMDI .agence marocaine de développement des investissements : « Rapports d'activité 2011 », RABAT-MAROC,2012,p41

**الملحق رقم (1): توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلي الجزائر خلال الفترة 2000 2012**

| المشروع الاستثماري | عدد المشاريع | النسبة من إجمالي استثمارات الوطنية | القيمة (مليون دينار جزائري) | النسبة من القيمة الإجمالية للاستثمارات الوطنية | عدد مناصب العمل | النسبة من إجمالي مناصب العمل الوطنية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| استثمار الأجنبي غير مباشر | 208 | 0.4 | 879370 | 12.7 | 27400 | 4 |
| استثمار أجنبي مباشر | 215 | 0.2 | 1241179 | 17.9 | 63713 | 8 |
| إجمالي استثمارات الأجنبية | 423 | 09 | 2120549 | 31.00 | 91113 | 12 |

**الملحق رقم (2) :تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي تونس خلال الفترة 2006-2013 ،بالمليون دينار تونسي**

| الاستثمار الأجنبي المباشر | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 4402.9 | 2070.8 | 3398.7 | 2278.7 | 2165 | 1615.9 | 2504.1 | 1815.1 |
| النسبة | 97.43 | 95.96 | 94.48 | 96.67 | 89.54 | 94.04 | 96.77 | 91 |

**الملحق رقم (3):التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلي تونس خلال الفترة 2002-2013 ،بالمليون دينار تونسي**

| السنة | الصناعة المعملية | الطاقة | السياحة و العقارات | الفلاحة | الخدمات | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2002 | 255.4 | 427.5 | 21.9 | 10.5 | 452 | 255.4 |
| 2003 | 282.6 | 315.9 | 18.8 | 4 | 130.6 | 282.6 |
| 2004 | 311.8 | 275.1 | 22.1 | 10 | 177.9 | 311.8 |
| 2005 | 374.9 | 385.8 | 16.8 | 6.9 | 231.3 | 374.9 |
| 2006 | 347.4 | 940.3 | 18.3 | 14.1 | 308.28 | 4402.9 |
| 2007 | 485.7 | 1359 | 72 | 7.7 | 146.4 | 2070.2 |
| 2008 | 641.6 | 1933.9 | 198.6 | 20.1 | 604.5 | 3398.7 |
| 2009 | 771.6 | 1233.5 | 85.5 | 16.9 | 171.2 | 2278.7 |
| 2010 | 573.6 | 1317.1 | 95 | 2.8 | 176.5 | 2165 |
| 2011 | 330.6 | 1063.4 | 22.9 | 2.3 | 196.7 | 1615.9 |
| 2012 | 531.67 | 1378.7 | 77 | 4.6 | 761.6 | 2504.1 |

| 2013 | 508.36 | 1077.43 | 18.5 | 11.46 | 199.32 | 1815.1 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي القيمة | 1733.06 | 3840.37 | 98.1 | 42.86 | 2951.9 | 9666.65 |
| إجمالي النسبة | 19.99 | 44.31 | 1.13 | 0.49 | 34.06 | 100 |

**الملحق رقم (4):التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلي تونس سنة 2013 ،بالمليون دينار تونسي**

| البلد | القيمة | النسبة |
|---|---|---|
| دول الاتحاد الاوربي | 1032.82 | 62.79 |
| ألمانيا | 6.45 | 0.39 |
| بلجيكا | 9.05 | 0.55 |
| إسبانيا | 26.2 | 1.59 |
| فرنسا | 260.95 | 15.86 |
| بريطانيا | 202.19 | 12.29 |
| ايطاليا | 155.76 | 9.47 |
| الاراضي المنخفضة | 7.88 | 0.47 |
| البرتغال | 2.13 | 0.12 |
| النمسا | 247.25 | 15.03 |
| لكسمبورغ | 15.19 | 0.92 |
| النمسا | 0.05 | 0.79 |
| ايرلندا | 13.1 | 0.03 |
| موناكو | 0.52 | 0.15 |
| هولندا | 2.6 | 0.04 |
| أمريكا | 0.7 | 14.88 |
| كندا | 244.82 | 13.21 |
| الو م ا | 217.29 | 1.67 |
| المكسيك | 27.51 | 0.001 |
| الدول العربية | 0.02 | 14.33 |
| السعودية | 235.77 | 0.09 |
| الامالات ع م | 39.49 | 2.4 |
| الجزائر | 6.09 | 0.37 |
| لبنان | 1.1 | 0.06 |
| ليبيا | 19.27 | 1.17 |
| المغرب | 0.24 | 0.01 |

| | | |
|---|---|---|
| العراق | 0.12 | 0.007 |
| الكويت | 18.30 | 1.11 |
| الأردن | 0.01 | 0.0006 |
| مصر | 0.64 | 0.03 |
| دول أسيا | 53 | 3.22 |
| الصين | 8.1 | 0.49 |
| كوريا الجنوبية | 8.4 | 0.51 |
| الهند | 36.5 | 2.21 |
| دول أخرى | 78.21 | 47.50 |
| سويسرا | 29.3 | 0.37 |
| النرويج | 0.5 | 0.03 |
| الباهاما | 0.3 | 0.001 |
| جزر موريس | 0.1 | 0.006 |
| مقدونيا | 1.4 | 0.08 |
| روسيا | 1.4 | 0.08 |
| الإجمالي | 1644.62 | 100 |

| الرقم | العناوين | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | المخططات التنموية 1967-1977 | 77 |
| 02 | عدد الاتفاقيات الدولية الاستثمارية الجزائرية 2014 | 88 |
| 03 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي الجزائر 2000-2012 | 91 |
| 04 | التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة إلي الجزائر2001-2010 | 96 |
| 05 | توزيع قطاع الاستثمار المصادق عليها في الجزائر 2000-2013 | 98 |
| 06 | استثمار اكبر 10 شركات حسب فرص العمل و رأس المال سنة 2003-2014 | 100 |
| 07 | يوضح الجزائر في المركب القطرية 2005-2012 | 105 |
| 08 | إجمالي الاستثمار في الجزائر ،تونس والمغرب | 118 |
| 09 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (الجزائر ،تونس، المغرب) بالمليون دولار ،خلال الفترة 2000-2013 | 121 |
| 10 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر ،تونس والمغرب مقارنة بالناتج المحلي الخام، المساحة وعدد السكان سنة 2013 | 124 |
| 11 | متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب، خلال الفترة (2000-2013) | 127 |
| 12 | متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الجزائر ،تونس والمغرب خلال الفترة2000-2013 | 128 |
| 13 | نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر ،تونس والمغرب خلال الفترة2000-2013 | 130 |
| 14 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى المساحة في الجزائر ،تونس المغرب خلال الفترة 2000-2013 | 132 |
| 15 | أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تونس والمغرب حتى عام 2013. | 135 |
| 16 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تونس والمغرب كنسبة من تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2000-2013% | 138 |
| 17 | التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة2002-2012 | 141 |
| 18 | تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2002-2013 | 147 |
| 19 | التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال الفترة2000 -2013 | 149 |
| 20 | التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس. خلال الفترة 2006-2013 (بالمليون دينار تونسي) | 151 |
| 21 | التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب سنتي 2011 و 2012 | 153 |

| | | |
|---|---|---|
| 22 | التوزيع القطاعي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2001-2012 | 155 |
| 23 | التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب سنتي 2011 و 2012 | 156 |
| 24 | التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2001-2012 | 160 |
| 25 | التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2012: | 161 |
| 26 | التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة [2002-2012] | 162 |
| 27 | بيانات حجم سوق دول الدراسة خلال الفترة 1996-2012 | 166 |
| 28 | ترتيب دول الدراسة في مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2013 | 173 |



| | | |
|---|---|---|
| 01 | نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلي الجزائر 2000-2013 | 92 |

| | | |
|---|---|---|
| 02 | نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر إلي الجزائر 2000-2013 | 93 |
| 03 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية الجزائر، تونس والمغرب2000-2013 | 122 |
| 04 | متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب 2000-2013 | 126 |
| 05 | نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر ،تونس والمغرب2000 -2013 | 129 |
| 06 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى المساحة في الجزائر تونس والمغرب 2000 -2013 | 131 |
| 07 | نسبة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تونس والمغرب حتى عام 2013 (بالمليون دولار) | 133 |
| 08 | التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر(2002-2013) | 142 |
| 09 | تطور معدل التضخم في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2012 | 170 |
| 10 | تطور معدل الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي لدول الدراسة خلال الفترة 2005-2011 | 171 |
| 11 | المديونية الخارجية لدول الدراسة خلال الفترة 2009-2011 | 172 |

**الفهرس**


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة العامة** | أ |
| **تمهيد** | 10 |
| • ***الفصل الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي*** | 11 |
| ***المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي وأشكاله*** | 12 |
| المطلب الأول :مفهوم الاستثمار الأجنبي | 13 |
| المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر | 13 |
| المطلب الثالث: أشكال لاستثمار الأجنبي | 14 |
| ***المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار لأجنبي المباشر و أثاره و محدداته*** | 16 |
| المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية | 16 |
| المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق | 17 |
| المطلب الثالث: أثار و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر | 20 |
| ***المبحث التالث : خصائص و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر*** | 25 |
| المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر | 26 |
| المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر | 27 |
| ***المبحث الرابع :مشاكل وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر*** | 27 |
| المطلب الأول: مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر | 28 |
| المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر | 30 |
| **خلاصة الفصل** | 33 |
| **تمهيد** | 34 |
| • ***الفصل الثاني: مناخ وسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر*** | 34 |
| ***المبحث الاول : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر*** | 35 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول:مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر | 35 |
| المطلب الثاني: وسائل تهيئة المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر | 36 |
| المطلب الثالث: مقومات المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر | 39 |
| المطلب الرابع:مؤشرات المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر | 45 |
| المطلب الخامس: أهمية المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر | 49 |
| ***المبحث الثاني : سياسة جدب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته*** | 51 |
| المطلب الأول:ماهية سياسة جدب الاستثمار الأجنبي المباشر | 51 |
| المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر | 52 |
| **خلاصة الفصل** | 54 |
| **تمهيد** | 55 |
| ***الفصل الثالث:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر*** | 55 |
| ***المبحث الأول: تطور البيئة التشريعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر*** | 56 |
| المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط | 56 |
| المطلب الثاني:مرحلة الإصلاحات الاقتصاد ية | 62 |
| المطلب الثالث: القوانين الصادرة بعد سنة 2000 | 65 |
| ***المبحث الثاني :سياسة الجزائر لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر*** | 69 |
| المطلب الأول: مكونات المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 70 |
| المطلب الثاني: الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين سياستها الاستثمارية | 82 |
| المطلب الثالث: تقييم سياسة الجزائر في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر | 91 |
| المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي و القطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر | 95 |
| المطلب الخامس: مؤشرات تقييم جدب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر | 101 |
| ***المبحث الثالث: معوقات و حوافز والضانات للمستثمر الاجنبي في الجزائر*** | 107 |
| المطلب الأول: المعوقات المستثمرين *الأجانب في الجزائر* | 107 |
| المطلب الثاني:الضمانات و الحوافز المستثمرين *الأجانب في الجزائر* | 111 |
| **خلاصة الفصل** | 114 |
| **تمهيد** | 115 |

| | |
|---|---|
| • ***الفصل الرابع:مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و تونس و المغرب*** | 116 |
| ***المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و تونس و المغرب*** | 117 |
| المطلب الأول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و تونس و المغرب | 117 |
| المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و تونس و المغرب من 2000-2013 | 119 |
| المطلب الثالث: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و تونس و المغرب من 2000-2013 | 125 |
| المطلب الرابع: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة في تكوين رأس المال | 134 |
| ***المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي و القطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و تونس و المغرب*** | 136 |
| المطلب الأول: التوزيع الجغرافي و القطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الجزائر | 137 |
| المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي و القطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تونس | 143 |
| المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي و القطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد المغرب | 150 |
| المطلب الرابع مقارنة التوزيع الجغرافي و القطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و تونس المغرب | 158 |
| ***المبحث الثالث : مناخ الأعمال في الجزائر و تونس و المغرب*** | 166 |
| المطلب الأول: المطلب الثاني: الدراسة في مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2013 | 166 |
| المطلب الثاني: الدراسة في مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2013 | 173 |
| المطلب الثالث:الهيئات الوصية علي تشجيع الاستثمار | 174 |
| **خلاصة الفصل** | 177 |
| **الخاتمة العامة** | 181 |
| **الملاحق** | 182 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 185 |
| **فهرس الجداول و الأشكال** | 194 |
| **فهرس الموضوعات** | 195 |

الملخص

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل ، الخارجي و لذلك تهافتت عليه أغلب الدول النامية ، بما فيها الجزائر غير ان الدراسة ، بينت لنا انخفاض قدرة هذه الأخيرة على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات و ترشيدها ، بالشكل الذي يضمن لها تحقيق لتنمية الشاملة و المستدامة ، و هو ما دفعنا لدراسة و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، الأمر الذي كشف لنا عن وجود العديد من العراقيل و المعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها و ترشيدها ،و التي تدخل ضمن السيطرة المباشرة للسياسة الوطنية .

و لعل أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة ، هي ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس و استغلال الشركات الاستثمارية ، و تهيئة و تحسين الهياكل القاعدية ، خاصة في لمناطق الصناعية ، إضافة إلى منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تتسم بعلاقات التكامل مع المؤسسات الوطنية ، تلك التي تقوم بإعداد برامج تدريبية و تأهيلية لليد العاملة المحلية.

**الكلمات المفتاحية::** الاستثمار الأجنبي المباشر ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر،مناخ الاستثمار الأجنبي

Abstract:

Foreign direct investment represents the most important sources of external funding, therefore most of the developing countries, including; Algeria, strived within this context to attract this type of investments. However, the study of the investment conditions in Algeria; revealed that there some obstacles need to be eliminated in order to push forward investment and its rationalization, this is the reason why we are so keen so look for explanations regarding this problematic issue, and this led us to very practical considerations regarding the strategies of national policy and in particular its financial matters. And this study, which adopted the method of co integration, has also noticed the lack of any relationship in the long run between financial policy, and foreign direct investment flows in Algeria. The most important recommendations that concluded by this study, are simplification of administrative procedures relating to the establishment of investment companies, creation and improvement the infrastructures especially in industrial areas, providing a preferential treatment to activities that marked with different forms of integration, and those that are setting up training and rehabilitation of local labor programs.

Key Word: Foreign direct investment ، Determinants Foreign direct investment ، Foreign investment climate

Résumé

:L'investissement étranger direct est la principale source de financement extérieur, la raison pour laquelle La plupart des États en développement, y compris l'Algérie, s'efforcent d'attirer ce type l'investissement. Mais, l'étude de climat d'investissement en Algérie, démontre la présence de nombreux obstacles et difficultés qui empêchent l'élancement des flux d' investissements étrangers directs qui relèvent de sa politique nationale, et surtout la politique financière. La présente 'étude économique, dans la quelle nous avons adopté la méthode de cointegration, a également de montré l'absence de toute relation, à long terme, entre la politique financière

Les principales recommandations issues de cette étude sont : la nécessité de Simplifier les procédures

administratives relatives aux création d'une sociétés d'investissement, la création et l'amélioration des infrastructures, en particulier dans les zones industrielles, Additif à accorder un traitement préférentiel pour les activités de relations d'intégration, et celles des programmes de formation de main- d'oeuvre locale.

**Les mots clés**: L'investissement direct étranger les déterminants des investissements directs étrangers les indicateurs du climat d'investissement